وزارة التخطيط
المركز الوطني للتطوير الاداري
وتقنية المعلومات

مجلةالتنمية الادارية والمعلوماتية

(مجلة علمية متخصصة محكمة
صدرها المركز الوطني للتطوير
الاداري وتقنية المعلومات تعنى
بالعلوم الادارية والاقتصادية والمالية
والقانونية وتكنولوجيا المعلومات)

رئيس التحرير : الدكتور كاظم محمد بريسم العقابي

مدير التحرير : السيد رغد علي عبد الرسول

السنة الاولى / العدد (الاول) ٢٠١٥

مجلة (التنمية الإدارية والمعلوماتية)
المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات

هيئة التحرير

١. الدكتور كاظم محمد بريسم العقابي / مدير عام المركز – رئيس التحرير
٢. الست رغد علي عبد الرسول / الخبير في المركز – مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير

١. الأستاذ الدكتور سعد علي حمود العنزي / إدارة إستراتيجية – كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٢. الأستاذ الدكتور فلاح حسن ثويني / اقتصاد قياسي – كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
٣. الأستاذ المساعد الدكتورة انتظار أحمد الشمري/ إدارة موارد بشرية – كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية
٤. الأستاذ المساعد الدكتور سعد نجم باشخ / تكنولوجيا معلومات – كلية العلوم / جامعة بغداد
٥. الأستاذ المساعد الدكتورة سناء الرحيم / سلوك تنظيمي – كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
٦. الأستاذ المساعد الدكتور فؤاد جميل إبراهيم العزاوي / تكنولوجيا معلومات – كلية الرافدين الجامعة
٧. الأستاذ المساعد الدكتور صادق راشد الشمري / إدارة مالية ومصرفية– كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
٨. الأستاذ المساعد الدكتورة جليلة عيدان / إدارة مالية – جامعة النهرين

الهيئة الاستشارية

١. دكتور محمد الغيومي / عميد البحث العلمي والدراسات العليا في جامعه الاسراء
٢. الأستاذ الدكتور خليل محمد حسن الشماع / إدارة أعمال – شركة المستشار والمدرب المهني / الاردنية
٣. الدكتور مظهر محمد صالح / مستشار - البنك المركزي العراقي
٤. الدكتور مهدي محسن العلاق / وكيل الوزارة الأقدم – وزارة التخطيط
٥. الدكتور عادل كنيش مطلوب / المستشار العلمي – وزارة العلوم والتكنولوجيا
٦. الدكتورة وفاء المهداوي / اقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
٧. الدكتورة ألاء حاتم / محاسب قانوني – ديوان الرقابة المالية
٨. السيد طلال ناظم علوان / مركز تطوير الملاكات
٩. الدكتور سالم عبد الحسن رسن / اقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

هيئة اللغة والتصحيح

* الدكتور صلاح كاظم هادي / جامعة بغداد
* السيدة سهى نعمان / مركز تطوير الملاكات

سكرتارية التحرير

١. السيدة فاطمة محمد خنفر / المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات
٢. السيد علي كزار مجذاب / المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات
٣. السيد قيس مهدي / المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات
٤. السيد يسار فاروق / المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات

شروط النشر في المجلة

١. ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
٢. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي .
٣. يقدم أصل البحث بثلاثة نسخ مطبوعة بمسافات مزدوجـــة بين الاسطـــر وعلى وجـــه واحـــد مـن ورق قياس (A4) .
٤. لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠ صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية .
٥. يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلص باللغتين العربية والانكليزية ، مقدمة ،منهج البحث ، النتائج والمناقشة ، الاستنتاجات ، قائمة المراجع .
٦. لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مائتي كلمة ، ويوضح في رأس المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
٧. ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين ، ويشار الى كل منها بالتسلسل نفسه .
٨. تستعمل دائماً وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي فقط (Standard International Units).
٩. لا تستخدم الاختصارات في عنوان البحث ، او في المستخلص فيما عدا الاختصارات بوحدات القياس .
١٠. يشار الى المصادر حسب ورودها في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين ( ) .
١١. ترتب المراجع في قائمة المراجع ، حسب الاصول العلمية المتبعة في هذا الصدد .
١٢. بالنسبة للمراجع المأخوذة من دوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ، ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث .
١٣. بالنسبة للمراجع المأخوذ من كتب علمية ، تحدد ارقام الصفحات المستخدمة كمرجع .
١٤. قد تستخدم التذاليل لتوضيح المعلومة ، وفي هذه الحالة ، ترقم التذاليل لكل صفحة على حده بأرقام متسلسلة .

المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
		المحور المالي والمحاسبي	
1-	وفاء احمد محمد	قياس جودة الخدمات المصرفية من وجهه نظر الزبائن دراسه تطبيقيه في مصرف الرشيد وفروعه	١
2-	زهرة هادي سعيد	التحليل المقارن لميزانيتي مصرفي الرشيد والاهلي	٢٥
3-	ابتسام احمد فتاح	الضرائب على الدخل ودورها في تحقيق الايرادات العامه في العراق – دراسة تحليلية للمده (1995 – 2010)	٤٣
4-	احمد غفور احمد	أثرالتوسع الافصاح المالي في قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية	٦١
		المحور الاقتصادي	
1-	قيس مهدي حسن	واقع الاستثمار الاجنبي في العراق وفق المؤشرات التنافسية العالمية	٩٩
2-	د. فلاح حسن ثويني	التحديات التي تواجه عمليه الاستثمار في العراق	١٢١
3-	د. مروان عبد المالكى ذنون	آلية تأثير عجز الموازنة باستعمال البيانات المزدوجه في النمو الاقتصادي عينه من الدول الناميه والمتقدمه	١٣٩
		محور تقنية المعلومات	
1-	د. بسام عبد الرحيم يوسف اليدزكي	دور التفكير ما وراء المعرفي في حل المشكلات لدى محللي نظم المعلومات الاداريه دراسه استطلاعيه لاراء عينه من محللي النظم	١٦٣
2-	د. ليث سعد الله حسين	المجالات الاستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات وامكانية تنفيذها دراسه مقارنه بين مركز الحاسبه والانترنت/جامعه الموصل ومركز المحراب للاتصالات والانترنت	١٩١

قياس جودة الخدمة المصرفية من
وجهة نظر الزبائن

(دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين- الرئيسي وقسم من فروعه)

إعداد
م. وفاء احمد محمد
قسم تقنيات المالية والمصرفية

المستخلص:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أفضل المقاييس لقياس جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها مصرف الرافدين/ الرئيسى وقسم من فروعه العاملة في بغداد من وجهة نظر الزبائن ومعرفة الأهمية النسبية لجودة الخدمة المصرفية لتلبية متطلبات الزبائن وتحقيق الرضا وتكونت عينه الدراسة من 300 من الزبائن المتعاملين مع مصرف الرافدين الرئيسى وفروعه العاملة في بغداد وتم اختيارهم عشوائياً.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفهم توقعات الزبون من اجل تقديم خدمة مصرفية أفضل وتحقيق الرضا لديهم بالإضافة إلى قياس جودة الخدمة المصرفية وإدراك الزبون لها هو المدخل الرئيسي لتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم و تحسينها ؛ وأوضحت الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين رضا الزبائن وجودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم.

Abstract:-

This study done to recognize the best standard to measure Banking service quality which Al-Rafidain Bank / Major division and branches in Baghdad provide according to the point of view of their customers .In addition to acknowledge the proportional importance of the Banking service quality to provide customers requirements and achieve their satisfaction.

The sample of the study was 300 customers chosen randomly and who are dealing with the Rafidain Bank / major division and branches in Baghdad.

The study concluded to the importance of understanding customers expectations in order to provide better Banking service and achieve their satisfaction, In addition to measure Banking service quality and customers' realization as the chief entrance to the Banking service quality . Furthermore the study illustrate the strong relationship with the statistic significance between customers satisfaction and the Banking service quality provided to them.

المقدمة:-

أن تزايد اثر قطاع الخدمات في معظم الدول أدى إلى تحول العالم من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي . وقد شهد قطاع المصارف تطوراً هائلاً إلى حد يعده الخبراء ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، فالخدمات المالية والاستثمارية والائتمانية تدفع بالاقتصاد نحو النمو والازدهار مما يجعل جودة الخدمة المصرفية ورضا الزبائن من المواضيع الحيوية والمهمة التي تمد الجهاز المصرفي بالمزيد من الزبائن والربحية و استنادا إلى ما سبق تهدف الدراسة إلى التعرف على قياس جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن فأن الأهمية تنبع من كونها دراسة تتناول موضوع جودة تلك الخدمات المصرفية في مصرف الرافدين الرئيسى وقسم من فروعه العاملة في محافظة بغداد وضرورة وجود مثل تلك الدراسة لتوفير قاعدة معلوماتية عن تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمات المقدمة فعلا و تلك التي يتوقعها ومدى رضاهم عن تلك الخدمات فضلاً عن إن نتائج الدراسة قد تعد مدخلاً يساعد أدارة المصارف لتحسين و تطوير خدماتها, وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام الإدارة المصرفية بالحفاظ و التحسين المستمر لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة إلى الزبائن من خلال البرامج العلمية المناسبة .

المبحث الأول
منهج البحث

أولاً:- مشكلة البحث:-

على الرغم من اتفاق الباحثين على ضرورة قياس جودة الخدمة بوصفه احد الأساليب الأساسية لتطوير الجودة وتحسينها في المصارف إلا أن هناك اختلافاً في كيفية قياس جودة الخدمة والمتغيرات المرتبطة بها ولعل ذلك يعود إلى حداثة الموضوع في مصارف العراق لذلك أصبحت الحاجة ملحة لإجراء مثل هذه الدراسة وتعميق مفهوم الجودة . وجرى اختيار مصرف الرافدين الرئيسى وخمسة من فروعه هي- المحيط، و الرسالة،و المعرفة، و الحي العربي، و الباب الشرقي و تكمن مشكله الدراسة في الخدمات المصرفية التي تعد من متطلبات التنافس نحو تحسين خدماتها و الاهتمام بجودتها من اجل إشباع حاجات الزبائن و رغباتهم وكسب رضاهم وولائهم و من ثم تعظيم الأرباح من خلال دراسة استطلاعيه تبين أن مصارف الرافدين تتعرض للانتقادات من الزبائن المتعاملين معها الأمر الذي دفع بإدارات تلك المصارف لتحسين خدماتها, لذلك فتقيم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن ومن دراسة علميه ميدانيه أصبح ضروريا للوقوف على جوانب الضعف و محاولة تجاوزها وتطويرها و توفير قاعدة معلوماتية تساعد إدارات المصارف في قياس مستوى جودة الخدمة التي تقدمها وتحديد العوامل الأكثر أهميه بما يتفق ورضا الزبون .

ثانياً:- هدف البحث:-

يهدف البحث إلى:-

١. التعرف على تقييم زبائن مصرف الرافدين و فروعه لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم من ناحية توقعاتهم أو إدراكهم لمستوى الجودة المقدمة لهم.
٢. التوصل إلى أهم المقاييس لقياس جودة الخدمة المصرفية وتقييم قدرة هذه المقاييس على تفسير التباين في جودة الخدمة المقدمة للزبون.
٣. اختبار العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية ورضا الزبائن.
٤. التعرف على مستوى جودة الخدمات التي يقدمها مصرف الرافدين وفروعه من وجهة نظر الزبائن وضرورة قيام الإدارة المصرفية بالحفاظ والتحسين المستمرين لمستوى جودة الخدمات المصرفية للزبائن.

ثالثاً:- فرضية البحث:

في إطار مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات التالية:-

١. إن قياس جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن كان سلبياً
٢. عدم وجود اختلاف بين جودة الخدمات المصرفية ألمقدمه فعلا وتلك التي يتوقعها الزبائن.
٣. إن تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمة المصرفية المتوقع تقديمها من المصارف كان تقييماً منخفضاً.
٤. عدم وجود تباين للأهمية النسبية التي يوليها زبائن المصرف للمعايير التي يستخدمها عند قياس جودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم .

رابعاً:- مجتمع عينة البحث:

تأسس مصرف الرافدين عام 1941 ولديه 46 فرع في عموم القطر ويحتل المركز التنافسي الأول في السوق المصرفية العراقية وهو من أقدم المصارف الحكومية العاملة في العراق . يتكون مجتمع البحث من زبائن مصرف الرافدين في إنحاء مختلفة من مدينة بغداد وهي الفرع ، الرئيسى, و ألمحيط, والرسالة، و المعرفة،و الحي العربي, و الباب الشرقي. وجرى توزيع استمارة استبانه بطريقة عشوائية على الزبائن وبلغ عددها (300) استمارة وبواقع (50) استمارة على زبائن كل مصرف(الملحق _1). تحوي الاستمارة على مجموعة اسئلة محورين الأول يمثل المعلومات العامة لإفراد العينة من الزبائن , والثاني تضمن الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث وشمل (25) سؤال لقياس جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن من قبل المصرف. يعكس الجزء الأول توقعات الزبائن بينما يعكس الجزء الثاني إدراك الزبائن للأداء الفعلي للخدمة ويمثل الفرق بين إدراك الزبائن وتوقعاتهم لجودة الخدمة المقدمة لهم.

تم استخدام الوسائل الإحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على حزم البرنامج الاحصائي (SPSS) مثل معاملات ارتباط بيرسون والوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t). توزع افراد عينة البحث حسب الجنس الى خمسة فئات (ذكور وإناث) بطول فئة(7) وتبين ان اعداد الذكور والإناث كانا متقاربين كما في الجدول (1).

جدول (1) توزيع إفراد العينة حسب الجنس والعمر

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
العمر / السنة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
18 - 25	16	5	34	11	50	16
26 - 35	64	21	74	25	138	46
36 - 45	36	12	44	15	80	27
46 - 55	34	11	12	45	28	9
56 فأكثر	-	-	4	1	4	1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

يظهر من الجدول أن متغير الجنس قد اظهر تفوق الإناث على نسبة الذكور بفارق ضئيل جداً اذا بلغت نسبة (49%). وقد شكلت الفئة العمرية (26 - 35) بنسبة (46%) وتليها الفئة (36 - 45) بنسبة (27%) ثم الفئة (18 - 25) بنسبة (16%) وتليها الفئة (46 - 55) بنسبة (9%) وأخيراً الفئة (56 فأكثر) بنسبة (1%).

ثم توزيع افراد العينة حسب حالتهم الاجتماعية كما يظهر في الجدول(2).

جدول (2) توزيع إفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوج	188	62,7
أعزب	112	37,3
المجموع	300	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

يظهر من الجدول (2) أن المتزوجين الذين تعاملوا مع المصرف بلغت (62,7 %) من مجموع إفراد العينة فيما بلغت نسبة العزاب (37,3%).

ثم توزيع افراد العينة حسب تحصيلهم العلمي والشهادات الحاصلين عليها كما يظهر في جدول(3)

جدول (3) توزيع إفراد العينة حسب التحصيل العلمي

التحصيل الدراسي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	شهادة عليا	المجموع
%	2	8	24	26	66	104	70	300
	0,6	0,7	8	8,7	22	34,7	23,30	100

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الجدول (3) ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (34,7 %) من مجموع إفراد العينة يليها حاملوا الشهادة العليا بلغت نسبتهم (23,3%) وحاملو الشهادة الدبلوم بنسبة (22%) ثم حاملوا شهادة الإعدادية بنسبة (8,7) ثم شهادة المتوسطة (8%) والابتدائية بنسبة (0,7%) وأخيراً بلغت نسبة الذين يقرءون ويكتبون (0,6%).

المبحث الثاني
الجانب النظري

أولاً:- مفهوم الجودة:

الجودة مفهوم رافق الإنسان في معظم مراحل حياته إذ تشير أدبيات الموضوع إلى أن شريعة حمورابي عام (1750) ق.م. تضمنت مجموعة من النصوص أشارت إلى الاهتمام بجودة الإنتاج ونصت في طياتها على انه (عندما يبني المهندس المعماري منزلاً لاتتوفر فيه المتانة المطلوبة قد تسبب سقوط احد الجدران يكون لزاماً على المهندس إعادة هذا البناء على نفقته الخاصة)(الأمانة العامة للمواصفات والمقاييس 1985، 359). كما أن إعمال وأنشطة بناء وطلاء جدران المعابد المصرية سنة (1450) ق.م. تخضع لعملية الفحص والرقابة بهدف التأكد من مدى توفر سنوي معين من الجودة(ماضي، 1985: 20). فضلاً على الاهتمام الذي أبده اليونانيون والرومانيون القدماء بجودة البناء والمواد المستخدمة فيه(Bank, 1989: 20).

ولنا في القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم محمد (ص) امثلة حية على الاهتمام بالجودة . قال تعالى (إنّا لا نضيع اجر من أحسن عملاً)(الكهف، الآية: 30). وقوله تعالى (الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسنُ عملاً وهو العزيز الغفور)(الملك، الآية: 2). وحديث الرسول محمد (ص) (أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)(رواه مسلم والبخاري).

من خلال المراجع لموضوع الجودة تبين بأن هناك تعاريف عدة للجودة تعكس أراء الباحثين من جهة والمدخل الذي يتم النظر من خلاله للجودة من جهة أخرى.

ثانياً:- مفهوم جودة الخدمة:

تعرف جودة الخدمة بأنها التميز في تقديم الخدمات المطلوبة بفاعلية, اذ تكون خالية من الأخطاء والعيوب وتقدم بأقل كلفة ممكنة وترقى لمستوى توقعات الزبائن وتحقيق رضاهم التام حاضراً ومستقبلاً من خلال التحسين والتطوير المستمر والالتزام بمتطلبات ومعايير الأداء(http//WWW.IPA.edusa).كما تعرف بأنها الخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة معينة وعليه فأن الجودة هي مسألة نسبية تعتمد على معايير محددة مسبقاً(جواد والمؤمن، 1990: 98). وينظر معهد المقاييس القومي الأمريكي والجمعية الأمريكية للسيطرة النوعية إلى جودة الخدمة علماً أنها مجموع الخصائص والصفات التي تمتاز بها السلعة أو الخدمة التي تجعلها تفي بالاحتياجات المطلوبة(الفضل والطائي، 2004: 24). ويعد المهندس الياباني (تاكوشي) جودة الخدمة بأنها تعبير عن مقدار الخسارة التي يمكن تفاديها والتي قد يسببها المنتج للمجتمع بعد تسليمه ويتضمن ذلك الفشل في توقعات الزبون والفشل من تلبية خصائص الأداء(العزاوي، 2002: 19).

وتعني جودة الخدمة من وجهة نظر(Bank, 2000: 24) بأنها قدرة السلعة أو الخدمة على

تحقيق الإشباع الكامل لحاجات ورغبات الزبون وبأقل التكاليف الممكنة وعليه فأن جودة الخدمة ليس من السهل تعريفها بطريقة دقيقة إذ أن طبيعة خصائص الخدمة قد يكون لها تأثير كبير على تعريفها وتتمثل هذه الخصائص بما يأتي(الضمور، 2005: 427):-

١. أن خاصية اللاملموسية في العديد من الخدمات تعني بأنه من الصعب تقييم جودة الخدمة.
٢. أن خاصية التلازم بين الخدمة ومقدمها تظهر أهمية ودور الإفراد في عملية المبادلة وتأثيرهم على مستويات جودة الخدمة.
٣. أن عدم التجانس في طبيعة الخدمة تعني بأن الخدمة لايمكن إعادة إنتاجها أو إعادة تقديمها بالدقة نفسها.
٤. أن صفة التلاشي في طبيعة الخدمة تؤدي إلى عدم رضا الزبون ولم تلب طلبه ومن ثم قد يختلف حكمه على جودة الخدمة.
٥. أن المدخل الأكثر شيوعاً في تقييم جودة الخدمة هو المدخل الذي يعتمد على حكم الزبون وإنها ترتبط بحاجات وتوقعات الزبون فالزبائن يستخدمون طرائق ومعايير مختلفة للحكم على جودة الخدمة.

ولقد حدد(Parasurman, 1985) عشرة إبعاد لجودة الخدمة في مجال صناعة الخدمات وهي التجسيد، الأمانة، الاستجابة، المنافسة، المجاملة، المصداقية، الأمن، الحرية، الاتصال، وفهم العميل. وبعدها قام(Parasurman, 1988) بتطوير (22) بند لقياس جودة الخدمة تمثل خمسة إبعاد هي:-

١. **الاعتمادية (الثقة):-** وتعني القدرة على انجاز الخدمة بشكل مستقل ودقيق.
٢. **الاستجابة:-** وتعني الرغبة في مساعدة العميل وتطوير الخدمة المقدمة.
٣. **التجسيد:-** ويعني التسهيلات المادية والمعدات والمظهر الخارجي للموظفين.
٤. **الأمان:-** ويعني معرفة الموظفين ومجاملتهم وإعطاء الثقة والأمان للعميل.
٥. **التعاطف**:- ويعني مستوى العناية والاهتمام الشخصي المقدم للعميل.

وقد تكون هذا النموذج من جزئيين يقيس الجزء الأول من النموذج جودة الخدمة المتوقعة في قطاع خدمة معينة ويقيس الأخر الخدمة الفعلية المقدمة (Parasuraman, 1988, 1991) وتكون نتائج جودة الخدمة في قياس الفرق بين جودة الخدمة المتوقعة والمقدمة، وقد لاحظ(Parasuraman, 1988, 1991) بشكل ثابت أن بعد الثقة له الدلالة الأقوى في معامل الانحدار يليه الأمان والاستجابة وان بعد التعاطف والتجسيد كان الأضعف في معامل الانحدار.

ثالثاً:- مفهوم جودة الخدمة المصرفية:

تعد الجودة من أركان المنافسة لأي سلعة أو خدمة تقدم للزبون سواء كان هذا الزبون فرداً أو شركة أو قطاعاً عاماً أو خاصاً، فالجودة في الخدمة المصرفية هي الدليل على عنصر المنافسة.

أن تعريف جودة الخدمة المصرفية عملية صعبة مقارنة بجودة السلع على اعتبار ان الجودة المدركة من الخدمة المصرفية تختلف عن الجودة في السلع الملموسة فيمكن للزبون تقييم جودة السلعة قبل شرائها ويعتمد ذلك على معايير معينة مثل الحجم والجودة والطعم وغيرها، أما في الخدمة المصرفية فان تقييم الزبون لجودة الخدمة يكون على أساس عملية تقديم المنافع التي يحصل عليها من الخدمة وطريقة تعامل موظفي المصرف معه. فضلاً عن السرية والخصوصية ودقة المعلومات والسرعة في تقديم الخدمة المصرفية وغيرها.

ونظراً لكون الخدمة المصرفية تتضمن عناصر ملموسة وأخرى غير ملموسة، ينبغي التمييز بين المعايير الموضوعية لقياس الجودة والمعايير التي تعتمد على الاجتهاد الإدراكي للزبون. ويشير(Gronroose, 2000: 81) إلى أن لجودة الخدمة المصرفية بعدين هما:-

الجودة الفنية والجودة الوظيفية، فالجودة الفنية تركز على الجوانب الكمية للخدمة المصرفية.

ففي حالة الصراف الآلي (ATM) مثلاً فان الجودة الفنية لهذه الخدمة هي التي يبحث عنها الزبون إذ تتمثل الجودة في دقة وسرعة وكفاءة الصراف الآلي وانعدام الأعطال فيه، أما في حالة القيام بإيداع مبلغ معين من المال في المصرف فأن الجودة التي يبحث عنها الزبون تتمثل بسلوك العاملين في المصرف وطريقة تعاملهم مع الزبون وهذا ما يتمثل بالجودة الوظيفية.أن تقييم الزبائن لجودة الخدمة المصرفية لا يتم فقط على أساس معايير ترتبط بالخدمة المصرفية نفسها بل يمتد إلى الأسلوب الذي تؤدي الخدمة وعليه فأن هناك مدخلين أساسيين لقياس جودة الخدمة المصرفية هما(www.4uarab.com):-

١. **المدخل ألاتجاهي:-** يركز هذا المدخل على أساس أن جودة الخدمة المصرفية تتعلق بالرضا ومدى إدراك الزبون للأداء الفعلي للخدمة المصرفية المقدمة له وقد أكدت عدد من الدراسات كفاءة استخدام الأداء الفعلي للخدمة المصرفية المدركة من قبل الزبائن كمقياس لجودة الخدمة المصرفية٨٥ :(Natarajan et,١٩٩٩)-(١٠٠ ، ٣٣ :Carman, ١٩٩٠)-(٥٠.
٢. **مدخل نظرية الفجوة:-** يقوم هذا المدخل على أساس الفرق بين توقعات الزبائن بشأن الخدمة المصرفية وبين إدراكاتهم الفعلية لها يحدد مستوى جودة الخدمة المصرفية، وعليه تقاس الخدمة على النحو الأتي(www.٤uarab.com):-

أ . إذا كانت الجودة المتوقعة اكبر من الجودة المدركة فان جودة الخدمة المصرفية تكون اقل من مرضية.

ب . إذا كانت الجودة المتوقعة اقل من الجودة المدركة فأن جودة الخدمة المصرفية تكون أكثر من مرضية.

جـ . إذا كانت الجودة المتوقعة مساوية لجودة الخدمة المدركة فأنها تكون مرضية.

رابعاً:- معايير جودة الخدمة المصرفية:

تتباين أراء الباحثين في عدد المعايير لجودة الخدمة غير انه بإمكان الإدارة المصرفية دراسة وتحليل جميع المعايير التي يتناولها الباحثون حيث تم اختبار المعايير التي يعتمد عليها الزبون في تقييم الخدمة المصرفية والتركيز عليها. ويرى(Kotler, 2000: 230) أن لجودة الخدمة أربعة معايير أساسية هي، الضمان، والاعتمادية والاعتناق والاستجابة والملوسية. ويشير(Massy, 2003: 146) أن لجودة الخدمة أربعة معايير أساسية هي: التفوق، تحقيق التوقعات، القيمة ومطابقة المواصفات. وأشار كتاب آخرون إلى وجود عشر معايير يستخدمها الزبون لتقييم جودة الخدمة(Lovelock, 1996: 465) وهما:-

١. **الاعتمادية:-** وتشير إلى قدرة مقدم الخدمة المصرفية على أداء الخدمة الموعودة بشكل يمكن الاعتماد عليها وبدرجة عالية من الدقة والصحة، فالزبون يتوقع أن تقدم له خدمة دقيقة من حيث الالتزام بالوقت والأداء.
٢. **مدى الخدمة من حيث الزمان والمكان:-** أي إمكانية الوصول إلى الخدمة والحصول عليها من دون انتظارها.
٣. **الأمان:-** يعني خلو المعاملات المصرفية من الخطورة.
٤. **المصداقية:-** أي قدرة الإدارة المصرفية على الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها نحو الزبائن.
٥. **معرفة وفهم الزبون:-** يقصد بها الجهد المبذول للتعرف على حاجات ورغبات الزبائن.
٦. **الاستجابة:-** استجابة الإدارة لتقديم المساعدة المطلوبة للزبائن وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم.
٧. **الكفاية (الجدارة):-** يشير هذا المعيار إلى أن الزبون يتجه إلى المصارف التي توفر له الخدمات بكفاءة وجداره والتي تتميز عن المصارف الأخرى ويتحقق هذا المعيار من خلال توفير المهارات والخبرات اللازمة لتقديم خدماتها بمستوى عالٍ من الجودة.
٨. **الملموسية:-** إظهار التسهيلات المادية مثل المعدات والأجهزة والإفراد ووسائل الاتصال.
٩. **الاتصالات:-** تقديم المعلومات الضرورية للزبائن حول طبيعة الخدمة المقدمة والدور الذي يلعبه الزبون للحصول على الخدمة المطلوبة.
١٠. **الكياسة:-** الاحترام ومراعاة المشاعر والصداقة بين مقدم الخدمة والزبون.

وقد تم دمج المعايير السابقة في خمسة معايير لتقديم جودة الخدمة المصرفية(Parasurman and Another, 1988: 4-12) وهي:-

١. **الملموسية (التجسيد):-** وتشمل العناصر المادية للخدمة مثل مبنى المصرف والأجهزة التقنية والمقاعد والإضاءة ومظهر العاملين وغيرها.
٢. **الاعتمادية:-** وتعني قدرة المصرف على تقديم الخدمة في الوقت التي يطلبها العميل وبدقة تامة.
٣. **الاستجابة:-** وهي القدرة على التعامل بشكل فعال مع احتياجات الزبون والاستجابة لشكاواهم والعمل على حلها بأسرع وقت ممكن بشكل يشعر الزبون بأنه محل اهتمام المصرف.
٤. **التعاطف:-** ويقصد به درجة العناية بالزبون ورعايته بشكل خاص والاهتمام بمشاكله والرغبة في تقديم الخدمة حسب حاجاته ورغباته.
٥. **الأمان:-** شعور واطمئنان الزبون بأن الخدمة خالية من الخطورة.

ويرى الباحثون بأن المعايير السابقة التي يعتمدها الزبون لتقديم جودة الخدمة ليست بالضرورة مستقلة عن بعضها البعض، بل ان بعضها متداخلة مع البعض الأخر. وقد تكون أحياناً مكملة لبعضها البعض، وهي ملائمة لتقويم جودة مجموعة واسعة من الخدمات المختلفة (Steven, 1995: 160).

خامساً:- مستويات جودة الخدمة المصرفية:-

يمكن التمييز بين خمسة مستويات لجودة الخدمة المصرفية(Payne, 1996: 181).

1. **. الجودة التي يتوقعها الزبون:-** تمثل مستوى جودة الخدمات المصرفية التي يرى الزبائن وجوب توافرها.
2. **الجودة المدركة من قبل إدارة المصرف:-** وهي جودة تتوقع إدارة المصرف بأنها ستشبع حاجات ورغبات الزبون.
3. **الجودة الفعلية:-** وهي الجودة التي تؤدي الخدمة فعلاً.
4. **الجودة الفنية:-** وهي الجودة التي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة المصرفية.
5. **الجودة المروجة للزبائن:-** مدى الرضا والقبول الذي يمكن أن يحصل عليه المصرف من زبائنه عن تلقيهم للخدمات المقدمة لهم.

سادسا: رضا الزبون

تم تعريف رضا الزبون من عديد العلماء و أجري عليه الكثير من البحوث مستندين في ذلك على نظرية (disconfirmation) من التوقعات وهي تشير الى أن اقتناع الزبون او عندما يشعر ان اداء المنتج او الخدمة يساوي او أكثر مما كان متوقعاً منه كان هناك رضا للزبون ولكن اذا كان الأداء اقل من توقعات (disconfirmation) فان النتيجة عدم رضا الزبون والرضا هو الجهود التي تقوم بها المنظمة للوقوف على مدى رضا زبائنها عما تقدمه

لهم من خدمات برامج بهدف أجراء التعديلات المؤسسية والبرامج الأزمة بحيث تصبح اكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات افراد المجتمع والفئة التي تخدمها فيما وصف كل من Fheth, Howard الرضا هو الانطباع بالمكافأة او من عدمه بالاعتماد على خبرته المتراكمة بالتعامل مع المنظمات التي تعمل بنفس القطاع مثلاً المصارف اذ يتمثل رضا الزبون من خلال تقيميه لمرحلة ما بعدة الشراء للمنتج او حصوله للخدمة وهي خلاصة تجربته على مر الزمن (Rahaman,et al.,2011:1) اما عدم الرضا فقد عرفه (Handg) على انه الفجوة بين المزيج المثالي لخصائص معينة والمزيج الفعلي.

الدراسات السابقة:-

أولاً:- الدراسات العربية:

1 . الصحن 1994:-

لقد تمت الدراسة على عملاء البنوك التجارية من الإفراد بمدينة الإسكندرية من خلال توزيع (400) استبانه على إفراد العينة بهدف معرفة الجودة المدركة للخدمات المصرفية وخلصت الدراسة إلى أن بعد (الاعتمادية) أكثر الإبعاد قدرة على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية كذلك أظهرت الدراسة أن تأثير الجودة أقوى من تأثير الرضا في تحديد نوايا العملاء للتعامل مع البنوك مستقبلياً، اضف إلى ذلك قد أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين الرضا وجودة الخدمة.

2 . معلا 1998:-

لقد تمت الدراسة على عملاء البنوك التجارية في الأردن البالغ عددها (19) مصرفاً من خلال توزيع (1000) استبانه تم إعادة (627) منها بهدف قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في الأردن، وقد خلصت الدراسة إلى أن تقييم عملاء المصارف التجارية لمستوى الأداء الفعلي للخدمات المصرفية المقدمة لهم كان سلبياً، كما أظهرت الدراسة أن الجودة المتوقعة من المصارف التجارية أعلى من الجودة الفعلية التي تقدمها البنوك كما أظهرت الدراسة انه لايوجد أي اختلاف بين نتائج قياس جودة الخدمات المصرفية باستخدام مقياس الأداء الفعلي وبين نتائج القياس باستخدام مقياس نظرية الفجوة (الفرق بين الجودة الفعلية والجودة المتوقعة) حيث كانت نتائج القياس في كلتا الحالتين سلبية.

3 . حداد وجودة 2003:-

قد تمت الدراسة على عملاء المصارف التجارية في الأردن بهدف التعرف على دوافع العملاء نحو التعامل مع المصارف التجارية في الأردن ومعرفة مدى تأثير العوامل الديمغرافية للعملاء على درجة ولائهم لها ومدى تأثر درجة الولاء تجاه المصارف من حيث

الودائع الشخصية، سمعة البنك، المركز المالي، جودة خدماته المصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في درجة ولاء العملاء تجاه المصارف تعزى إلى طبيعة العمل، العمر، والمستوى التعليمي.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سمعة المصرف والمركز المالي وجودة خدماته المصرفية وبين ولاء العملاء.

ثانياً:- الدراسات الأجنبية:

١ . Nielson وآخرون 1998:-

تمت الدراسة من خلال دراسة سلوك (2500) شركة استرالية تتعامل مع البنوك (صغيرة، متوسطة، كبيرة الحجم) وتم إرسال الاستبانة للمدراء من خلال البريد وكذلك تم إرسال (25) استبانه إلى موظفين تنفيذيين من (25 بنكاً) منها: (4 بنوك وطنية، 11 بنك محلي، 10 بنوك أجنبية).

وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف ذات دلالة إحصائية لستة عوامل تعتبرها الشركات مهمة لبناء علاقة قوية مع البنوك، كذلك خلصت الدراسة أن الشركات تعطي اهتماماً أكثر على مدى مواءمة البنك للاحتياجات الائتمانية للعميل لكفاءة أنشطة البنك اليومية ولمعرفة البنك لطبيعة عمل الشركات.

٢ . Stanley, and Tyler -1999:-

لقد تمت الدراسة من خلال عمل مقابلات مع (16) شركة تجارية تتعامل مع البنوك وتمثل عدة قطاعات اقتصادية ومعظمهم له علاقات مع البنوك منذ فترة طويلة تصل إلى (36) سنة وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

أ . المصداقية:- وقد ثبت أن متغيرات المصداقية مهم جداً لزيادة جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن.

ب . تقسم رغبات الشركات التي تتعامل مع البنوك إلى قسمين خدمة تقنية وخدمة وظيفية. وتمثل الخدمة التقنية من الخدمات المباشرة مثل تقليل الأخطاء والمعرفة بالخدمة والتوقيت في تقديم الخدمة وتقليل الروتين في عملية تصميم الأخطاء التي قد تحدث، أما الخدمة الثانية فهي خدمة وظيفية مثل: فعالية البنك خلال تقديم الخدمة، الثقة، الرغبة في الاتصال بأمانة واكتمال بالإضافة إلى فهم احتياجات العميل وتقدير معرفته العالية.

٣ . Nantal and Bahia 2000:-

لقد تمت الدراسة من خلال توزيع (360) استبانه تم إرسالها بالبريد إلى عملاء البنوك الكندية وقد تم إرجاع (115) استبانه وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح أنموذج لقياس الخدمة المدركة في البنوك يتكون من (6) إبعاد وهي:

١. الفعالية والتأمين ٢. الوصول ٣. السعر ٤. الملموس ٥. محفظة الخدمة ٦. المصداقية.

٤ . Allred :2001-:

لقد تمت الدراسة على (22) بنكاً ومؤسسة ائتمان وذلك من خلال توزيع استبانه عدد (108) على موظفي البنوك (115) استبانه على موظفي مؤسسات الائتمان، ولقد خلصت الدراسة إلى أن موظفي المؤسسات الائتمانية أكثر رضا عن نوعية الخدمة من موظفي البنوك.

٥ . Sureshchardar وآخرون 2003:-

لقد تم تقسيم البنوك محل الدراسة في الهند إلى ثلاثة أقسام: بنوك خاصة، بنوك عامة، بنوك وافدة. وتم توزيع (150) استبانه على كل قطاع من القطاع السابقة بشكل عشوائي وتم توزيع الاستمارات بشكل شخصي. وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموعات البنوك الثلاثة اختلفت بشكل ملحوظ في تقديم جودة الخدمة، ومن خلال إدراك العملاء لجودة الخدمة من خلال العوامل الفنية (جوهر الخدمة وتنظيم تقديم الخدمة) استطاعت العوامل الفنية أن تميز بشكل أفضل بين مجموعات البنوك الثلاثة من حيث أن العوامل المتعلقة بنوعية العملاء (العوامل الإنسانية لتقديم الخدمة) أظهرت تميزاً اقل، وأظهرت الدراسة أن البنوك الأجنبية تقدم خدمة أفضل يليها البنوك الخاصة وثم البنوك العامة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:-

يوضح هذا الجزء من البحث تحليل البيانات بهدف اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج والتوصل إلى بعض النتائج على المستوى العلمي والعملي فضلاً عن بعض المقترحات. وفي ضوء أهداف الدراسة وطبيعة المتغيرات جرى الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات:-

١ . استعمال معامل الارتباط وأسلوب التحليل العاملي للتحقق من درجة صدق مقاييس الاستخدام.

٢ . استعمال معيار الوسط الحسابي، الانحراف المعياري بهدف تقيم كل زبون لكل بعد من إبعاد جودة الخدمة وتحديد الأهمية النسبية لإبعاد جودة الخدمة المصرفية.

٣ . استعمال تحليل الانحدار المتعدد لتحديد قدرة المقاييس المستعملة على تفسير التباين من جودة الخدمة المصرفية.

٤ . استعمال معامل الارتباط لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات الرضا وجودة الخدمة المصرفية.

ويوضح الجدول رقم (4) قيم الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف في اجابات عينة البحث.

جدول (4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين في اجابات عينة البحث

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
	الاعتمادية			
X_1	الالتزام بالوقت لأداء الخدمة.	3.970	1.322	1.740
X_2	تضع إدارة المصرف المصلحة العليا للزبون نصب أعينها.	3.700	1.372	1.882
X_3	يوفر المصرف سجلات دقيقة يمكن الرجوع إليها بسرعة.	4.366	1.081	1.169
X_4	يقدم المصرف لي جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات الجيدة.	3.433	1.467	2.152
X_5	ان موظفي المصرف الذي أتعامل معهم يمكن الاعتماد عليهم	3.620	1.257	1.580

	التجسيد			
X_6	المظهر العام للمصرف والأثاث والديكور ملائم وجذاب.	3.250	1.423	2.027
X_7	يوجد لدى المصرف تقنيات حديثة.	4.066	1.169	1.366
X_8	تمييز العاملين وأناقتهم.	3.633	1.368	1.871
X_9	ملاءمة البيئة الداخلية للمصرف لتقديم الخدمة.	3.583	1.175	1.381
X_{10}	ملاءمة موقع المصرف الذي أتعامل معه.	4.000	1.293	1.672
	الاستجابة			
X_{11}	يستجيب الموظفون لطلباتي بشكل فوري.	3.100	1.364	1.862
X_{12}	يتمتع موظفوا المصرف بمهارة عالية في تقديم الخدمة.	3.350	1.316	1.733
X_{13}	وجود قنوات لتسلم شكاوي من الزبون.	3.450	1.433	2.054
X_{14}	يهتم المصرف بالزبائن الجدد.	4.083	1.175	1.380
X_{15}	يقوم المصرف بتوزيع استمارات استبيان لمعرفة حاجات ورغبات الزبائن.	2.916	1.384	1.916
	الأمان			
X_{16}	أثق دائماً بعمليات المصرف.	3.733	1.125	1.266
X_{17}	اشعر بالأمان عند التعامل مع موظفي المصرف.	3.216	1.464	2.143
X_{18}	يتعامل المصرف مع المعلومات الخاصة بي بسرية تامة.	3.300	1.396	1.949
X_{19}	أن أوقات عمل المصرف يناسبني.	3.250	1.435	2.061
X_{20}	بإمكاني الحصول على بعض الخدمات المصرفية وحل المشاكل عن طريق الهاتف.	3.150	1.390	1.933

	التعاطف			
X_{21}	يولي موظفوا المصرف رعاية خاصة لي كزبون.	3.863	1.065	1.135
X_{22}	التعامل مع الزبون باللباقة والذوق.	3.500	1.299	1.689
X_{23}	توفير ساعات عمل ملائمة.	3.133	1.312	1.721
X_{24}	يهتم المصرف بالمبادرات التي تركز على إرضاء الزبون.	3.546	1.298	1.686
X_{25}	معرفة حاجات ورغبات الزبائن.	3.800	1.139	1.297

يوضح جدول (4) العبارات المتعلقة بإبعاد الجودة فقد زاد من قيم الوسط الحسابي بين (4,3) كأعلى قيمة و(7,3) وبانحراف معياري (1.16) (1.08) وهذا يعني ان الوسط الحسابي أعلى من الوسط الفرضي (3) مما يعني ان تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمة المصرفية كان تقييماً ايجابياً و يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

وفيما يتعلق بابعاد الجودة وعلاقتهما برضا الزبون فقد اوضحها الجدول رقم (5).

جدول (5) مقاييس الجودة ونوع العلاقة الاحصائية مع الرضا الزبائن

المستقل	مقياس الجودة	قيمة معامل الارتباط R	المعنوية	نوع العلاقة	قوة العلاقة
رضا الزبائن	الاعتمادية	0.922**	0.000	طردية	قوية
	التجسيد	0.947**	0.000	طردية	قوية
	الاستجابة	0.966**	0.000	طردية	قوية
	الأمان	0.954**	0.000	طردية	قوية
	التعاطف	0.951	0.000	طردية	قوية

** عند مستوى معنوية 0.1

يشير الجدول (5) الى وجود علاقة ارتباط طردية وقوية وذات دلالة معنوية بين رضا الزبائن وبين جودة الخدمة المصرفية وبذلك يمكن رفض الفرضية الثانية والمتعلقة بعدم وجود علاقة ارتباط بين جودة الخدمة المصرفية ورضا الزبائن عن تلك الخدمة.

أما علاقة تأثير رضا الزبائن في أبعاد الجودة فقد ظهرت نتائجه كما مبين في الجدول رقم (6).

جدول (6) مدى تأثير الرضا في ابعاد الجودة

المستقل	المتغير مقياس الجودة	قيمة F	قيمة F المعنوية Sig	قيمة معامل (R^2) التجديد	الحد الثابت A	B
رضا الزبائن	الاعتمادية	1060.52	0.000	0.781	1.254	0.807
	التجسيد	2431.791	0.000	0.891	0.418	0.971
	الاستجابة	3535.234	0.000	0.922	0.338	0.947
	الأمان	2927.355	0.000	0.908	0.258	1.003
	التعاطف	2627.223	0.000	0.900	0.335	0.937

المصدر:- مخرجات الحاسبة.

يبن الجدول (6) تحقيق جميع أبعاد جودة الخدمة المصرفية اثراً معنوياً في رضا الزبون اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لُبعد الاعتمادية (1060.52) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عن مستوى دلالة (0.01) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.78) اي ان بُعد الاعتمادية يفسر ما نسبته (0.78) من تبأين الحاصل في رضا الزبون , اما قيمة (B) فكانت (0.78) وهي تشير الى ان تفسير وحدة واحدة في بُعد الاعتمادية يؤدي الى تفسير في رضا الزبون مقداره(0.807).

وقد حقق بعد التجسيد (2431.791) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عنده مستوى الدلالة (0.01) وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.89) من التباين الحاصل في رضا الزبائن , اما قيمة (B) فكانت (0.971) وهي تشير الى ان تفسير وحدة واحدة في بعد التجسيد مما يؤدي الى تفسير في رضا الزبائن مقداره (0.971).

اما بالنسبة لمتغير الاستجابة فقد بلغت قيمة (F) (3535.23) وهي اعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) وبلغت قيمة معامل التوحيد (R2) (0.92) اي ان بعد الاستجابة يفسر ما نسبته (0.92) من التباين الحاصل في رضا الزبون اما قيمة (B) فكانت (0.947) وهي تشير الى رضا الزبون بمقدار (0.947) في حين حقق بعد الأمان من قيمة (F) المحسوبة (2927.35) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) في حين بلغت معامل التوحيد (R2) (0.9) اي ان بعد الأمان يفسر ما نسبته (0.9) من التباين الحاصل في رضا الزبون اما قيمة (B) فكانت (1.003) وهي تفسر رضا الزبون مقداره (1.003) في حين حقق بعد التعاطف من قيمة (F) المحسوبة (2627.22) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.9) اي ان بعد التعاطف يفسر ما نسبته (0.9) من التباين الحاصل في رضا الزبون , اما قيمة (B) فكانت (0.937) وهي تشير الى تفسير وحدة واحدة في بعد التعاطف يؤدي الى تفسير رضا الزبون مقداره (0.937).

الاستنتاجات والتوصيات:-

أولاً:- الاستنتاجات:

١ . تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم فعلاً من قبل المصارف كان تقييماً ايجابياً وعليه فأن الجودة الفعلية المقدمة من قبل المصارف كانت عالية.

٢ . أن عملية قياس جودة الخدمة وإدراك الزبائن لهذه الخدمة هو المدخل الرئيسي لتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والعمل على تحسينها بما تنسجم مع متطلبات الزبائن.

٣ . أن بعد الاعتمادية احتل قائمة اهتمام الزبائن كأهم بعد من إبعاد الجودة فالزبائن يحكمون على الخدمة بتأديتها بالطريقة الصحيحة فضلاً عن التفاعل بين مقدم الخدمة والزبائن.

٤ . أن مستوى جودة الخدمات التي يتوقعها الزبائن أعلى من مستوى جودة الخدمات الفعلية المقدمة لهم.

٥ . أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين رضا الزبائن وجودة الخدمة المصرفية المقدمة.

٦. أظهرت النتائج الإحصائية وجود تأثير معنوي بين أبعاد جودة الخدمة المصرفية و رضا الزبائن عن تلك الخدمة.

ثانياً:- التوصيات:

هناك بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد إدارة المصرف من الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات إلى الزبائن والحصول على رضاهم، ومن أهمها:-

١ . ضرورة الاهتمام بزيادة الثقة بين المصرف وعملائه وذلك من خلال:-

أ . الاستماع للزبائن وتلقي شكواهم ومقترحاتهم وسرعة حلها.

ب . إعداد استمارات توزع على الزبائن لمعرفة تقييمات الزبائن قياساً بالمصارف الأخرى المنافسة لها.

جـ . الاهتمام بالتسويق المصرفي وشرح سياسات المصارف بزبائنها.

د . سرعة الاستجابة لرغبات الزبائن وتوقعاتهم.

٢ . ضرورة الاهتمام بتحقيق الرضا الكامل للزبائن بتحقيق الرضا الكلي والتركيز على جودة الخدمة المصرفية مع توقعات الزبائن.

٣ . إعداد برامج علمية لتطوير خبرات ومهارات الموظفين من اجل تقديم أفضل الخدمات الممكنة للزبائن واستخدام التقنيات الحديثة.

٤ . ضرورة الاهتمام بالسرعة والدقة في تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

المراجع:-

أولاً: المراجع العربية:-

١ . القرآن الكريم، سورة الكهف، سورة الملك.

٢ . أحاديث الرسول محمد (ص).

٣ . الأمانة العامة للمواصفات والمقاييس ٣٥٩ ,١٩٨٥.

٤ . جواد، شوقي ناجي والمؤمن، سياسات الإعمال مطبعة الراوي، بغداد (٩٨) (١٩٩٠).

٥ . الصحن، محمد فريد (١٩٩٤) الجودة المدركة للخدمات المصرفية دراسة ميدانية لاختبار محدداتها والنماذج المستخدمة في قياسها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ملحق العدد الثاني، المجلد الواحد والثلاثون، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٦ . معلا ناجي، قياس الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ١٩٩٨.

٧ . العزاوي، محمد عبد الوهاب، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

٨ . الفضل، مؤيد عبد الحسين والطائي، يوسف حجيم، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك، ط١، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

ثالثا: المراجع الأجنبية:-

9. Adrian Payne, the Essence of Service Marketing- Hall, New York, 1996

10. Christofor, Lovelock, Service Marketing 3rd., Prentices- Hall, inc, New. Jersey, USA, 1996.

11. C., Gronroose, The Perceived Service Quality Concept, A Mistake Managing Service Quality 11,3,2000.

12. Garman, J.M., Consumer Perception of Service Quality, An Assessment of the SERVQUAL Dimensions, Journal of Retailing, VOL., 66 NO., 1, Spring, 1990.

13. . John, Bank, The Essence of Total quality Management, New Jesey rentic_ Hall, Inc.,2000

14. Parasurman, Valerie A., Zenithaml, Leonard, L., Berry, Sarviqual: Amultiple item Scale of Measuring Customer Perception of Service Quality, Journal of Retailing, Vo., 64, Spring, 1988.

15. Phillip kotler, Marketing, Management, Upper saddle River, New Jersey, Prentice- Hall Inc., 2000.

16. William Massy, Honoring the Trust, Quality and Cost Containment Higher Education, Newyork, Anker Publishing, 2003.

17. Http//www.IPa,edu,sa.

18. Http//www.4Uarab.com-7

بسم الله الرحمن الرحيم

(استبانه)

أخي، أختي- الزبون

نضع بين يديك هذه الاستمارة التي تحوي على مجموعة من الأسئلة الغرض الأساسي انجاز بحثنا بعنوان [قياس جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها مصرف الرافدين وقسم من فروعه من وجهة نظر الزبائن] وتحقيقاً لإغراض البحث العلمي نأمل منك الإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في الاستمارة بكل أمانة ووضع كلمة (✓) امام احد المربعات التي تراها مناسبة لإجابتك وسيكون لتعاونكم المثمر آثارة الإيجابية في النتائج التي يسعى إليها الباحث. مع الشكر.

الباحث

أولاً: معلومات عامة:-

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الحالة الاجتماعية: متزوج ☐ أعزب ☐

التحصيل الدراسي: شهادة عليا ☐ جامعية أولية ☐ دبلوم ☐

إعدادية ☐ متوسط ☐ ابتدائية ☐ يقرأ ويكتب ☐

ثانياً:- بيانات عامة عن قياس الجودة في المصارف:

ت	العبارات	اتفق	اتفق بشدة	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	الالتزام بالوقت لأداء الخدمة.					
2	تضع إدارة المصرف المصلحة العليا للزبون نصب أعينها.					
3	يوفر المصرف سجلات دقيقة يمكن الرجوع إليها بسرعة.					
4	يقدم المصرف لي جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات الجيدة					
5	ان موظفي المصرف الذي أتعامل معهم يمكن الاعتماد عليهم					
6	المظهر العام للمصرف والأثاث والديكور ملائم وجذاب.					
7	يوجد لدى المصرف تقنيات حديثة.					
8	تمييز العاملين وأناقتهم.					
9	ملائمة البيئة الداخلية للمصرف لتقديم الخدمة.					
10	ملائمة موقع المصرف الذي أتعامل معه.					
11	يستجيب الموظفون لطلباتي بشكل فوري.					
12	يتمتع موظفوا المصرف بمهارة عالية في تقديم الخدمة.					
13	وجود قنوات لتسلم شكاوي من الزبون.					
14	يهتم المصرف بالزبائن الجدد.					
15	يقوم المصرف بتوزيع استمارات استبيان لمعرفة حاجات ورغبات الزبائن.					

16	أثق دائماً بعمليات المصرف.					
17	اشعر بالأمان عند التعامل مع موظفي المصرف.					
18	يتعامل المصرف مع المعلومات الخاصة بي بسرية تامة.					
19	أن أوقات عمل المصرف يناسبني.					
20	بإمكاني الحصول على بعض الخدمات المصرفية وحل المشاكل عن طريق الهاتف.					
21	يولي موظفو المصرف رعاية خاصة لي كزبون.					
22	التعامل مع الزبون باللباقة والذوق.					
23	توفير ساعات عمل ملائمة.					
24	يهتم المصرف بالمبادرات التي تركز على إرضاء الزبون.					
25	معرفة حاجات ورغبات الزبائن.					

التحليل المقارن لميزانية مصرفي الرشيد والاهلي

زهرة هادي سعيد \ معهد الادارة- الرصافة

المقدمة

لطالما جذب موضوع التحليل المالي اهتمام الباحثين والمختصين حيث شهد هذا المجال تطور كبير وابتكار ادوار تحليلية متنوعة ومتعددة تتماشى مع هذا التقدم والتنوع الذي تشهده الساحة الاقتصادية , فالتحليل المالي المقارن هو تحليل البيانات المالية للميزانية العمومية بهدف استخراج بيانات ذات مغزى ودلالة في تفسير وتشخيص الوضع المالي التقديري ونتائج العمليات والبيانات المالية التي يصدرها المصرف , وهي مادة خام تستخدم في التحليل المالي وتساعد على اتخاذ القرار. وهي دراسة مفصلة تربط بين البيانات المالية وتعمل على تفسيرها ,لإظهار نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمصرف الذي يهدف إلى تطوير نشاطه لأنه لا يركز على منهج التجربة والخطأ . وعلى المصارف أعطاء الأرقام المالية كونها وسيلة من خلالها يمكن التحول إلى البيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي يمكن استخدامها كمرشد لتقييم المركز المالي , كما يظهر التحليل المالي كعملية فحص القوائم المالية المنشورة لمصرف ما بقصد تقديم المعلومات لتنفيذ وتحديد تقدم المصرف خلال فترة تلعب المصارف دورا رئيسيا في التطور الاقتصادي , وان كل مصرف يعتبر مكان لتلبية الأفراد والمنظمات الذين هم بحاجة إلى الأموال أو الذين لديهم فائض .

تضمن البحث الجانب النظري والجانب العملي الذي ركز على تحليل البيانات الخاصة بالميزانيات العمومية لمصرفي الرشيد والاهلي للسنوات 2007 – 2010 تحليلا مقارنا وقد توصلت الباحثة الى نتائج محددة نتيجة التحليل تم استنتاج عدة استنتاجات اهمها اعتماد المصرفين سياسة متحفظة في الائتمان والاستثمار, وقد قدمت الباحثة التوصيات اللازمة وكان اهمها العمل على تجاوز سياسة التحفظ والاهتمام بمنح الائتمان والاستثمار بشكل اوسع .

الباحثة

Abstract

For as long as attracting Multi financial analysis the attention of researchers and specialists where he witnessed this area a major development and innovation roles analytical diverse and multi- line with this progress and diversity that witnessed in the economic arena , Valthalil financial comparative is to analyze the financial statements of the balance sheet in order to extract the data meaningful and significant in the interpretation and diagnosis of the financial situation of the estimated and the results of operations and financial statements issued by the bank, which is a raw material used in the financial analysis and help decision-making. A detailed study of the link between the financial statements and is working on its interpretation , to show the strengths and weaknesses in the Bank ‘s financial policies , which aims to develop its activity because it does not focus on the trial and error approach . And on the banks give financial figures as a means of which they can switch to accounting data that appear in the financial statements which can be used as a guide to assess the financial position , as shown by the financial analysis as a check financial statements published by the Bank for such purposes as providing information to implement and determine the progress the bank during the period of banks play a role a key role in economic development , and that each bank is a place to meet individuals and organizations who are in need of money or who have a surplus.

Search includes four topics , first topic of research methodology and ensure the research problem and its significance and the aim of the research and research methods , and the second part, the theoretical side and included the concept of financial analysis and the purpose of financial analysis and the elements of financial analysis , types and stages and standards of financial analysis and uses and the determinants of financial analysis, and third research has focused on the analysis of data own budgets sheet of bank governance and Ahli for the years 2007 - 2010 a comparative analysis , the fourth section has included findings of the researcher of the specific results of the analysis and what has been deduced from these results and who was one of the most important of the adoption of the two banks conservative policy in credit and investment , and presented by researcher recommendations for the most important work was to overcome the reservation policy and interest in granting credit and investment more broadly . It is reconciled to God

المبحث الأول :
منهج البحث

١. مشكلة البحث :

تواجه الفقرات التي تتضمنها الميزانية العمومية للمصرف تغيرات مستمرة وبنسب مختلفة إلى مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات مما يتطلب الوقوف على نسبة كل فقرة إلى مجموع الفقرات في الميزانية ليتسنى لإدارة المصرف تحديد مدى استغلالها وأدارتها لتحقيق أهداف المصرف ومقارنتها مع السنوات السابقة .

٢. أهمية البحث :

للتحليل المالي أهمية باعتباره أحد مجالات المعرفة التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام وأثار هذا التغير بشكل واضح وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية .

٣. هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على التغيرات الحاصلة في كل فقرة من فقرات الميزانية باستخدام طريقة التحليل المقارن (التحليل الرأسي) نسبة كل فقرة إلى (مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات) , و(التحليل الأفقي) نسبة كل فقرة في كل سنة إلى نفس الفقرة في سنة الأساس لبيان تغير كل فقرة خلال سنوات البحث واتجاه هذا التغير أذا كان ايجابا أم سلباً .

٤. مناهج البحث:

استخدمت الباحثة الوسائل التي تتيح لها تحقيق هدف البحث وفقاً للمنهج , وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الكتب العلمية .

٥. مصادر البحث:

بالنسبة للجانب النظري :-

تم الاعتماد على المصادر المتوفرة في المكتبات .

أما الجانب العملي :-

فقد تم الاعتماد على الميزانيات العمومية للسنوات الأربع الأخيرة المتوفرة لدى المصرفين للسنوات 2007–2010 , وقد تم تحليل هذه الميزانيات بطريقة التحليل المقارن الرأسي والأفقي لتحديد التغير واتجاه هذا التغير في كل فقرة من فقرات الميزانية العمومية للسنوات المذكورة للمصرفين .

المبحث الثاني
الجانب النظـــري

اولا: مفهوم التحليل المالي :

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بالقوائم المالية واجراء التصنيف اللازم لها ثم أخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها فمثلا العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل أليها لتحديد نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب(عبد الهادي, 1999,ص 105)

وهـي عمليـة يتـم من خلالها استكشـاف أو اشـتقاق مجموعة من المؤشـرات الكمية والنوعية حول نشـاط المصرف تسـاهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذا المؤشر في تقييم أداء المصرف بقصد اتخاذ قرارات وأسلوب التعامل مع البيانات المالية المتاحة باسـتخدام وسائل وأدوات ونسـب مالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامـة المحيطة بالمصرف وتحويلهـا إلى معلومات وعرضها للجهات المسـتفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات .

ثانيا: أغراض التحليل المالي :-

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المصرف من زوايا متعددة وكيف تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصلحة مالية في المصرف وذلك بقصد تحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لترشدهم إلى اتخاذ القرارات المالية الصحيحة ذات العلاقة بالمصرف .

أهم الاغراض التي يسعى اليها التحليل المالي :

1) تقييم الربحية .

2) تقييم المركز المالي .

3) تقييم المركز الائتماني .

4) تقييم مدى سياسة التمويل .

5) تقييم مدى كفاءة أدارة الأصول والخصوم .

6) تقييم المركز التنافسي .

7) تقييم قدرة المصرف على الاستمرار .

8) استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والمراقبة ولتقييم الأداء .

(مطر ,محمد ,2006/ص3) .

ثالثا : مقومات التحليل المالي :-

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها واغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها , فإذا اعتبرنا الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفر مؤشرات واقعية تعطي صورة لنشاط المصرف وهي اقرب ما تكون إلى الحقيقة . يجب أن تتوفر مقومات ناجحة في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفر مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالمصرف نفسه ومنها ما يتعلق بمنهج أو أسلوب أو أدوات التحليل التي يستخدمها ومنها ما يتعلق بمصدر المعلومات التي يعتمد عليها .

من أهم هذه المقومات هي :-

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يسعى أليها المحللون الماليون بقدر معقول من المصداقية والموثوقية وان تتسم هذه المعلومات بالموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى .
2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل مناهج علمية تتناسب مع أهداف العملية التحليلية
3. إن يتسم المحلل نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي (مطر,محمد,2006/ص4).

أن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة فعندما نعطي فترة المقارنة لخمس سنوات مثلا تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها المحلل عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها لو اقتصرت فترة المقارنة على سنتين فقط (عبد الرضا , 2002 , ص304) .

رابعا: أنواع التحليل المالي :

1. تحليل التغير والاتجاه (المقارن) .
2. تحليل النسب المالية .

- التحليل المالي المقارن :

هو أداة من الأدوات التحليل المالي التي تساعد المستثمرين على وضع استراتيجياتهم وأهدافهم الاستثمارية ومحاولة العثور على الأسهم المقيمة بادنى من قيمتها الحالية ويسمح بخلق فرص استثمارية وربحية جيدة لهم كما أنها تمكن مجلس أدارة الشركة من تحديد التزاماتها اتجاه المقرضين من جهة والجهات الرسمية وهيئة الضرائب من جهة أخرى . ومقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية أو مقارنة البيانات المتعلقة بالشركة ببيانات وحدة أخرى منافسة لها ومتماثلة لها معها في أداء نفس النشاط ويستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي له ويقوم بمقارنة البيانات الفعلية لسنة معينة ببيانات لسنوات السابقة وكذلك مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات فعلية لنفس العنصر ولكن مع شركة أخرى أو شركة منافسة .

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في أجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات أن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم ويعتبر هذا التحليل الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين :-

1. التحليل الراسي

4. ويعني هذا التحليل دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال أظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي أليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي إلى 100% في كلا الطرفين أما أذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي ينتمي أليها عندئذ يصبح مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي أليها يعود إلى غاية التحليل فيما أذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي أليها أم الاثنين معا (عبدالرضا , 2002 , 305) .

2. التحليل الأفقي

5. يعنى بدراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية لذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو مكمل للتحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها .

6. وجدير بالذكر هنا أن كلا النوعين يعدان مهمين ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل أنهما يكملان بعضهما البعض والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الاتجاه ويتم حساب اتجاه التطور وفقاً للمعادلة الآتية:

7. قيمة العنصر في سنة المقارنة x 100

8. قيمة العنصر في سنة الأساس

9. وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة المقارنة بالأرقام المطلقة عن طريق وضع الإشارات موجبة أو سالبة لأنها أكثر دلاله لكي يستطيع دراسة اتجاه أي مقارنة قيمة العنصر أو توزيعه النسبي في فترة زمنية أخرى سابقة أو لاحقه أو عدة سنوات متتالية لابد من اختيار سنة الأساس أن اختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور فعلى سبيل المثال أذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فأن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياساً لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح لابد اختيار سنة الأساس من مراعاة الأمور التالية :-

10. اختيار سنة الأساس تتصف بأنها طبيعية أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء ايجابية أو سلبية .

11. الابتعاد عن التحيز الشخصي .

12. أن لا تكون سنة الأساس متقادمة خاصة وان عالمنا يتميز بسرعة التغيروالتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج والاذواق .

(عبد الرضا , 2002 , 306)

خامسا: مراحل التحليل المالي :

1. مرحلة التصنيف:-يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين وهما الأصول والخصوم ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها .(أبو قحف,1989,ص 21)

2. مرحلة المقارنة :- بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة .

3. مرحلة الاستنتاج :-بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب .

سادسا: أهم المعايير المعتمدة :

هناك مجموعة من المعايير يعتمدها المحلل المالي من اجل قياس أداء الشركة من أهمها :

1) المعايير المطلقة :

تقيس كفاءة السيولة في الأجل القصير ,يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة على ضوئها تقارن القيمة المماثلة مع هذه القيمة أو هي مجموعة المعايير التي تم التوصل أليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية وبالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم عن الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل ومن المعايير الشائعة لهذا المجال نجد نسبة التداول (2 مرة) ومعايير نسبة السيولة السريعة (1,5 مرة).

2) المعايير التاريخية :

حيث يعمل المحلل المالي على مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحققها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة في **سبيل تفسير** النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المتحققة .

3) المعايير القطاعية الصناعية :

وهي تلك المعايير التي تعتمد في عملية المقارنة على النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الشركة المعنية مع النتائج التي حققتها شركات أخرى تعمل في نفس القطاع صناعيا آو تجاريا أو ماليا أو زراعيا لكي تكون نتائج عملية المقارنة أدق وأوضح في تفسير النتائج .

4) المعايير المخطط الوصول اليها :

وهي التي تضعها الشركة المعنية وتخطط للوصول أليها في ضوء إمكانيتها المادية والبشرية المتاحة حيث يستوجب أن يكون تخطيط الشركة سليما ودقيقا حيث تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضا ومن الأمثلة (أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية).

(لطفي ,2006,ص 150) .

سابعا : استعمالات التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشأة واتخاذ القرارات الخاصة .

ثامنا : الجهات المستفيدة من تقييم الاداء :

1. **أدارة المنشأة :-** تقوم أدارة المنشأة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض الآتية :

- قياس سيولة المنشأة .
- قياس ربحية المنشأة .
- تقييم كفاءة المنشأة وإدارة أصولها وخصومها .
- اكتشاف الانحرافات السلبية .
- معرفة مركز المنشأة بشكل عام .

2. **المستثمرون :** - يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض الآتية :

- قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وذلك من خلال أحتساب القوة الايرادية للمنشأة .
- معرفة درجة السيولة منشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي
- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص الاستثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم .

1. **المقرضون** :

كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون القصيرة الأجل بالإضافة

إلى معرفة درجة ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل.

2. **الجهات الرسمية :**

تقوم الجهة الرسمية المتمثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق :

- لإغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة من المنشأة .
- لإغراض التسعير لإنتاج المنشأة أو خدماتها .
- لإغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها .

3. **بيوت الخبرة المالية :**

فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي (عبد الهادي , 1999 , ص 110) .

تاسعا : محددات التحليل المالي :

1. تعدد نشاط الشركات في أنشطة اقتصادية مختلفة يعقد من أمكانية عقد المقارنات مع متوسط الصناعة أو الشركات المماثلة (الشمري ,2006 ,ص76) .
2. التحليل المالي ليس غاية في حد ذاته آذ انه يعطي مؤشرات واتجاهات ولكنه لا يقوم بإعطاء حلول أو تفسيرات .
3. ان القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي كالسمعة الجيدة لأعضاء الإدارة مثلا .
4. التحليل المالي يبرز علاقات كمية ونسبية ولكنه لا يظهر أنشطة الإدارة أو مخططاتها .
5. تؤثر طريقة المعالجة الحسابية على صافي الأرباح والخسائر للمنشأة فقد تختلف النتائج على أساس اختلاف طريق الاستهلاك أو طرق تقدير المخزون مثلا .
6. يتم إعداد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود وبالتالي فان لمعدلات التضخم اثر كبير على عدم دقة التحليل المالي .

عرض النتائج وتحليلها

اولا : عرض نتائج مصرف الرشيد :-

1- الموجودات

أ- النقود : -

التحليل الأفقي / نلاحظ في هذه الفقرة ارتفاع نسبي لسنة 2008 بالنسبة لسنة الأساس إلى (185%) كما بالجدول رقم (2) ويستمر الارتفاع بالسنوات التي تليها حتى يصل إلى (333%) بسنة 2011 ويعود سبب هذه الزيادة إلى زيادة قبول الودائع إلى الضعف وقلة منح الائتمان وبدوره يؤدي إلى انخفاض مقدار الاستثمار .

أما التحليل الرأسي / نلاحظ في هذه الفقرة انخفاض نسبتها الى مجموع الموجودات في سنة الأساس وتليها في السنوات اللاحقة بين (47% , 55%) كما في الجدول رقم (3) .

ب - الاستثمارات :-

التحليل الأفقي / نلاحظ انخفاض نسبي في فقرة الاستثمارات سنة 2008 بالنسبة لسنة الأساس آما السنوات التي تليها 2009 , 2010 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في هذه الفقرة عن سنة الأساس حتى وصل إلى (305%) كما بالجدول رقم (2) .

آما التحليل الرأسي / نلاحظ انخفاض ملحوظ بالنسبة لمجموع الموجودات وان أعلى نسبة وصلت أليها هذه الفقرة (20%) سنة 2009 و 2010 كما في الجدول رقم (3).

ج - الائتمان النقدي :-

التحليل الأفقي /نلاحظ ارتفاع نسبتها إلى سنة الأساس بشكل ملحوظ حتى تصل نسبتها إلى (378%) سنة 2010 بسبب زيادة الطلب على الائتمان النقدي مقابل انخفاض قيمة العملة وارتفاع حجم التداول كما في الجدول رقم (2) .

التحليل الرأسي / نلاحظ انخفاض نسبتها إلى مجموع الموجودات بشكل عام كما في الجدول رقم (3)انخفاض وارتفاع متباين بين سنوات البحث ولكن يبقى منخفض بالنسبة للموجودات

د - المدينون :-

التحليل الأفقي / نلاحظ ارتفاع نسبة المدينون بسنة 2008 بنسبة (44%) ثم نلاحظ ارتفاع في السنة التي تليها بنسبة (62%) وسنة 2010 بنسبة (23%) كما في الجدول رقم (2) .

التحليل الرأسي / ارتفاع نسبي لسنة 2007 بنسبة (47 %) بالنسبة إلى مجموع الموجودات نلاحظ انخفاض السنوات التي تليها حتى تصل بسنة 2010 إلى نسبة (6%) كما في الجدول رقم (3).

ه - الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار :-

التحليل الأفقي / نلاحظ في هذه الفقرة انخفاض نسبي لسنة 2008 (86%) بالنسبة لسنة الأساس بينما يستمر بالتباين بين الارتفاع والانخفاض للسنوات التي تليها كما في الجدول رقم (2).

التحليل الراسي / نلاحظ بهذه الفقرة انخفاض نسبي لسنة 2007 والسنوات التي تليها (2008, 2009, 2010) بالنسبة لمجموع الموجودات وذلك للتوسع الحاصل للسنوات الأخيرة كما بالجدول رقم (3),وهي مقاربة للصفر%.

و- مجموع الموجودات :-

التحليل الأفقي / ارتفاع في سنة 2008 تصل لنسبة (105%) ارتفاع مستمر للسنوات التي تليها من سنوات البحث حتى تصل (189%) كما بالجدول رقم (2) .

التحليل الراسي / مجموع الموجودات مستقر طول فترة البحث يبدأ من سنة 2007 بنسبة (100%) لأنها تعتبر عنصر الأساس للتحليل كما بالجدول رقم (3) .

2 :- المطلوبات :-

أ-رأس المال المدفوع :

التحليل الأفقي / رأس المال المدفوع مستقر طيلة فترة البحث كما بالجدول رقم (2).

التحليل الراسي انخفاض في رأس المال المدفوع لسنة 2007 بالنسبة الى مجموع المطلوبات وهو مقارب للصفر خلال سنوات البحث كما بالجدول رقم (3) .

ب- الاحتياطيات :

التحليل الافقي / نلاحظ ارتفاع نسبي لسنة 2008 بنسبة (141%) بالنسبة لسنة الأساس أما بالنسبة لسنة 2010 ارتفاع النسبة (148%) وتكون هذه النتيجة ايجابية كما الجدول رقم (2) .

التحليل الراسي / انخفاض نسبي بالنسبة لمجموع المطلوبات في السنوات الأخيرة يعود سبب ذلك الى اعتماد المصرف على الموجودات المتداولة بشكل رئيسي حتى تصل في سنة 2010 بنسبة (1%) وتكون هذه النتيجة سلبية كما بالجدول رقم (3) .

ج- حسابات جارية وودائع :

التحليل الافقي / ارتفاع نسبي في هذه الفقرة لسنة 2008 بنسبة (135%) بالنسبة لسنة الأساس وفي السنوات الأخرى ارتفاع نسبي خلال سنوات البحث بشكل مستمر ذلك نتيجة سلبية واقل نسبة لسنة 2008 كما بالجدول رقم (2) .

التحليل الراسي / ارتفاع الحسابات الجارية والودائع بالنسبة لمجموع المطلوبات خلال سنوات البحث حتى يصل إلى (84%) سنة 2010 وهذا يمثل شكل سلبي كما بالجدول رقم (3) .

د- الدائنون :

التحليل الافقي / في هذه الفقرة ارتفاع بالنسبة لسنة الأساس ويستمر الارتفاع بسنة 2009 بنسبة (86%) وانخفاض نسبي للسنوات الأخيرة , حتى يصل في 2010 إلى (78%) كما بالجدول رقم (2) .

التحليل الراسي/ نلاحظ ارتفاع نسبي لسنة 2007 (37%) وبالنسبة للسنوات التي تليها (2008, 2009, 2010, 2011) يوجد انخفاض في هذه الفقرة وهذا يؤدي إلى نتيجة ايجابية حتى تصل بسنة 2010 إلى (15%) كما بالجدول رقم (3) .

ه- مجموع المطلوبات :

التحليل الافقي / ارتفاع نسبي لسنة 2008 بنسبة (105%) في السنوات التي تليها ارتفاع مستمر وذلك بسبب انخفاض المطلوبات كما بالجدول رقم (2) .

التحليل الراسي / مجموع المطلوبات مستقر طول فترة البحث يبدأ من سنة 2007 بنسبة (100%) حتى أخر فترة البحث بنسبة (100%) لانها تعتبر عنصر الأساس للتحليل كما بالجدول رقم (3).

ثانيا : عرض نتائج المصرف الاهلي :-

1. **النقود والذهب:** نلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات التحليل عن سنة الاساس لتصل أعلى نسبة لها 185%سنة 2009 (كما في الجدول رقم 2), وذلك بسبب تنامي الاقتصاد في العراق وزيادة كمية العملة متمثلة في زيادة حجم الحسابات الجارية والودائع مقابل تذبذب نسبتها الى مجموع الموجودات خلال سنوات البحث (كما في الجدول رقم 3) حيث بلغت اعلى نسبة لها 77%سنة 2007 بينما اقل نسبة لها (47%)سنة 2010,وعلى العموم فان هذه النسب تعتبر مرتفعة قياسا بحجم الائتمان النقدي والاستثمارات في المصرف .
2. **الاستثمارات:** نلاحظ تذبذب النسبة أيضا خلال سنوات التحليل الى مجموع الموجودات , فقد تراوحت بين 1% كأقل نسبة سنة 2007 وبين 22% كأعلى نسبة سنة 2008 كما في الجدول رقم(3) مما يدل على عدم وجود سياسة استثمارية مستقرة ومحددة للمصرف خلال سنوات التحليل بينما نلاحظ انخفاض النسبة سنة 2007 الى 6% عما هي عليه سنة الاساس ثم ارتفاعها بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة ليصل الى 277% سنة 2009 عما هي عليه في سنة الاساس , ليعود الى الانخفاض في سنة 2010 ليصل الى 162% في سنة سنة الاساس (كما في الجدول رقم 2)ورغم تنامي هذه الفقرة المهمة الأ ان الواضح بانها غير مستقرة خلال سنوات التحليل .

الائتمان النقدي : نلاحظ تطور نسبتها خلال سنوات البحث عن سنة الاساس 2007 ليصل الى 514% سنة 2010 , كما في الجدول رقم (2) في حين نلاحظ تطور نسبة الائتمان النقدي الى مجموع الموجودات بالمقارنة بسنة الاساس حيث بلغت اقل نسبة لها (14%) سنة 2007 , بينما كانت اعلى نسبة لها 34% وذلك سنة 2010 (كما في الجدول رقم 3) وهذا دليل على تطور في الائتمان النقدي خلال سنوات التحليل وعلى العموم تبقى هذه الفترة تحتاج الى زيادة أكثر بالمقارنة مع النقد المتوفر لدى المصرف .

الاستنتاجات

1-اتباع المصرفين سياسة متحفضة من خلال احتفاظ المصرف الاهلي بالنقد نسبة الى مجموع الموجودات مقابل نسب الائتمان النقدي الى مجموع الموجودات ,ومن ارتفاع نسبة الموجود النقدي الى ضعف المعدل تقريبا بالنسبة لمجموع الموجودات في مصرف الرشيد والذي يؤدي الى خسارة المصرف بسبب الكلفة التي يتحملها لقاء الاحتفاظ بالنقود المتمثلة في الودائع والتي تصل الى 90% من مجموع المطلوبات .

2-عدم وجود سياسة استثمارية محددة للمصرف الاهلي من خلال تذبذب نسبة تطور الاستثمارات ومن خلال تذبذب نسبتها الى مجموع الموجودات .

3-اعتماد مصرف الرشيد على مصادر التمويل الخارجية بشكل كبير حيث بلغت نسبة الحساب الجاري لسنة 2011 (90%) ومقارنة بسنة الاساس تصل نسبتها الى 345% لسنة 2011 . واعتماد المصرف الاهلي على مصادر التمويل الداخلية والخارجية بشكل متساوي تقريبا .

التوصيات

1-العمل على تجاوز سياسة التحفظ , ومنح الائتمان بشكل أوسع مع الاخذ بالاعتبار الوضع الامني والحالة الاقتصادية .

2-العمل على زيادة الاستثمارات بالاستفادة من الموجود النقدي .

3-العمل على تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية بالنسبة لمصرف الرشيد والمتمثلة بالحسابات الجارية والودائع , والحد من قبول الودائع بما لا يتعارض وحاجة المصرف الفعلية للاموال لاستمراره بالعمل المصرفي .

المصادر :-

1-رشيد ,عبد المعطي رضا ,ادارة الائتمان,ط 1 ,1999م ,دار وائل للنشر,الاردن ,عمان.

2-مطر,محمد ,التحليل المالي والائتماني ,ط1, 2006 م,دار وائل للنشر,الاردن,عمان.

3-عبد الرضا, علي محسن ,الاقراض والتحصيل ,ط 1, 2002 م, هيئة التعليم التقني ,العراق , بغداد.

4-عبد الهادي ,محمد سعيد , الادارة المالية , ط 1 , 1999 , دار ومكتبة الحامد للنشر والطباعة , الاردن , عمان .

5-لطفي , امين السيد أحمد , التحليل المالي لاغراض التقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة , 2006 , الدار الجامعية , مصر , الاسكندرية .

6-أبو قحف , عبد السلام , السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية , 1989 , الدار الجامعية , جمهورية مصر العربية , القاهرة .

7-الشمري , مشتاق طالب عبد الامير , دور التحليل المالي في تقويم النشاط والمركز المالي , دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات النسيجية – الحلة للمدة من 1999 – 2001 , 2006 , المعهد العربي للمحاسبين القانونيين .

8-الميزانيات العمومية لمصرفي الرشيد والاهلي للسنوات 2007 --- 2010 .

الجداول

جدول رقم (1)

التحليل المقارن (الأفقي والعمودي) لميزانيات مصرفي الرشيد والأهلي للسنوات (2007 — 2010)

	2007		2008		2009		2010	
	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي
النقود	2320202076	39375727	4303738090	42299335	5101616080	52477333	7719833321	50688585
الاستثمارات	913984872	439313	434894556	15319706	2200742947	19732000	2791103351	11546291
الائتمان النقدي	719392362	7194895	719392362	10457000	1367001517	18574055	2722299410	36973425
المدينون	3470135629	2635482	3470135629	269102	2155330740	191347	798639707	4484366
الموجودات الثابتة	10168037	10541929	10168037	2218630	15131282	3078165	14335781	3865629
مجموع الموجودات	7433882976	51192451	7433882976	70563773	10839422566	94052910	14046211570	107558290
رأس المال	2000000	25000000	2000000	25000000	2000000	50000000	2000000	50000000
الاحتياطيات	55961310	2945512	78873223	6080598	5113460	1766985	83030585	3124694
حسابات جارية وودائع	4621659449	21816121	62252968	37519122	8454641465	40308484	11811317308	51706263
الدائنون	2754262217	1430818	2754262217	1964053	2377667641	1972456	2149863677	2938551
مجموع المطلوبات	7433882976	51192451	7433882976	70563773	10839422566	94052910	14046211570	107558290

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرفي الرشيد والاهلي للسنوات من 2007 الى 2010

جدول رقم (2)

التحليل المقارن (الأفقي والعمودي) لميزانيات مصرفي الرشيد والأهلي للسنوات (2007 — 2010)

1-الافقي

١. الافقي	2007		2008		2009		2010	
	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي
النقود	100%	100%	185%	107%	220%	133%	333%	129%
الاستثمارات	100%	100%	48%	349%	241%	450%	305%	263%
الائتمان النقدي	100%	100%	214%	145%	190%	258%	378%	514%
المدينون	100%	100%	44%	10%	62%	7%	23%	170%
الموجودات الثابتة	100%	100%	86%	21%	149%	29%	141%	37%
مجموع الموجودات	100%	100%	105%	138%	146%	184%	189%	210%
رأس المال المدفوع	100%	100%	100%	100%	100%	200%	100%	200%
الاحتياطيات	100%	100%	141%	206%	91%	60%	148%	99%
حسابات جارية وودائع	100%	100%	135%	172%	183%	185%	256%	237%
الدائنون	100%	100%	54%	137%	86%	138%	78%	205%
مجموع المطلوبات	100%	100%	105%	138%	146%	184%	189%	210%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات في الجدول رقم (1)

جد ول رقم (3)

التحليل المقارن (الأفقي والعمودي) لميزانيات مصرفي الرشيد والأهلي للسنوات (2007 — 2010)

2-العمودي

2. العمودي	2007		2008		2009		2010	
	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي	الرشيد	الأهلي
النقود	31%	77%	55%	60%	47%	56%	55%	47%
الاستثمارات	12%	1%	6%	22%	20%	21%	20%	11%
الائتمان النقدي	10%	14%	20%	15%	13%	20%	19%	34%
المدينون	47%	5%	19%	صفر%	20%	صفر%	6%	4%
الموجودات الثابتة	صفر%	2%	صفر%	3%	صفر%	3%	صفر%	4%
مجموع الموجودات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
رأس المال	صفر%	49%	صفر%	35%	صفر%	53%	صفر%	46%
الاحتياطيات	10%	6%	1%	9%	صفر%	2%	1%	3%
حسابات جارية وودائع	62%	43%	80%	53%	78%	43%	84%	48%
الدائنون	37%	2%	19%	3%	22%	2%	15%	3%
مجموع المطلوبات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات في الجدول رقم 1

الضرائب على الدخل ودورها في تحقيق الإيرادات العامة في العراق دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٠)

إعداد /الباحثين

ابتسام احمد فتاح
دبلوم عالي التقنيات المحاسبية والمالية
معاون مدير تدقيق
وزارة العلوم والتكنولوجيا

جمال طارق محمد صبري
ماجستير اقتصاد
مدير تدقيق أقدم
وزارة العلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

يهــدف البحث الى تحليــل دورالضرائب على الدخل في تحقيق الايــرادات العامة في العراق للفتــرة(١٩٩٥-٢٠١٠) وذلك نظرا لأهمية هذه الضرائب في جربويل الموازنة العامةللدولة في معظم الدول.وخلص البحث الى نتائج عدة اهمها,انخفاض الاهمية النسبية للضرائب على الدخل قي جربويل الموازنة العامــة للدولةفي العراق ,واعجرباد الموازنة العامة على الايرادات النفطية في جربويل النفقات العامة ممايكون ذلك ســببا رئيســيا في تهميش دور الضرائب في هــذا المجال,تقادم قوانيــن الضرائب على الدخل في العراق قد اصبحت لاتنســجم مع الواقع السياســي والاقتصادي الجديد في البلد مع,انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في العراق لاسباب عديدةاججرباعية واقتصادية وتشــريعية وادارية ومالية.ويوصي الباحثان بعدة توصيات اهمها, اعادة النظر في دور الضرائب وتقليل الاعجرباد على النفط في جربويل النفقات العامة,وتشريع قوانين جديدة للضرائب على الدخل تتســم بالاستقرار والمرونة وان تكون القاعدة الضريبية لها واضحة وتنسجم مع القواعد الاساسية للضريبة.

Abstract:

The research amis to analyze the role of income taxes in the achievement due to of overall revenues in Iraq for the period(1995-2010) the importance of taxes as principal source of financing of the general budget in the various countries of the world.Research found several results of the most important,the low relative importance of the income tax in the financing of the state budget,and the adoption of the general budget on oil revenues to finance puplic expenditures which will be amajor reason that the marginalization of the role of taxes in this area. The Researchers found several recommend,the most important ,The need to reconsider the role of taxes and reduce reliance on oil to fi nanacepuplicexpendituresand,the legislation of new laws for income taxes that are stable and flexibility and be the tax base has aclear and consistent with the basic rules of the tax.

المقدمة:

تحتــل الضرائب مكانة مهمة فـــي النظم المالية جميعها لـــدول العالم بوصفها احدى المصـــادر المهمة في تحقيق الايـــرادات العامة اللازمة لجربويل النفقـــات العامة فضلا عن استعمالها كاداة رئيسية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاججرباعية المرغوبةالتي تسعى الدولة الـــى تحقيقها.ولقد حاول هذا البحث تحليل دور الضرائـــب على الدخل في العراق في تحقيق الايرادات العامة عن طريق تقســـيم البحث الـــى مبحثين تضمن الاول التعرف على الضرائب على الدخل المجربثلة بضريبة الدخل وضريبة العقار,اما المبحث الثاني منه فقد تضمن تحليل دور تلـــك الضرائب في تحقيـــق الايرادات العامة في العراق مع تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور تلك الضرائب في هذا المجال.

اولا :- منهج البحث

مشكلة البحث:

تجربحور مشكلة البحث في تهميش دور الضرائب ومنها الضرائب على الدخل بوصفها مصدراً ماليا لجربويل النفقات العامة في العراق و السؤال الذي تحاول الدراسة الاجابة عليه هو:

ماهو دور الضرائب على الدخل في تحقيق الايرادات العامة في العراق؟

هدف البحث:

يهـــدف البحث الى تحليـــل دور الضرائب على الدخل في تحقيق الايرادات العامة في العراق.وتقديم بعض المقترحات الهادفة الى تفعيل دور تلك الضرائب.

فرضية البحث:

تجربثل فـــي ضعف دور الضرائب على الدخل في تحقيق الايرادات العامة في العراق نتيجـــة لعوامل اقتصادية واججرباعية وادارية وسياســـية .وان هناك اجراءات يمكن ان تتخذها الدولة من اجل النهوض بهذا الدور.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية:جرى اختيار النظام الضريبي العراقي.
٢. الحدود الزمنية : شمل البحث المدة الزمنية (١٩٩٥-٢٠١٠) وفقا للبيانات الاحصائية المتاحه.

مخطط البحث:

على وفق هدف البحث فقد قســـمت الدراســـة الى مبحثين,اذ اهجـــرى المبحث الاول منهبالتعريـــف بالضرائب على الدخل في العراق وخصائصها.اما المبحث الثاني فيناقش تحليل دور الضرائـــب على الدخل في تحقيق الايرادات العامة للمدة (1995-2010).وانتهى البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول
التعريف بالضرائب على الدخل في العراق

تجربثل الضرائب على الدخل في العراق بضريبة الدخل وضريبة العقار وســـنوضحها على النحو الاتي :

١. **مفهـــوم ضريبة الدخل:** وهي الضريبة التي تفرض على دخل العمل ودخل راس المال .وينظم القانون المرقم ١١٣ لســـنة١٩٨٢ وتعديلاته احكام ضريبة الدخل في العراق حتى الان.

أولاً :التطورالتشـــريعي لضريبة الدخل في العـــراق: فرضت ضريبة الدخل اول مرة في العراق بموجب القانون المرقم(52)لسنة 1927والذي الغي سنة 1939 بالقانون المرقم (36) واسجربر العمـــل به الى ســـنة 1956 اذ صدر قانون ضريبة الدخل رقم(85)لســـنة1956.وكان ذلك بعد تأليـــف لجنة من الخبراء العراقيين في اواســـط ســـنة 1955 لدراســـة ضريبـــة الدخل واقتراح مشروع قانون جديد لها.واستعانت اللجنة بخبير من الامم المتحدة لهذا الغرض.

وفي ســـنة ١٩٥٩صدر قانـــون ضريبة الدخل رقم(٩٥) وكان من الاســـباب المبادئ الجديدة التي جاء بها القانون حســـبما ورد في الاسباب الموجبة لصدوره هي ادماج المدخولات الخاضعـــة للضريبة العائدة لمكلف واحد باذ اخضعت لجدول موحد للنســـب بدلا من الجداول المتعددة التي حواها القانون الســـابق وذلك تحقيقا لمبدأ العدالة في تحمل الضريبة.واســـجربر العمل بالقانون رقم(٩٥)الى ســـنة ١٩٨٢ وعدل حوالي خمســـة وثلاثين مرة في مدة تطبيقه. (الصافي , ٢٠٠٨,ص٢٧).وفي سنة ١٩٨٢ صدر قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣)النافذحالياً مع تعديلاته .وعمل باحكامه بدأً من السنةالمالية١٩٨٣(الوقائع العراقية ,١٩٨٢,العدد٢٩١٧). وقد جرت على هذا القانون تعديلات كثيرة سواء بقوانين أو قرارات أو أوامر تناولت الكثير من احكامه.

ثانياً :خصائص ضريبة الدخل في العراق:

ان اهـم ما تتصف به ضريبة الدخل في العراق في مضمون القانون رقم ١١٣ لسـنة ١٩٨٢ المعدل يجرتئل في الاتي:

١. **ضريبة شـخصية:** اذ تاخذ بالحسـبان حالة المكلف (الممول) وظروفه الشـخصية والاججرباعية(الوادي ,٢٠١٠,ص٥٩) وذلك باحتسـاب السماح الخاص بحد المعيشة الادنى او الاعباء العائلية التي يتحملها المكلف عن اسـرته المباشرة(الزوجة والابناء).

فمنح المشرع الضريبي للمكلف بضريبة الدخل السماحات الاتية:

- مبلغ ٢,٥مليون دينار لذاته و٢مليون دينار لزوجته اذا كانت ربة بيت و ٢٠٠ ألف دينار لكل ولد او بنت و٣,٢مليون دينار للمطلقة او الارملة و ٣٠٠ ألف دينالر سـماح العمر لمن اجرى ٦٣ منه.

٢. **ضريبة تصاعدية:** اذ تفرض الضريبة بسـعر يزداد بزيادة الدخل الخاضع لها اي ان العلاقة بينهما هي علاقة طردية(المهايني,٢٠٠٦,ص٢٤٠).ان المشـرع العراقي اخذ بالسـعر التصاعدي للضريبة على الشخص الطبيعي سـواءا كان مقيما او غير مقيم وكذلك الشـخص المعنوي اذ تفرض الضريبة على دافعها المقيم مقدلرة سـنويا بالنسب التالية بعـد طرح الاعفاءات الضريبية الممنوحة له المنصـوص عليها في المادة ١٢ المعدلة من قانون ضريبة الدخل:

- نسبة ٣٪ على المبالغ التي يصل قدرها الى ٢٥٠ ألف دينار.
- نسبة ٥٪ على المبالغ التي تتجاوز ٢٥٠ألف دينار وحتى ٥٠٠ألف دينار.
- نسبة ١٠٪ على المبالغ التي تتجاوز ٥٠٠ألف دينار وحتى مليون دينار.
- نسبة ١٥٪ على المبالغ التي تتجاوز المليون دينار عراقي.

على الرغم من ان ضريبة الدخل في العراق هي ضريبة تصاعدية من اذ المبدأ الاان المشرع شـذ عن هذا المبدأ في حالات قليلة قرر فيها السعر النسبي للضريبة وهي فرض الضريبة على دخل الشركات محدودة المسـؤولية والشركات المساهمة الخاصة والشركات المساهمة المختلطة بسبة ١٥٪.وكذلك تفرض الضريبة على وسائط النقل بمقدار يعادل سبعة ونصف من المائة من مجموع المبلغ الذي يتسـلمه او يسـتحقه صاحب واسطة النقل او مساجريها عن الركاب والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة.

٣. **ضريبة سـنوية:**اذ يجرى التحاسـب الضريبي مع المكلف عن دخله الناجم عن السنة المالية على وفق مقياس الضريبة(سـعر الضريبة)المقـرر في نص القانون وذلك تطبيقا لفكرة سـنوية التحاسب الضريبي اذ ينشـأ الحق بضريبة الدخل عند انتهاء السنة المالية التي يمارس فيها المكلف نشـاطا يحقق منه دخـلا خاضعاً للضريبة(دليل ضريبة الدخل ,٢٠١٣,الفقرة الثالثة)ويقصد بالسـنة مدة الاثني عشـر شهرا التي تبدأمن اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنو مع مراعاة ما جاء في القانون من مدد تقدير خاصة(قانون ضريبة الدخل رقم١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل ,المادة الاولى,الفقرة الثالثة).

٤. **ضريبة أقليمية:**أخذ المشـرع الضريبي العراقي بمبدأ أقليمية الضريبة فاخضع الدخول التي تتحقق أو تنشـأ في العراق بصرف النظر عن جنسـية صاحبها ومكان أقامته سواء أكان داخل العراق أم خارجه بمعنى مزاولة النشـاط في أقليم الدولة وتحقق دخل من هذا النشـاط.فتفرض الضريبة على دخل الشـخص المقيم العراقـي الذي يحصل عليه داخل العراق .وتفرض الضريبة كذلك على دخل غير المقيم الناجم في العراق وان لم يتسـلمه فيه(قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل,المادة الخامسة).

٥. **تفرض الضريبة على الدخل الصافي:**اذ يجرى اعجرباداسـلوب الدخل الصافي في احتساب دخل المكلف الخاضع للضريبة باستبعاد التكاليف التي يتحملها المكلف وفي ذلك تطبيق لمبدأ العدالة الضريبية.وبين المشرع الضريبي العراقي ان الدخل الخاضع للضريبة هو(الايـراد الصافي للمكلف الذي حصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من هـذا القانون)(قانون ضريبة الدخل رقم١١٣ لسـنة١٩٨٢ المعـدل ,المادة الاولى,الفقرة الثانية),فاجاز المشرع الضريبي للمكلف تنزيل كل ما انفقه للحصول على الدخل في السنة التي نجم فيها والمؤيد حسـابها بوثائق مقبولة بما في ذلك الفوائد المدفوعة التي تستعمل للحصول على الدخل وبدلات الايجار والمبالغ المصروفة لصيانة المكائن والالات واقساط التامين على الحياة وغيرها(دليل ضريبة الدخل ,٢٠١٣,الفقرة الاولى والثانية).

٦. **شـمول الضريبة لدخل العمل وراس المال :**اذ تتنـوع مصادر الدخل التي تفرض الضريبـة عليه,فبعضها يرجع الى العمل كما في الدخل المتحقق من الرواتب والاجور.او راس المـال كما في الايرادات الناجمة عن رؤوس الاموال المنقولة.او الدخل المختلط بين العمل وراس المال كما في الارباح التجارية والصناعية(القيسي,٢٠١١,ص١٣١).ففرض المشـرع الضريبي العراقي الضريبة على مصادر الدخـل الاتية التي يتكون منها الوعاء

الضريبي :(قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل,المادة الثانية).

-اربـــاح الاعمال التجارية او التي لها صبغة تجاريـــة والصنائع والمهن بما فيها التعهدات والالتزامات والتعويض بســـبب عدم الوفاء بها اذا لم يكن مقابل خسارة لحقت المكلف ماديا او معنويا.

-الفوائد والعمولة والقطع وكذلك الارباح الناجمة من احتراف المتاجرة بالاسهم والسندات.

-بدلات ايجار الاراضي الزراعية.

-الرواتب والمكافات والاجور المقررة للعمل بمقدار معين.

-كل مصدر اخر معفى بقانون وغير خاضع لاية ضريبة في العراق.

٢. **مفهوم ضريبةالعقار:** وهي الضريبة التي تفرض على الايراد السنوي للمكلف من دخل املاكه العقارية عدا دار ســـكنه. وتنظم احكامها بوســـاطة قانون ضريبة العقار ذي الرقم (١٦٢)لسنة ١٩٥٩ النافذ وتعديلاته.

أولاً :التطورالتشريعي لضريبة العقارفي العراق:

صدر اول قانون لضريبة الاملاك في العراق ســـنة ١٩٢٣ وهو قانون ضريبةالاملاك رقم(٤٩)لســـنة١٩٢٣ليتولى امر تنظيم هذه الضريبة , واســـجربر العمل به الى ســـنة ١٩٤٠ اذ صـــدر قانـــون ضريبة الاملاك رقـــم (١٧) وقد خضع هذا القانون لعـــدة تعديلات الى ان جرى الغائه سنة ١٩٥٩ اذ صدر القانون المرقم(١٦٢)لسنة ١٩٥٩(شهاب,٢٠١١,ص٤٩), واستبدلت تسمية ضريبة الاملاك بضريبة العقار والقانون الاخير لازال نافذا مع تعديلاته لحد الان.

ثانياً :خصائص ضريبة العقار في العراق:

ان اهم ما تتصف به ضريبة العقار في العراق عن طريق مضمون القانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل يجربتل في الاتي:

١. **انها ضريبة مباشـــرة على دخـــل الملكية العقارية:** اذ تفـــرض الضريبة على الدخل الناتج من تلك الملكية .فربط المشـــرع بين الضريبة المستحقة وبين الدخل الذي يـــدره العقـــار لمالكه(العمري,١٩٨٨,ص١٦٤)ونص قانون ضريبـــة العقار (بان دخل المكلف هو مجموع الايراد الســـنوي الناجم من العقـــارات والعرصات التي يملكها في

العراق بأســـتثناء دار السكنى)(قانون ضريبة العقار١٦٢ لســـنة ١٩٥٩ المعدل,المادة الاولى,الفقرة التاسعة).

٢. **ضريبة مفروضة على الدخل الصافي:**اذ تقدر الضريبة وتجبى من المكلف على الدخل الناتج من ايجار جميع املاكه العقارية بعد خصم نفقات صيانة واندثار كل عقار, فجاء في القانون على انه(تقدر قيمة الضريبة وتجبى بنسبة ١٠٪ من العائدات السنوية لجميع الاملاك العقارية عدا دخل بيع الاملاك وتنزل نســـبة١٠٪من الايراد السنوي لكل عقار عن مصاريف صيانة واندثار العقار قبل احتســـاب ضريبة العقار (قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لســـنة ١٩٥٩المعدل,المادة الثانية) ومعنى ذلك أن نســـبة ما يســـدده المكلف هي ٩٪ من بدل الايجار السنوي.

٣. **ضريبـــة عينية:** تعد الضريبة المفروضة على العقارات من الضرائب العينية التي لا تعنى بالظروف الشـــخصية للمكلف فلا تتضمـــن اعفاءات بالنظر للاعباء العائلية كما لـــم يفرق بين ان يكون المكلف بدفع الضريبة شـــخصا طبيعيا ام معنويا فضلا عن ان ســـعرها نسبي اذ تفرض وفق نسبة مئوية من العائدات السنوية لاملاك المكلفكما اتضح في الفقرة الثانية المذكوة انفاً

٣. **ضريبة ســـنوية:**اذ تفرض الضريبة على الدخل الســـنوي الناتج عن الملكية العقارية فنص القانون على ان (دخل المكلف هو مجموع الايراد الســـنوي الناجم من العقارات والعرصات التي يملكها بأســـتثناء دار السكن)(قانون ضريبة العقار ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل ,المادة الاولى ,الفقرة التاسعة).و تجبى الضريبة على دفعتين متساويتين تستحق الدفعة الاولى في اليوم الاول من كانون الثاني من السنة المالية وتستحق الدفعة الثانية في اليوم الاول من شـــهر جربوز من السنة المالية(قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل,المادة ٢١).

٣. **ضريبـــة اقليمية:** اذ يشـــترط في العقـــارات التي يخضع دخلهـــا للضريبة ان تكون داخل العراق اي واقعة ضمن حدوده الاقليمية ويســـتثنى من الخضوع للضريبة العقارات المشمولة بالاعفاء المنصوص عليها في القانون.

المبحث الثاني

تحليل دور الضرائب على الدخل في تحقيق الايرادات العامة في العراق

اولا:دور ضريبة الدخل: يبين الجدول رقم(١) تطور حصيلة ضريبة الدخل ونسبة مساهمتها في الايرادات الضريبية والايــرادات العامة في العراق للمدة من١٩٩٥ ولغاية ٢٠١٠.ويتضح مــن بيانات الجدول ان حصيلة الضريبة قد شــهدت تطورا خــلال فترة البحث اذ ارتفعت من ١١٨٥٧مليون دينار ســنة ١٩٩٥ الى ١٣٨٧٦٦مليون دينار ســنة ٢٠٠٢ والى ٢٩٦٢٨٣ مليوندينار ســنة ٢٠٠٦ ومن ثــم ارتفعت الى ٨٢٩٩٢٦ مليون دينار ســنة ٢٠١٠. كذلك يتضح من بيانات الجدول ان ضريبة الدخل قد شــكلت نسبة مقدارها(٩٠,٥٪) كمتوسط للمدة المحصورة ما بين(١٩٩٥-٢٠٠٢)بالنســبة للضرائب المباشرة,اما بالنسبة لاجمالي الايرادات الضريبية فقد تحققت اعلى نسبة في سنة ٢٠٠٠ وكان مقدارها(٢٩,٦٪) اما ادنى نسبة بالمدة نفســها كانت في سنة١٩٩٥ وكان مقدارها (٢٢,٨٪).وبلغت متوسط نسب مقدارها(٢٥,٤٪). اما بالنسبة لاســهامضريبة الدخل في الايرادات العامة فقد بلغت متوسط نسب مقدار(٩,٩٪) وهي نســبة جيدة جاءت نتيجة لتعديل نســب ضريبة الدخل سنة ١٩٩٤ بموجب القانون رقم (١٧) والــذي جرى بموجبه زيادة الاســعار الضريبية لضريبة الدخل واســجرير تطبيقه لغاية ســنة ١٩٩٩,كذلك التعديل بموجب القانون رقم(٢٥)لسنة ١٩٩٩ والذي حصل بموجبه تعديل اسعار الضريبة مواكبة للحالة الاقتصادية التي مر بها البلد مجريثلة بمدة الحصار الاقتصادي المفــروض على العراق ومما ادى ذلك الى انقطاع تصدير النفط ثم ارتفاع الاهمية النســبية للضرائب.

وفيما يتعلق بالمدة الثانية للدراســة وبعد استبعاد سنة ٢٠٠٣ من التحليل بسبب قرار ســلطة الائتلاف الموقت بتعليق الضرائب للمدة من ١٦|٤|٢٠٠٣ولغاية ٣١|٣|٢٠٠٤,فيتبين ان نسبة مســاهمة ضريبة الدخل في الضرائب المباشرة شكلت متوسطا مقداره(٩٥,٤٪) وهي نسبة اعلى من مثيلتها في مدة الدراسة الاولى ويمكن ارجاع ذلك الى اخضاع الرواتب والاجور التي يتقاضاها العاملون في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط لضريبة الدخل بموجب الامر المرقم (٤٩)لســنة٢٠٠٤ ألصادر من ســلطة الائتلاف الموقتــة (ابراهيم,٢٠١٢,ص٣١٤) وادىذلــك الى زيادة الحصيلة الضريبية وينبغي ان نشــيرهنا الى دور الادارة الضريبية (الهيئة العامة للضرائب) في هذا المجال على الرغم من المعوقات التي تواجهها وفي مقدمتها انتشــار ظاهرة التهرب الضريبي نتيجة لعوامل اججرباعية واقتصادية وتشريعية وادارية. وشكلت ضريبة الدخل متوسط نسب مقداره (٢٢,٦٪) للمدة نفسها من اجمالي الايرادات الضريبية.اما يالنسبة

لاسهام ضريبة الدخل في الايرادات الاجمالية للموازنة العامة فقد بلغ متوسط نسب مقداره(٠,٧ ٪) للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٠) وهي نسبة تعد منخفضة مقارنة مع متوسط نسب مدة الدراسة الاولى اذكانت(٩,٩ ٪) ويمكن ارجاع هذه النســبة المنخفضة الى ارتفاع الايرادات النفطية بعد ســنة ٢٠٠٣ وا ســتحواذها على الدور الاساســي في جربويل الموازنة العامة للدولة كما يوضحه الجدول رقم(٢) وذلك نتيجة لعودة العراق الى السوق العالمية للنفط بعد سنة ٢٠٠٣ وارتفاع حجم الصادرات النفطية وتطور اســعار النفط دوليا(سالم,٢٠١٢,ص٣٠٧) الاان ذلك يعكس حقيقــة وواقع ارتباط الاقتصاد العراقي بالخارج وانه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعجربد على الايرادات النفطية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاججرباعية(فرحان,٢٠١٣,ص١٠٩) مما يتطلب تفعيل دور الضرائب وايراداتها لجربويل الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم(١)

تطور حصيلة ضريبة الدخل في العراق والاهمية النسبية لها للمدة(١٩٩٥-٢٠١٠) مليون دينار

السنة	ضريبة الدخل ١	الضرائب المباشرة ٢	الايرادات الضريبية ٣	الايرادات العامة ٤	٢:١٪	٣:١٪	٤:١٪
١٩٩٥	١١٨٥٧	١٢١٩٧	٥١٩٠٥	١٠٦٩٨٦	٩٧,٢	٢٢,٨	١١,٠
١٩٩٦	١٦٠٠٦	١٦٦٤٥	٦١٤٩٢	١٧٨٠١٣	٩٦,١	٢٦,٠	٩,٣
١٩٩٧	٣٠٤٩٧	٣٢٥٤٨	١٢٤٩٨٨	٤١٠٥٣٧	٩٣,٧	٢٤,٣	٧,٤
١٩٩٨	٤٩٣٥٨	٥٥٦٤٠	٢٠١٨٩٠	٥٢٠٤٣٠	٨٨,٧	٢٤,٤	٩,٥
١٩٩٩	٨٩٧٣٥	١٠٢٩٧٥	٣٣١٥٧٩	٧١٩٠٦٥	٨٧,١	٢٧,١	١٢,٥
٢٠٠٠	١٣١٨٩٠	١٥٢٢٨٢	٤٤٤٨٦٥	١١٣٣٠٣٤	٨٦,٦	٢٩,٦	١١,٦
٢٠٠١	١٣٦٢٤٥	١٥٨٥٣١	٥٣٢٥٦٣	١٢٨٩٢٤٦	٨٥,٩	٢٥,٦	١٠,٦
٢٠٠٢	١٣٨٧٦٦	١٥٥٧٣٧	٥٨٢٨٩٣	١٩٧١١٢٥	٨٩,١	٢٣,٨	٧,٠
٢٠٠٣	-----	------	------	------	---	---	---
٢٠٠٤	٦٩٠٧٦	٧٣٦١٣	٢٠٩٨٢٠	٣٢٩٨٢٧٣٩	٩٣,٨	٣٢,٩	٠,٢
٢٠٠٥	١٦٦٨٩٣	١٧٦٨٤٤	٦٤٧٣٥٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٩٤,٤	٢٥,٨	٠,٤
٢٠٠٦	٢٩٦٢٨٣	٣٠٧٩٤٣	٢٤١٧٠١٨	٤٩٠٦٣٣٦١	٩٦,٥	١٢,٢	٠,٦
٢٠٠٧	٤٢٧٦٣٩	٤٤٠٨٠٥	٩٥٠٢١٥	٥٤٥٩٩٤٥١	٩٧,٤	٤٥,٠	٠,٧
٢٠٠٨	٥٥٧٨٨٢	٥٨١٣٥٦	٤٨٠٢٨٧١	٨٠٢٥٢١٨٢	٩٦,٣	١١,٦	٠,٧

٢٠٠٩	٧٠١٢٩٩	٧٣٩٠٠٠	٢٨٣٧٢٤٠	٥٥٢٠٩٣٥٣	٩٥,٣	٢٤,٧	١,٣
٢٠١٠	٨٣٩٩٢٦	٨٨٠٢٦٢	١٣٠٩٧١٩١	٦١٧٣٥٣١٣	٩٤,٣	٦,٣	٠,٣
١٩٩٥-٢٠٠٢					٩٠,٥	٢٥,٤	٩,٩
٢٠٠٤-٢٠١٠					٩٥,٤	٢٢,٦	٠,٧

المصدر :-الهيئة العامة للضرائب/قسم الاحصاء والابحاث/انجازات الهيئة في عام ٢٠١١.

-البنك المركزي العراقي/النشرة السنوية لسنوات عدة

-الحقول ٦و٧و٨من عمل الباحثان

جدول رقم(٢)

الاهمية النسبية للايرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٠)

السنة	الاهمية النسبية ٪
٢٠٠٤	٩٥
٢٠٠٥	٩٤
٢٠٠٦	٩٥
٢٠٠٧	٩٤
٢٠٠٨	٨٨
٢٠٠٩	٩٤
٢٠١٠	٩٣

المصدر: د.فلاح حسن ثويني,الادارة الاقتصادية للايرادات النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣,مجلة كلية الادارة والاقتصاد,الجامعة المستنصرية,العدد الثالث والتسعون,٢٠١٢,ص٣٥٢

ثانيا:دور ضريبة العقار: يتضح من الجدول (٣) ان نسبة مساهمة ضريبة العقار في ايرادات الضرائب المباشرة قدبلغت كمتوسط للمدة(١٩٩٥-٢٠٠٢)(٩,٨٪)وبالنسبة الى اجمالي الايرادات الضريبية فقدبلغت نسبة المساهمة(٣,٤٪) وهي نسبة متدنية لهذه الضريبة. وبالنسبة لمساهمة ضريبة العقار في الايرادات العامة فقد بلغ متوسط المساهمة(١٪)وهي نسبة متدنية جدا.

وفيما يتعلق بالمدة الثانية فقد حققت ضريبة العقار متوسط نسبة مساهمة في الضرائب المباشرة (٣,٨٪),وفي اجمالي الايرادات الضريبية(٠,٩٪),وفي الايرادات العامة(٠,٠٢٪) وهو موشر انخفاض واضح عن المدة الاولى ويمكن ارجاع ذلك الى صدور قرار تعليق

الضرائب للمدة من (١٦|٤|٢٠٠٣ ولغاية٣١|٣|٢٠٠٤) لاسباب اقتصادية وامنية عدم امكانية جباية الضريبة وامتناع المكلفين عن دفع الضريبة ,فضلاً عن الغاء ضريبة العقار الاضافية سنة ٢٠٠٤ وتخفيض سعر ضريبة العقار الاساسية من(٣٥٪) الى(١٠٪) (السامرائي,العبيدي,٢٠١٣,ص٤٣), وكذلك بسبب ارتفاع الايرادات النفطية وهيمنتها على ايرادات الموازنة العامة للدولة.

ثالثا:معوقات تفعيل دور الضرائب على الدخل:

تواجه عملية تفعيل دور الضرائب عموما والضرائب على الدخل لاسيما في تحقيق الايرادات العامة معوقات عدة تاتي في مقدمتها انتشار ظاهرة التهرب الضريبيفي العراق والتي يمكن ارجاعها الى الاسباب الاتية :

١. ضعف الوعي الضريبي في المجتمع بسبب انعدام الثقافة الضريبية وضعف الشعور امن ايرادات كبيرة.
٢. ضعف في اداء الادارة الضريبية في تقدير الضريبة وتحصيلها ويرجع ذلك الى قلة الخبرة العملية لدى الفاحص الضريبي(المخمن) وعدم مواكبته للتطورات العلمية في مجال العمل الضريبي نتيجة لقلة الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المتخصصة سواء داخل العراق ام خارجه وقد يرجع ذلك الى قلة التخصيصات المعتمدة لذلك .كذلك يسري الامر نفسه على وحدات الرقابة الداخلية على الرغم من اهميتها في الحد من التهرب الضريبي .
٣. الاوضاع العامة التي اثرت بشكل سلبي على قيام المكلفين بمراجعة الهيئة العامة للضرائب لاجراء التحاسب الضريبي.
٤. تقادم قوانين الضرائب على الدخل وعدم انسجامها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك عدم استقرارها لكثرة التعديلات التي وقعت عليها مما يضفي عليها حالة من الغموض التي تساعد على التهرب الضريبي(السامرائي ,٢٠١٢,ص١٤٢),فضلا عن ضعف العقوبات والغرامات المفروضة بموجبهما وكذلك وجود ضعف في متابعة انجاز القضايا والدعاوي المحالة للهيئة العامة للضرائب لتقليل عدد المخالفين ضريبيا وبما يساعد على الحد من التهرب الضريبي عند ردعهم بتطبيق القانون,فعلى سبيل المثال بلغت الدعاوي سنة ٢٠٠٩(٦١)الاان المنجز منها هو(١٨)فقط اي بنسبة ٣٠٪(الهيئة العامة للضرائب,تقييم الاداء,٢٠٠٩).

جدول رقم(٣)

تطور حصيلة ضريبة العقار في العراق والاهمية النسبية لها للمدة(١٩٩٥–٢٠١٠)مليون دينار

السنة	ضريبة العقار ١	الضرائب المباشرة٢	الايرادات الضريبية ٣	الايرادات العامة ٤	٢:١٪	٣:١٪	٤:١٪
١٩٩٥	٣٠٣,٤	١٢١٩٧	٥١٩٠٥	١٠٦٩٨٦	٢,٥	٠,٦	٠,٣
١٩٩٦	٥٩٨,٤	١٦٦٤٥	٦١٤٩٢	١٧٨٠١٣	٣,٦	٠,٩	٠,٣
١٩٩٧	١٩٧٧,٦	٣٢٥٤٨	١٢٤٩٨٨	٤١٠٥٣٧	٦,١	١,٦	٠,٥
١٩٩٨	٦١٧٤,٣	٥٥٦٤٠	٢٠١٨٩٠	٥٢٠٤٣٠	١١,١	٣,١	١,٢
١٩٩٩	١٣٠٣١	١٠٢٩٧٥	٣٣١٥٧٩	٧١٩٠٦٥	١٢,٦	٩,٣	١,٨
٢٠٠٠	٢٠٠٤٩	١٥٢٢٨٢	٤٤٤٨٦٥	١١٣٣٠٣٤	١٣,١	٤,٥	١,٧
٢٠٠١	٢١٨٦١	١٥٨٥٣١	٥٣٢٥٦٣	١٢٨٩٢٤٦	١٣,٨	٤,١	١,٦
٢٠٠٢	١٦٤٠٢	١٥٥٧٣٧	٥٨٢٨٩٣	١٩٧١١٢٥	١٠,٥	٢,٨	٠,٨
٢٠٠٣	-----	------	------	------	---	---	---
٢٠٠٤	٤١١٠,٥	٧٣٦١٣	٢٠٩٨٢٠	٣٢٩٨٢٧٣٩	٥,٦	١,٩	٠,٠١
٢٠٠٥	٨٢٠٥,٥	١٧٦٨٤٤	٦٤٧٣٥٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٤,٦	١,٣	٠٠٢
٢٠٠٦	٨٧٩٦,٢	٣٠٧٩٤٣	٢٤١٧٠١٨	٤٩٠٦٣٣٦١	٢,٨	٠,٤	٠,٠١

٢٠٠٧	٩٣٧٦,٨	٤٤٠٨٠٥	٩٥٠٢١٥	٥٤٥٩٩٤٥١	٢,١	١,٠	٠,٠١
٢٠٠٨	١٧٦٠٠	٥٨١٣٥٦	٤٨٠٢٨٧١	٨٠٢٥٢١٨٢	٣,٠	٠,٤	٠,٠٢
٢٠٠٩	٢٨٨٩٩	٧٣٩٠٠٠	٢٨٣٧٢٤٠	٥٥٢٠٩٣٥٣	٣,٩	١,٠	٠,٠٥
٢٠١٠	٤١٧٥٩	٨٨٠٢٦٢	١٣٠٩٧١٩١	٦١٧٣٥٣١٣	٤,٧	٠,٣	٠,٠٦
١٩٩٥–٢٠٠٢					٩,٢	٣,٤	١,٠
٢٠٠٤–٢٠١٠					٣,٨	٠,٩	٠,٠٢

المصدر:-د.عمادمحمد علي,لقاء فنجان ثامر,دراسة في تقويم الاداء الضريبي في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٠,مجلة كلية الادارة والاقتصاد,جامعة بغداد,المجلد١٩,العدد٧١,٢٠١٣.

- البنك المركزي العراقي ,النشرة السنوية لسنوات عدة
- الحقول ٦و٧و٨ من عمل الباحثين.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي يمكن ان نوجزها الى مايأتي:

اولاً :الاستنتاجات:

١. انخفـــاض الاهمية النســـبية للضرائب على الدخل في جربويـــل الموازنة العامة للدولة في العراق وفي مدة الدراسة(1995–2010).
٢. اعتمـــاد الموازنة العامة للدولة على الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة مما يكون ذلك ســـببا رئيســـيا في تهميش دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة ويعكس ذلك واقع الاقتصـــاد العراقي بوصفه اقتصادا ريعيا احـــادي الجانب ثم عدم تنوع القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي.
٣. انتشـــار ظاهرة التهرب الضريبي في العراق لاســـباب اججرباعية واقتصادية وتشـــريعية وسياسية وامنيةوادارية ومالية.واثرت تلك الظاهرة سلبيا على حصيلة الضرائب على الدخل وعلى مساهمتها في جربويل الموازنة العامة للدولة.
٤. ضعـــف اداء الادارة الضريبية في مجال حصر اعداد المكلفين وتقدير وتحصيل الضرائب المستحقة عليهم ويعود ذلك الى عوامل ادارية ومالية وتقنية.

٥. تقادم قوانين الضرائب على الدخل النافذة في العراق والتي اصبحت لا تنســجم مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد في البلد.

ثانيا:التوصيات:

١. اعادة النظر في دور الضرائب في جربويل النفقات العامة وتقليل الاعجرباد على الايرادات النفطية وذلك عن طريق زيادة الضرائب المباشرة على الدخل.
٢. تشــريع قوانين ضريبية جديدة تتسم بالاســتقرار والمرونة وان تكون القاعدة الضريبية التي تبنى عليها واضحة وتتناسب مع المبادىء الاساسية للضريبةالمجربثلة في العدالة والمساواة واليقين والاقتصاد.
٣. تحسين اداء الادارة الضريبية وتبني نظم معلومات متطورة تخدم الاحتياجات التشغيلية فيها والاعجرباد على التكنولوجيا الحديثة في عمل الادارة الضريبية لرفع كفاءة العمل الضريبي, وكذلــك العمل على توفير انظمــة خدمة وظيفية تتلاءم مع خطــورة المهام الموكلة اليه واهميتها ويقع في هذا الســياق الحوافز المالية ومخصصات الخطورةحفاظا على الوظيفة الضريبية من الفســاد المالي والاداري,واتباع اساليب متطورة في عمليتي حصر الضرائب وتحصيلها والاســتفادة من تجــارب البلدان المتطورة في هــذا المجال,فضلاً عن ضرورة جذب الكفاءات العلمية والمهنية للعمل في الهيئة العامة للضرائب,والعمل كذلك على تنمية خبرات العاملين ببرامج التدريب والتطوير داخل العراق ام خارجه,فضلاً عن ضرورة دعم الاقســام البحثية في الادارة الضريبية باذ تجربكن من اعداد الدراســات العمليةالتي تصلح كاساس لاتخاذ القرارات الادارية.
٤. العمل على تنمية الوعي الضريبي والثقافة الضريبية في المجتمع عن طريق القيام بحملات اعلامية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وعن طريق عقد وتنظيم الندوات والمؤجربــرات واصدار النشــرات الدورية الهادفة الى رفع الوعــي الضريبي لدى المكلفين وتفعيل الالتزام الطوعي لديهم باداء الضريبة كاصدار نشــرة باسم(نشرة الوعي الضريبي) فضلًا عن دعم الجهاز الاعلامي للهيئة العامة للضرائب وتوفير المســتلزمات الضرورية لذك الجهاز من اجل تفعيل دوره في عملية تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين.

المصادر:

اولا:الكتب:

١. د.اعاد حمود القيسي,المالية العامة والتشريع الضريبي,الطبعة الثامنة,دار الثقافة للنشر والتوزيع,عمان,٢٠١١.
٢. د.طاهرالجنابي,علم المالية العامة والتشريع المالي,مكتبة السنهوري,٢٠١١.
٣. د.محمد خالد المهايني,د.خالد شحادة الخطيب,المالية العامة,مطبعة الداوودي,دمشق,٢٠٠٦.
٤. د.محمود حسين الوادي,مبادىء المالية العامة,الطبعة الثانية,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,عمان,٢٠١٠.
٥. هشام محمد صفوت العمري,اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية,الطبعة الثانية المنقحة,مطبعة التعليم العالي,بغداد,١٩٨٨.

ثانيا:البحوث والدراسات:

١. ســالم عبــد الحســين ســالم,عجز الموازنــة العامــة ورؤى وسياســات معالجته مع اشــارة للعراق للمــدة ٢٠٠٣-٢٠١٢,مجلــة العلــوم الاقتصاديــة والادارية,جامعة بغداد,المجلد١٨,العدد٦٨,٢٠١٢.
٢. ســعد عبد الكريم حماد فرحان,تحليل العلاقة للاعجرباد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصــاد الدولي للمــدة ٢٠٠٣-٢٠١٠,مجلــة جامعة الانبار للعلــوم الاقتصادية والادارية,المجلد٥,العدد١٠,٢٠١٣.
٣. ســهام محمد جاسم,العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية وتاثيرها في الحد من التهرب الضريبي,مجلة الاقتصادي الخليجي,جامعة البصرة,المجلد السادس ,العدد١٩,٢٠١٠.
٤. علــي طالب شــهاب,النظام الضريبــي فــي العراق(الواقــع والتحديات),مجلة العلوم الاقتصادية,جامعة البصرة,المجلد٨,العدد٢٨,٢٠١١.
٥. د.عماد محمد علي,لقاء فنجان ثامر ,دراسة في تقويم الاداء الضريبي في العراقللمدة١٩٩٥-٢٠١٠,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد , المجلد ١٩,العدد٧١,٢٠١٣.
٦. د.فلاح حسن ثويني,الادارة الاقتصادية للايرادات النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣,مجلة الادارة والاقتصاد,الجامعة المستنصرية,المجلد الاول,العدد٩٣,٢٠١٢.
٧. .يسرى مهدي السامرائي,زهرة خضير العبيدي,تحليل اثر التغيرات في الاسعار الضريبية على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٠,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية,المجلد٥ ,العدد١٠,٢٠١٣.

ثالثاً :القوانين:

١. قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة١٩٨٢المعدل.

٢. قانون ضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩المعدل.

رابعاً :النشرات الاحصائية:

البنك المركزي العراقي ,النشرة الاحصائية السنوية لعدة سنوات.

خامساً :مصادر الانترنيت:

-الهيئة العامة للضرائبwww.tax.mof.gov.iq :

-دليل ضريبة الدخل.

-دليل ضريبة العقار.

-تقييم الاداء ٢٠٠٩.

-انجازات الهيئة ٢٠١١.

اثر التوسع في الافصاح المالي في قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية

الباحث / مصطفى اكرم حنتوش م.م. احمد غفور احمد

جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على مدى إدراك المستثمر لأهمية المعلومات المالية ومدى كفاية تلك المعلومات في التقارير المالية ومدى الاعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية , و من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تصميم استبيان خاص بهذا الغرض و توزيعه على عينة من فئات المســتثمرين في سوق العراق للأوراق المالية (٢٥ مستثمراً) , وأظهر البحث عدة نتائــج منها: (١) توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها وبين متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر ، (٢) يو جــد تأثيــر معنوي ذو دلالة احصائية بيــن توافر المعلومات المالية ومــدى الافصاح عنها وبين استقطاب المستثمرين للاستثمار في الاسواق المالية المختلفة.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها: ضرورة تشــجيع قيام مؤسســات وبيــوت خبرة متخصصة في مجال التحليــل المالي وتقدير المخاطر بهدف تقديم الرأي الفني للمساهمين دون مقابل على ان يتم تمويلها من خلال نسبة تستقطع سنويا من ارباح الشركات التي تتداول اسهمها, و الزام الشركات التي تتداول اسهمها بالإفصاح عن البيانات المالية واي معلومات اضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على اموالهم وكيفية ادارتها داخل الشــركات وتقليــل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة الكميات المتداولة من الاســهم, ,والعمــل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشــركات المســاهمة العامة العراقية، وذلك بالتركيز على الخصائــص النوعية للمعلومات المالية لزيادة ملائمتها لعملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي .

المصطلحات الرئيسية للبحث / الافصاح المالي – الاسواق المالية – القرار الاستثماري

مقدمة: يعد الإفصاح والتقارير المالية من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي والذي يعتبر بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن قوائم الشركات التي يتم الإفصاح عنها ,وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية لما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي القوائم ولأداء الأسواق المالية الكفؤة التي تفترض وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات أسعار الأسهم والسندات بداخلها، وتقدم الدراسات التجريبية واستقراء الفكر دليلاً على أن الشركات تتردد في التوسع في الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المالية أو الحكومة، ومع ذلك يعتبر الإفصاح المالي حيوياً حتى يتخذ المستثمرون قرارات مثلى، وبالتالي يتحقق الاستقرار للسوق المالي .

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:

يحتاج المستثمر الى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على البيانات المالية والمعلومات من مصـــادر عديده اهمها التقارير المالية والقوائم المالية , ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث ,

١. هناك تفاوت كبير في درجة الوعي بين المســتثمرين في اســواق الاســهم في الاسواق المتقدمة والمستثمرين في اســواق البلدان النامية, ويعد السبب في ذلك الى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمســتثمرين في البلدان المتقدمة حيث تقوم الشــركات بنشر بيانات ومؤشــرات ماليه لكل الشركات المســجلة لديها في الصحف المتخصصة اما في البلدان النامية فتفتقر اسواق الاوراق المالية الى الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدمين.
٢. عدم توفر درجة الوعي الاســتثماري اللازمة بســبب عدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيــم المهني لعملية الافصاح والمراجعة والتحليل المالي وان وجدت فلا تعمل بفاعلية وكفاءة في البلدان النامية .

ثانيا: اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من الاهمية التي تحتلها الاســواق المالية في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد العالمي عموما حيث تعتبر مؤشــر دقيقا وحساسا لسلامة الاقتصاد الوطني , كما انه لا يمكن لأي سوق مالي أن ينمو ويزدهر ألا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما يقدمه من بيانات ومعلومــات ملائمه لقراراتهم وهذا لا يتحقق ألا من خلال وجود الإفصاح المالي الذي يحقق جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشــركات المتعاملة في الســوق والاشراف على وســائل الاعلام المختلفة وبالتالي محاولة التدخل لمنع الغش ولتفادي اعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

ثالثا: اهداف البحث:

بيان اثر الافصاح في قرارات الاســتثمار في ســوق الاوراق المالية وذلك من خلال التطرق الى:

- التعرف علــى البيانات والمعلومات و المعايير المســتخدمة في الاســواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الاوراق المالية .
- التعرف على مدى وعي المتعاملين في الاسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المالية.

- التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الاوراق المالية.
- تحديد المعلومات التي يتم الافصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في الاسواق المالية ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المقدمة .

رابعا: فرضيات البحث:

نرى ان تكون هنالك فرضيه رئيسه مفادها هنالك علاقه ارتباط ذات دلالة معنوية بين الافصاح المالي وترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيتان الاتية :

١. توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها وبين متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر .
٢. توجد درجة تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها وبين استقطاب المستثمرين للاستثمار في الاسواق المالية .

عينة البحث واساليب جمع البيانات وطرق تحليلها :

تم اختيار ســوق العراق للأوراق المالية بوصفه مجتمعا لاجــراء البحث اذ تم التركيز على المســتثمرين, حيث تم توزيع 25 اســتبانة عليهم , اما سبب اختيار العينة لما لها من الاهمية البالغــة في انتعاش الاقتصاد العراقي وزيادة الاســتثمار , ولهذا اعتمدت الدراســة في جمع البيانات على المصادر الاجنبية والعربية وذلك لتغطية الجانب النظري اما الجانب العملي فقد ركز الجزء الاول من الدراســة على نظرة في ســوق العراق للأوراق المالية شملت وظائف السوق واهدافه والاستثمارات في السوق , اما الجزء الثاني من الدراسة فقد ركز على استخدام استمارة الاستبيان في جمع وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة, ومن خلال الاستبانة تم التعرف على استجابة المستثمرين حول مدى علاقة واثر الافصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية حسب خيارات معدة مسبقا مستندا بذلك الى مقياس ليكرت Likert ذي الترتيب الخماسي اذا كانت اجابات المستثمرين مؤيدة للاتجاه (اتفق تماما , اتفق , غير متأكد , لا اتفــق , لا اتفق تماما) وقد راعى الباحث عند تصميم الاســتمارة الصدق والموضوعية ,وايضاً عدم التدخل والتأثير في اجابات المســتثمرين ولو كانــت متباينة وكذلك اعطي وقتا كافيا للإجابة على الاســتمارة ولغرض تحقيق هدف الباحث وفرضياته الاساســية اســتخدم الباحث في عرض وتحليل النتائج التوزيع التكراري والنســب والوسط الحسابي والانحراف المعياري في التحليل وفي تفســير نتائج العلاقات والتأثير استخدم الارتباط والانحدار البسيط لاختبار مدى تأثير متغير مســتقل في متغير معتمد واســتخدم ايضا اختبار (F) و اختبار

(T) لاختبار معنوية معامل نماذج الانحدار البسـيط المتعدد .وقد تمت الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الجاهز (spss).

الدراسات السابقة :

١. دراسة غرايبة , النبر(1987م) بعنوان " مدى توافر الايضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية"

هدفت الدراسـة إلى بيان العلاقة بين درجة الإفصاح في الشـركات المسـاهمة العامة وبعـض خصائص هذه الشـركات , والمتمثلة فـي إجمالي الأصول وعدد المسـاهمين والعائد على حقوق الملكية , وتناولت الدراسة مشكلة تحديد درجة الاتفاق بين المستثمر الفرد والمحلل المالي في المملكة الأردنية على تقويم الأهداف من مفردات المعلومات التي يمكن أن تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة . واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها , أنه لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السـنوية المنشـورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسـات المالية والمستثمرين الأفراد , وأنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تهتم بحاجات الفئتين معا , وان مقدار الإفصاح للشركات الصناعية الأردنية غير كافي ولا يلبي حاجات المستثمرين من المعلومات, وأوصت الدراسـة بضرورة توحيد متطلبات الإفصاح للشـركات المساهمة العامة , بالإضافة لوضع الإجراءات القانونية الكفيلة بتحفيز الشركات بالالتزام التام بهذه المتطلبات .

٢. دراسة آدم(٢٠٠٤م) بعنوان "مشاكل الإفصاح في القوائم المالية"

ركزت مشـكلة الدراسـة على طريقة وحجم الإفصاح التي تقوم بها الشركات وخصوصاً الشركات القابضة فيما يتعلق بمعلومات تحدث في الشركة أو الشركات التابعة لها وتمثل أهمية مادية تؤثر في مصداقية القوائم المالية, وهدفت الدراسـة إلى التعرف على الإفصاح ومشـاكله وأهميتـه فـي القوائم المالية الموحدة التي تكون نتيجة طبيعية لعمليات الاندماج بين الشـركات , وبيان لبعض المشـاكل التي تعاني منها القوائم المالية الموحدة وأثر ذلك على مسـتخدمي تلك القوائم , وتوصلت الدراسة إلى نوعين من النتائج , أولها النتائج العامة ومنها, أن عدم الالتزام بالمعاييـر المحاسـبية الدولية والضوابط لإعـداد القوائم المالية الموحدة ينتـج عنه قوائم مالية مضللـة, وأن الإفصـاح في القوائم المالية الموحدة ذا أهمية قصوى ويسـاعد في التعرف على الموقف المالي الحقيقي للمجموعة ومن ثم اتخاذ القرارات الاسـتثمارية والتمويلية, أما النتائج الخاصة, فمنها الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم الموحدة كان سـبباً رئيسـياً في الإفصاح التام في قوائم المجموعة, ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسـة, ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية الموحدة, .

٣- دراسـة سـبيل (٢٠٠٤ م) بعنوان " دور التقارير المنشـورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وبصفة خاصة لسـوق الخرطوم للأوراق المالية, وتمثلت مشكلة الدراسـة في بيان أثر فاعلية التقارير المالية المنشـورة على قرارات المسـتثمرين الأجانب في سـوق الأوراق المالية في السودان , ودرجة إسـهام هذه التقارير في جذب الاستثمارات الأجنبية للسـوق المالي ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها, أن التقارير المالية المنشورة هي المصدر الرئيسـي للحصول على المعلومات بغرض الاستثمار في أسواق الأوراق المالية ، وأن نقص درجة الشفافية وعدم التشدد في القوائم والتقارير المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تسـبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسـبي وبخاصة عن المعلومات التي تسـاعد على التبوء بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح وتقدير درجة مخاطر الاستثمار في الأسـهم مما أنعكس سـلباً على كفاءة السـوق المالية, وأوصت الدراسة بضرورة توفير الجهات المسؤولة في الدولة لكافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية وغيرها واللازمة والمطلوبة للمسـتثمرين الأجانب والمحللين الماليين بأسواق الأوراق المالية, على أن تتضمن معلومات عن الحالة الاقتصادية بالدولة , والظروف السياسـية المحلية والإقليمية, ومعلومات عـن البيئة القانونية والاجتماعية بالبلاد, وأن تقوم جهات الاختصاص في الدولة بالعمل على حث الشركات المدرجة قيد أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالالتزام بالمعايير المالية الدولية ومتطلبات التناسق المالي الدولي، وذلك بإعداد ونشر تقارير مالية تتوافق مع متطلبات المستثمرين الأجانب ومقبولة دولياً.

علاقة الدراسات السابقة بدراسة الباحث :

اسـتفادت هذه الدراسـة من الدراسـات السـابقة التي تناولت موضوع التوسع في الإفصاح وأسـبابه ، وأراد الباحث في هذه الدراسـة البحث في أسـباب عدم التوسع في الإفصاح ، و قد تناولت بعض الدراسـات السـابقة موضوع أثر الإفصاح في التقاريـر المالية على اتخاذ القرار الاسـتثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وقد ناقشت هذه الدراسات إحدى المشاكل الأساسية التي تناولتها دراسة الباحث ، حيث يحاول الباحث دراسة أثر الإفصاح على عملية اتخاذ القرار الاسـتثماري ، وقياس درجة تأثر سـلوك المستثمر المحلي والأجنبي في العراق بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الصادرة عن السوق و الشركات المساهمة العامة .

وقد تم العمل على ان تكون هذه الدراسـة تختلف تماماً عن جميع الدراسـات السابقة التي تم

اســتعراضها سواء من حيث المشكلة أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها الا أن جميع الدراسات السابقة التي تم تناولها قد كونت لدى الباحث خلفية نظرية لمفهوم ومشاكل وأثر الإفصاح في القوائم المالية ، والتي من خلالها اســتطاع الباحث أن يحدد مشاكل وفرضيات دراسته بشكل واضــح ودقيق ، بالإضافة إلى إثراء الإطار النظري من خلال مراجعة ما تناولته جميع تلك الدراسات ذات العلاقة .

الفصل الاول
الجانب النظــري
المبحث الاول / مدخل في الافصاح المالي
اولا: يعرف الافصاح المالي:

يعــرف الإفصاح بأنه الزيادة في عرض المعلومــات ذات القيمة داخل القوائم المالية المقدمة للاستخدام العام مع مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المالية (أبو طالب، ٢٠٠٥،ص٤١) ، وعرف التوســع في الإفصاح بأنه عرض نتائج القوائم المالية طبقا لجميع السياسات المالية المتاحــة ، والإفصاح عــن معلومات غير مالية ومعلومات وصفيــة وأخرى تقديرية بجانب الأحداث التاريخية (مراد ،١٩٩٧،ص٢٢٠) ، وعرف أيضا بأنه امتداد لفرض كفاءة السوق وان المعلومات التي يتم التوســع في الإفصاح عنها تنعكس بالضرورة على أســعار الأوراق المالية (الشــيرازي،١٩٩٠،ص٣٦٠) ، وعرف التوســع في الإفصــاح بأنه الإفصاح عن معلومــات كمية ونوعية وثيقة الصلة بالتقارير المالية الســنوية مــن واقع معايير مالية جيدة ومنهج إفصاح كافي بحيث يســمح التوســع في الإفصاح الوفاء بجميع احتياجات مستخدمي التقارير المالية (حماد،2005، ص730).

ويستنتج من التعريفات السابقة ما يلي :

١. الافصاح المالي ليس عرضاً للمعلومات فقط .

٢. إن التوسع في الإفصاح يزيد من كفاءة أداء السوق المالي .

٣. إن التوســع في الإفصاح جاء استجابة للتطور في بيئة العمل الخارجية وعولمة الأسواق المالية .

ويمكن أيضا تعريف التوســع في الإفصاح بأنه إعداد ونشــر معلومات أكثر تفصيلاً عن أداء المنشــأة ، وتكون هذه المعلومات مرتبطة بخاصية الملائمة بالنســبة لنماذج اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية ، وكذلك ملائمة المعلومات الإضافية لأهداف مستخدميها بعد تحديد احتياجاتهم بشكل دقيق .

ثانيا: أهمية التوسع في الإفصاح :

تعمل سياسة التوسع في الإفصاح على تجنب الإدارة لمشاكل الاختيار بين السياسات المالية المختلفة ، وتتمثل أهمية التوسع في الإفصاح في التالي:(أبو طالب، 2005 ،ص39).

١. يعمل التوسع في الإفصاح على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية التي تختلف باختلاف اهتماماتهم من وقت إلى أخر .

٢. التوسع في الإفصاح عن السياسات المالية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي ألتزمت بها المنشاة الاقتصادية .

٣. إن التوسع في الإفصاح يزيد من فعالية التنبؤ المالي وبالتالي كفاءة القرارات المالية .

٤. يؤدي إلى تغطية كافة المعلومات الكمية والوصفية التي تعطي صورة واضحة عن أعمال المنشأة (حماد ، ٢٠٠٥، ص٤٠٧) .

٥. من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المنشأة لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المنشأة ومستخدمي التقارير المالية .

٦. يعمل التوسع في الإفصاح على زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المنشورة ويجعلها قابلة للمقارنة ويمكن القائمين عليها من اتخاذ قراراتهم على بينة ، مما يقوي العلاقة بين مستخدمي التقارير والمنشأة (على ، ٢٠٠١ ، ص٥٣) .

٧. إن التوسع في الإفصاح يمكن من عرض النماذج المالية البديلة جنباً إلى جنب بدون الحاجة إلى التضحية بالمعلومات المتاحة (الشيرازي ، ١٩٩٠، ص٤١٦).

يتضح مما تقدم أن التوسع في الإفصاح يزيد من اعتماد مستخدمي التقارير المالية على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات المالية ، ويجعلها في المركز الأول من بين المصادر الأخرى للحصول على المعلومات المالية وخاصة بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية ، وأن مفهوم التوسع في الإفصاح محدد في زيادة المعلومات التي يمكن أن تضيف قيمة ، ولا يجوز استغلال التوسع في الإفصاح في نشر معلومات غير مفيدة من شأنها التضليل وتقليل ملائمة المعلومات.

وكذلك فان التوسع في الافصاح يدعم منهج الحدث كإحدى مناهج النظرية المالية والذي يقوم على أساس أن هدف المالية يقوم على أساس توفير المعلومات عن أحداث اقتصادية وبالقدر التي تكون مفيدة لنماذج متعددة من القرارات وليس لنماذج بعينها من تلك القرارات ومن ثم فان هناك حيز لمستخدمي المعلومات المالية لتكييف تلك المعلومات أو تشكيلها حسب نماذج قراراتهم الخاصة (مطر ،٢٠٠٧،ص٨٧) .

تحاول الجهات المهنية التي تهتم بوضع معايير الإفصاح أن تضع إطاراً أو حدوداً للتوسع في الإفصاح وذلك لضمان تقديم المعلومات اللازمة والملائمة ، والابتعاد عن الإفصاح عن المعلومات غير الضرورية ، وكذلك الحد من الإفصاح المنخفض الذي لا يلبي متطلبات واحتياجات مستخدمي التقارير المالية(سبيل ، ٢٠٠٤، ص٤٥) ، فزيادة الإفصاح أكثر من حدوده أمر غير مرغوب وقد تفقد المعلومات ملائمتها وموثوقيتها ، كما وتفقد المعلومات خاصية الأهمية النسبية ، وتؤدي إلى زيادة التكلفة في الوقت الذي من الضروري التركيز على مفاهيم اقتصاديات المعلومات ، أما الإفصاح المنخفض عن حدوده فيعتبر إفصاح غير عادل لأنه يحرم المستخدمين الخارجيين من معلومات قد يحصل عليها غيرهم بطرق خاصة ، مما يؤثر على حياد معدي القوائم والتقارير المالية ، ومن ثم عدم العدالة في العرض وتقديم المعلومات ، لذا فمن الضروري الموازنة بين متطلبات التوسع في الإفصاح بهدف الوصول إلى إفصاح كافي وعادل وشامل وكامل يخدم الجميع من ذوي الاحتياجات المشتركة من داخل وخارج المنشأة مما يوفر العدالة والحياد والثقة في عرض وتقديم التقارير المالية (حماد ، ٢٠٠٥، ص ٩١٦) ، ويعتمد مفهوم التوسع في الإفصاح بشكل أساسي على ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي ، وقد يظهر مفهوم التوسع في الإفصاح نتيجة لازدياد أهمية الملائمة للمعلومات باعتبارها أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، وإن التوسع في الإفصاح يعمل على الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير الرسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى (الشيرازي ، ١٩٩٠، ص٣٣٢) .

ويتضح مما تقدم أن التوسع في الإفصاح يهتم بعرض جميع البدائل المالية جنباً إلى جنب لتوفير قاعدة عريضة من البيانات المالية ، وأن منهج التوسع في الإفصاح هو الحل الأمثل لتفادي البدائل المالية ومشكلة الاختيار بينها ، وأن توفر للجميع احتياجاتهم من المعلومات .

ثالثا: أسباب التوسع في الإفصاح :

يتم التوسع في الإفصاح في التقارير المالية لعدة أسباب ، من أهمها :

(Wolk and Tearney, 1989,P243)

١. صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية بشكل قاطع

٢. التأثيرات المختلفة للمدخل الاجتماعي على الفكر المالي ، وأهم مظاهره انتشار المطالبات الخاصة بالتوسع بالإفصاح عن مدى مقابلة المنشاة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية .

٣. يعد التوسع في الإفصاح امتدادا لفرض كفاءة السوق ، فالمعلومات الإضافية سوف تنعكس بالضرورة على أسعار الأوراق المالية المتداولة بما يخدم كفاءة المستثمرين في توجيه استثماراتهم وبما ينعكس بالنهاية على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

٤. التأثيرات المتعددة للمدخل الأخلاقي على الفكر المالي ، خاصة فيما يتعلق بعدالة العرض والإفصاح لكافة الأطراف المعنية .

٥. كثرة وتعقد المتغيرات المحيطة بالمنشأة الاقتصادية في الوقت الذي تفصح فيه التقارير التقليدية عن الأحداث المالية فقط ، وبالتالي فهي لا توفر مقاييس مباشرة تفيد في تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية وكافة العناصر غير الملموسة ، كما لا توفر مقاييس للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية أو عند تقديم القروض للمنشآت الأخرى.

٦. و يوجد أسباب أخرى للتوسع في الإفصاح يمكن إضافتها وهي :

a. عولمة الأسواق المالية ، وقيام الشركات المساهمة العامة بالإدراج المشترك لأسهمها في أكثر من سوق مالي ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمعلومات الصادرة عن الشركات وتفصيلاتها.

b. التطور الذي حدث على مفهوم المالية وتحولها من المفهوم التقليدي الخاص بالتسجيل والتبويب والعرض للأحداث المالية التاريخية إلى مفهوم المساءلة ، وكذلك ظهور مفهوم المستثمر الأخلاقي بدلاً من مفهوم المستثمر الاقتصادي .

المبحث الثاني/ الاسواق المالية

اولا: مفهوم الاسواق المالية:

تستمد الاسواق المالية مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام فالأسواق موجودة في المجتمعات البشرية منذ القدم ولكل السلع التي يتم التعامل بها في هذه الاسواق وكذلك اساليب تبادل تلك السلع هي التي تغيرت عبر التاريخ وذلك تبعا لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتبعا لتغير احتياجات الافراد ولارتقاء وسائل الاتصال فيما بينهم.

وقد تطور مفهوم السوق في العصر الحديث من جوانب عدة , فمن جانب لم يعد السوق محصورا في اطار مكاني محدد, بمعنى ان مواصفات المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون في السوق لتبادل السلع وان كان شرطا مكملا يزيد من كفاءة وفعالية السوق الا ان المكان في حد ذاته ليس شرطا اساسيا لوجود هذا السوق , اذ يمكن للسوق المالي ان يصف ((بانه ذلك الاطار الذي يجمع بائعي الاوراق المالية بمشتري تلك الاوراق , وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع او المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الاثمان السائدة في اي لحضه زمنية معينه واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه)) (مطر تيم , 2005,ص 59).

اما حمزة الزبيدي فيعرف الاسواق المالية بأنها ((مجموعة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها تتلقي قوى العرض والطلب على الاصول المالية بشكل عام وعلى الاوراق المالية طويلة الاجل بشكل خاص)) (حمزة الزبيدي ,2001 ,ص114).

وفي الوقت الذي اشار فيه عدد من الكتاب الى ان سوق الاوراق المالية عباره عن ذلك المكان الذي يتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية متوسطة وطويلة الاجل عن طريق وسطاء ومتخصصين وفي اوقات محددة , فأن عدد اخر ينفي ضرورة وجود مكان محدد باعتبار ان سوق الاوراق المالية هو ذلك الاطار الذي يجمع بائعي الاوراق المالية بمشتري تلك الاوراق بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق .

ويمكن تعريفه ((المكان الذي يتم فيه تقويم اسعار الاوراق المالية وقياس عوائدها)).

وتعرف ايضا بانها المكان الذي يجري فيه تداول الاوراق المالية بيعا او شراء , بحيث تكون هذه السوق سببا في تجمع المدخرات وتنميتها لدى الافراد او المؤسسات المختلفة وتوجيهها نحو قنوات استثمارية بما يحقق الاقتصاد *(www.tishreen.net).*

بذلك تشكل الاسواق المالية حلقة وصل بين الادخار والاستثمار من خلال ادوات عدة ومؤسسات فنية متخصصة لتهيئ الفرصة للأرصدة المالية الفائضة (وحدات الفائض units surplus) مع (وحدات العجز deficit units).

ثانيا: أهمية الاسواق المالية:

تأتي أهمية الاسواق المالية من الاتي:

1- الدور الرئيسي الذي تؤديه في الموائمة بين وحدات الفائض ووحدات العجز او القطاعات المدخرة التي ترغب في استثمار اموالها في المجالات التي تكون بحاجة الى تللك الاموال .

2- ان الاسواق المالية تساعد في جذب رؤوس الاموال الاجنبية وفي تمويل المشاريع الكبيرة ولا سيما الحكومية من خلال طرح اسهم هذه المشاريع في الاسواق المالية للاكتساب بها وتعد الاســـواق المالية وسيطاً جيدا في تغطية الفجوة التي يعاني منها الكثير من القطاعات والافراد المتمثلة في عدم مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان متوســـط وطويل الاجل بالمستوى المطلـــوب لأســـباب كثيرة منها المخاطرة , التضخم , التغير فـــي هامش الفائدة وما الى ذلك (دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية , 2008,ص 17).

وترجع اهمية الاسواق المالية الى عدة عوامل يمكن تلخيصها بالاتي :

- تمويـــل خطة التنمية اذ تحتاج عمليات التنمية الـــى رؤوس اموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة , وفي هذه الحالة بدلا من اللجوء الى عمليات الاقتراض الخارجي التي غالبا ما يترتب عليها اعباء كثيرة تثقل كاهل الدولة بالديون ومما قد يترتب على هذه الديون من عواقب , تقوم بطرح مشاريعها التنموية في الاسواق المالية وبواسطة هذه الاسواق تستطيع تمويل عملياتها التنموية ويكون ذلك بأشـــراك القطاع الخاص في تمويل المشـــاريع بواسطة طرح اسهم هذه المشاريع في الاسواق المالية للاكتتاب فيها .

- عدم قدرة البنوك التجارية على تمويل القروض المتوســـطة والطويلة الاجل لعدة اسباب اهمها مشـــاكل التضخم ومشـــاكل المخاطرة التي تتعرض لها هذه البنوك لاسيما عند منحها القروض المتوســـطة وطويلة الاجل فضلاً عن ان هذه القروض تعطى بكميات محدودة وفقا للقوانين التي تصدر عن البنك المركزي .

- تســـاعد الاســـواق المالية على منح القروض بشروط ميسرة مقارنة بالقروض من البنوك الدولية .

- كثيرا ما تتعامل هذه الاسواق بالأوراق المالية القابلة للتداول بالعملات القابلة للتحويل مما يترتب على ذلك تحويل هذه الاســـواق من اسواق دولية حيث يمكن لتلك الاسواق طرح اسهم الشركات من جنسيات مختلفة .

- إن التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول في الاسواق المالية غالبا ما تعمل على تشجيع

صغار المســـتثمرين على توظيف اموالهم بشـــرائهم لهذه الاوراق , بمـــا يعود عليهم بأرباح مقبولة ومخاطرة قليلة .

- إن التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول في الاســـواق المالية يمكن حامليها من تحويل هذه الاوراق الى اموال نقدية بسهولة .

- وضع التشـــريعات والتعليمات اللازمة لحماية اســـعار الاســـهم الجديـــدة والمتداولة من التأثيرات الخارجية ومن ثم اعداد الية تلقائية لإصدار الاســـهم والســـندات وتسعيرها من قبل مؤسسات السوق المالي المختصة .

ثالثا: وظائف الاسواق المالية:

تعمل الاسواق المالية على القيام بجملة من الوظائف التي اهمها: (عصام فهد العربيد ,2002 ص38).

١. تعبئة المدخرات عبر ايجاد حلقة فعالة بين المستثمرين والمدخرين من خلال التوفيق بين رغبات المقرضين والمقترضين اذ يقوم المقرضون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية المالية مقابل الحصول على دخول اعلى في المستقبل عند حلول اجال استحقاق القروض .

٢. توفير سيولة وامتصاصها ولا سيما في اوقات الرواج اما في اوقات الكساد فتعمل على تحريك الاموال المكتنزة في بوتقة الاسواق المالية .

٣. تشجيع فرص الادخار والاستثمار على مستوى الاقتصاد كله ورفع الكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال توفير السيولة للمشاريع الانتاجية المربحة وترشيد استخدام الاموال.

٤. تؤدي الاسواق المالية الى تحقيق التوازن بين عرض المدخرات وطلب الاستثمارات كما انها تمثل سوقا لتسويق الاستثمارات التي لا يرغب الافراد بالاحتفاظ بها وذلك عبر بيعها في الاسواق المالية .

٥. تقديم فرص استثمارية متفاوتة من حيث المخاطر عبر توفير البيانات والمعلومات عن الشركة الموجودة في السوق المالية بما يتيح للمستثمر امكانية المفاضلة في نوعية الاوراق المالية المستثمرة .

المبحث الثالث

دور الإفصاح في تنشيط أداء السوق المالي

اولا: أثر التوسع في الإفصاح بكفاءة السوق المالي وأثره على صنع القرار الاستثماري:

يعتبـــر موضـــوع الإفصاح من أهم مقومات الســـوق المالي الكفؤ وأســـاس ســـلامته واستمرارية أداء مهامه بنجاح ، بما يؤمن استقطاب مشاركة أوسع في الاكتتاب بإصداراته في سوقها الأولية ، والتعامل بالأدوات الاستثمارية المدرجة في سوقها الثانوية ، ويؤدي الإفصاح داخل الســـوق المالي دوراً هاماً في الحد من الشائعات المضللة والقضاء عليها وتحقيق قواعد العدالة في التعامل وبالتالي ترســـيخ دعائم الثقة بالســـوق (الموعد ، ٢٠٠٥، ص٣٨) ، وبدأ الاهتمام بمفهوم كفاءة السوق وعلاقته بالإفصاح المالي من قبل الشركات كنتيجة لقيام محللي الأوراق المالية بالتحليل الأساســـي أو تحليل القوائـــم المالية والذي يهدف الى تحديد الأوراق المالية المســـعرة بأعلى أو أقل من قيمتها .(الحنـــاوي، ٢٠٠٦، ص١٢٣) ، ويتم تنظيم أداء الســـوق المالي من خلال تشـــريعات محددة ومرنة تصدرها الحكومات عبر وزارات المالية والبنوك المركزية بالإضافة الى بعض الهيئات المحلية في تلك الدول.

وقـــد بدأ الحث على الإفصاح بشـــكل واضح من خلال قانـــون الأوراق المالية الصادر عام ١٩٣٣ فـــي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد الانهيار الاقتصادي العالمي الذي شـــهدته الأســـواق المالية عام ١٩٢٩ ، وتبعه فـــي ذلك قانون البورصات عـــام ١٩٣٤ ليكون أكثر تخصيصـــاً مـــن قانون الأوراق المالية ، حيث يغطي الأســـواق الثانوية ، وقد انتشـــرت بعد ذلك قوانين تنظيم الأســـواق المالية ، وهي إلى حد ما متشـــابهة ، ومن أهم ما تنص عليه هو دورها في الحث على الإفصاح حيث اشـــتملت على إفصاحات وفق نماذج محددة ، وتشـــمل هذه المعلومات على السياســـة المحاســـبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، وهوامش التغيير فيهـــا والتي تؤثر على بيانات القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بسياســـة تقويم الاســـتثمارات طويلة وقصيرة الأجل وسياسة تقويم تكاليف المخزون وإهلاك الأصول الثابتة والمصروفات الرأســـمالية وسياسة الاعتراف بالإيراد ، وسياسة رسملة تكاليف الاقتراض مع الإفصاح عن قيمـــة كل قرض ومعدل الفائدة والارتباطات الرأســـمالية والمســـتقبلية والالتزامات المحتملة على الشركة ســـواء مالياً أو قانونياً ، بالإضافة الى الإفصاح عن أية معلومات متعلقة بالسنة المالية وتعتبر جوهرية من وجهة نظر المساهمين، وتختلف الدول في معايير الإفصاح لتلبي احتياجاتها ولكن هنالك معايير للإفصاح يجـــب وضعها في إطار إلزامي(/2009/11/28/ .(.html http://www.alriyadh.com article204830_s

وتشـــير المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشـــركات في الســـوق المالي الي هيكل متكامل من المعلومات تشـــمل التقارير المالية الى جانـــب تقارير أخرى لها علاقة بتحليلات وتنبؤات مالية ، ومعلومات عن طبيعة النشاط والاقتصاد ككل ، كذلك فإن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشـــركات ليست هي المصدر الوحيد للمعلومات (الزري و فرح، ٢٠٠٠، ص٤٧) ، أمـــا في الدول النامية فان التقارير المالية تمثل المصدر الرئيســـي للحكم على الشـــركات وتقدير قيمة أســـهمها تمهيداً لاتخاذ القرار الاستثماري (الحناوي ، 2006، ص131).

وقد أكد افتراض الســـوق الكفوء دور الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشـــركات المســـاهمة العامة على كفاءة السوق المالي، ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري ، وفي ظل هذا الفـــرض ازدادت أهمية الإفصاح عن المعلومات الماليـــة أكثر من الاهتمام بالقياس والتقويم لعناصر القوائم المالية ، لأن المســـتثمر في ظل السوق الكفؤ يبحث عن ما وراء الأرقام التي يتم الإفصاح عنها(ســـبيل ،٢٠٠٤، ص١٨٩) ، وكذلك فإن أسعار الأوراق المالية تستجيب للتغيرات في الأرباح المالية وقت الإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة ، والإفصاح عن تنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لمعلومات التقارير المالية (الدهراوي ،1994، ص296)، ويؤدي التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بمتطلبات الإفصاح الى زيادة كفاءة السوق المالي ومن ثم رفع كفاءة ومنشـــئات الأعمال وزيادة حيويتها ، بالإضافة الى جذب متعاملين جـــدد ، حيث تعمل إدارات الشـــركات الى بذل أقصى جهد حتى تبـــدو صورتها مقبولة لدى المســـتثمرين ومن ثم الحصول على ما تحتاجه من مـــوارد مالية إضافية وبتكلفة منخفضة (هندي،1997، ص668).

كما يؤثر الإفصاح داخل السوق المالي على وجود علاقة إيجابية بين أسعار الاستثمارات المالية وعائدها من ناحية وبين اســـتخدام المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من ناحية أخرى(العربيد ، ٢٠٠٢، ص٦٢) ، كما ويســـاهم الإفصاح في كشف الحقائق التي يستخدمها المحلل المالي والمستثمر في سبيل الوصول لأسعار التوازن ، ومن ثم مساعدة المستثمر في تحديد الربحية والمخاطرة في أســـعار الاستثمارات ســـواء على مستوى الشـــركة الواحدة أو على مستوى محفظة الاستثمار وبالتالي تحقيق الكفاءة التشغيلية للسوق المالي .(سبيل، ٢٠٠٤، ص١٩٤) ، وحتى يؤثر الإفصاح المالي إيجاباً على كفاءة الســـوق المالـــي يفترض الالتزام بمتطلبات الإفصـــاح وفقاً لمعايير المحاســـبة الدولية ومتطلبات الإفصاح التي تفرضها هيئة الأســـواق المالية (متولي، ٢٠٠٣، ص٦٣).

ثانياً: أهمية التوسع في الإفصاح بالنسبة للأسواق المالية :

يمكـــن تحديد أهمية الإفصاح بالنســـبة للأســـواق المالية فـــي التالي: (البربري ،٢٠٠١، ص١٩)

- تحقيق الســـعر العادل للأوراق المالية ، حيث يتم تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية من خلال سماســـرة الأوراق المالية بناء على القرار الذي يتخذه البائع أو المشـــتري ، لذا فان جميع المستثمرين يحاولون دائماً اتخاذ قرارات بطريقة صحيحة وذلك بالاعتماد على أسس وقواعد ســـليمة ، وتمكنه من الوصول الى تحقيق السعر العادل ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التداول .

- تقويم الأوراق المالية ، ويقع على جميع الشـــركات المدرجة في الأسواق المالية الإفصاح عـــن مجموعة من البيانات والمعلومات المالية المتعلقـــة بكل ورقة بدقة وأمانة ، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة السوق المالي والهيئة العامة للسوق المالي .

- تحقيق العدالة والمســـاواة في الحصول على المعلومـــات التي يتم الإفصاح عنها ، حيث تقوم سياســـة الإفصاح داخل الســـوق المالي على أساس المســـاواة بين جميع المساهمين والمتعاملين ســـواء كانوا مساهمين صغار أو كبار ، بل يمتد هذا الحق الى باقي الجمهور من غير المســـاهمين للحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة عن طريق الإفصاح الذي تلتزم به الشركات وفقاً للأنظمة والقوانين التي تضعها الجهات المشرفة على السوق المالي ، وكذلك بموجب الالتزام الإداري والأخلاقي ومواثيق الشرف المكملة للقوانين .

- التأثير على سلوك المســـتثمر ، يؤثر الإفصاح داخل السوق المالي على سلوك المستثمر وأدى الى تحول في نوعية المستثمر من المستثمر المسالم الى المستثمر الواعي.

- ويعتبر الإفصاح عن المعلومات في السوق المالي المدخل الرئيسي لتحديد أسعار الأوراق المالية ومن ثم تفعيل أداءه ، ذلك لان الأوراق المالية تعكس بشـــكل كامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة,(Charles, Jones, ١٩٩٦,P.٢٤٥)) .

- وتشـــير أهميـــة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالنســـبة لكفاءة الســـوق الى ما يلي: (الدسوقي ، ٢٠٠٠، ص٣٢) .

- التأثير الكامل ، حيث يفترض مفهوم كفاءة السوق المالي أن المستثمر سوف يستوعب كل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لاتخاذ القرار الاســـتثماري المتعلق بالشراء أو البيع ،

ومن ثم تعكس أسعار أسهم أي شركة كل المعلومات التي يفترض أن تؤثر عليها

- جميع المعلومات متاحة للجميع وبشكل متساوي ويكون لها تأثير على أسعار الأسهم .

- السرعة والثقة ، حيث لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الجديدة وبين الوصول الى نتائج بخصوص أسعار الأوراق المالية .

ويتضح مما تقدم أن للإفصاح أهمية كبيرة بالنســـبة للأســـواق المالية ، حيث ســـاهم بشـــكل فعال في تطوير أداء الســـوق المالي ، وتفعيل القرارات المتخذة من قبل المســـتثمرين داخل الســـوق ، وكذلك فان الحق في الاطلاع والحصول على المعلومات يتطور يوماً بعد يوم مع ظهور الأســـواق المالية الجديدة ، واختلاف النظم المالية التقليدية ، فالحق في الحصول على المعلومات أصبح من الأهمية بحيث يتحكم في حياة المشـــروع ، خصوصا وأن النظم المالية والهياكل المالية الحديثة أصبحت تمثل إشـــكالية أكثر تعقيـــداً عن ذي قبل مما يقتضي إعلام المســـاهمين بشـــكل دوري بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي .

ومن الضروري التمييز بين متطلبات الإفصاح في السوق المالي وحق الشركات في الاحتفاظ بأســـرارها ، فالإفصاح عن المعلومات لا يعني المساس بالأسرار الخاصة بكل شركة والتي تتمتع بالحماية من المطالب غير العادية التي تسيء استعمال الحق في الاطلاع لتحقيق أهداف غير مشـــروعة لذلك من الضروري الموائمة بين حق الشركات في الاحتفاظ بأسرارها وحق المســـاهمين والجمهـــور في الحصول على المعلومات (البربـــري ، ٢٠٠١، ص٣١) ، ومع التطور الحاصل في البيئة التكنولوجية وظهور مفهوم اقتصاد الســـوق ، أصبحت المعلومات هي الأســـاس ويجب أن تتصف بالصدق والملائمة والوضـــوح ، وأن توضع تحت تصرف الجميع وبنفس الســـرعة (حماد ، ٢٠٠٥، ص٧٢٩) ، فموضوع الســـرية أصبح يضحى به أمام الإفصاح والشـــفافية والحصول على المعلومات خصوصاً مع زيادة حجم الاســـتثمارات داخل الأسواق المالية والمتعلقة بجميع أوجه الأنشطة الاقتصادية ، وتحاول الشركات التوفيق بين حقوقها المشـــروعة في حماية أسرارها الخاصة وخصوصاً تجاه الشركات المنافسة التي تســـتطيع أن تؤثر على مركزها المالي والاقتصادي ، وبين الالتزام بمتطلبات الإفصاح التي تفرض عليها إعطاء المعلومات الصحيحة والدقيقة لمســـاهميها وكافة جمهور المتعاملين في السوق المالي حتى لا تتعرض لأنواع عديدة من العقوبات بموجب القوانين المتعلقة بالشركات والأسواق المالية (البربري ، ٢٠٠١، ص٤٠) .

تقوم الدراســـات المتخصصة في الأسواق المالية على فرض السوق الكفؤ بهدف فحص أثار

الإفصاح على أسعار الأوراق ، وقد كشفت هذه الدراسات بأن أسعار الأوراق المالية تتأثر بشكل كبير بالإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أكثر من أي أثار مالية (لطفي ، ٢٠٠٥، ص٩١٨) ، وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت على الأسواق المالية أهمية الإفصاح في تنشيط حركة التداول داخل السوق المالي ومن ثم زيادة كفاءته ، فأوضحت نتائج إحدى الدراسات من خلال مجموعة الاختبارات التي أجريت أن الإفصاح عن المعلومات يساعد متخذي القرارات الاستثمارية على تقدير أرباح الأسهم ، وأن الإفصاح عن التقارير الربع سنوية ذات محتوى إعلامي أفضل من وجهة نظر هؤلاء المستثمرين من التقارير السنوية (Rothovius, 1997, P ١٠) ، وفي دراسة أجريت حول أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية بالنسبة للمستثمرين في السوق المالي ، أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المحدد لها يؤثر على قرارات المستثمرين في السوق المالي ، ومن الضروري الإفصاح عن التقارير الربع سنوية حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية في الوقت المناسب ، نظراً لأن المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية تفقد مقدرتها في التأثير على قرارات المستثمرين في السوق المالي (Wallman,1995,P. 12) .

ويؤثر الإفصاح ايجاباً على اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة المتداولة في السوق المالي ، لأن الإفصاح المالي من قبل الشركات ومن قبل إدارة السوق المالي يساعد في تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأوراق المالية(الحناوي ، ٢٠٠٤، ص١٣٠) ، ويساعد الإفصاح المالي المتعاملين في السوق المالي على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر المرتبطة بها ، وكذلك يساهم الإفصاح في تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر ، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمارات مما يؤثر على زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين ، وزيادة حجم التعامل (الحناوي ، 2004، ص131).

ويتضح مما تقدم أن ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية نتيجة لتحسين ظروف التشغيل والتمويل والإفصاح يزيد من ثقة السوق والمستثمرين بالشركة وهو ما يوفر لها فرص الحصول على مزايا عديدة سواء في تسويق منتجاتها أو الحصول على تمويل من مصادر أخرى غير السوق المالي ، بالإضافة الى زيادة سيولة الأوراق المالية مما يجعل الأوراق المالية أكثر جاذبية للمستثمرين في حالة ارتفاع السيولة لها.

يعتبر زيادة حجم ونشاط السوق المالي من أهم العوامل المؤثرة على متطلبات الإفصاح المالي ومستويات الدقة اللازمة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها .

ثالثاً: أثر التوسع في الإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية :

يحتاج المستثمرون إلى المعلومات والتقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة لزيادة فعالية اتخاذ القرارات الاستثمارية(الفرا ،2005، ص197) ، ولكي يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، من الضروري أن توفر القوائم والتقارير التي يتم الإفصاح عنها البدائل والمقترحات الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات الاستثمارية (حسين ، ١٩٩٧، ص١٩٩٧) ، وأصبحت المعلومات المالية تلعب دوراً هاماً في ترشيد الاستثمارات(سالم ، 1977، ص174) ، كما أن للمفاهيم المالية والاقتصادية دور أساسي وحاسم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ,(علي ، 1985، ص56).

تعتبر القرارات الاستثمارية جزءاً أساسياً من عملية التنمية الاقتصادية ، فكلما كانت القرارات الاستثمارية ناجحة كلما أدى ذلك إلى نجاح عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث تؤدي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات دوراً في مجال اتخاذ القرارات وإزالة عدم التأكد والحد من المخاطر والمساهمة في تقويم البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، وبالتالي فان الإفصاح عن التقارير المالية يعتبر حلقة موصلة إلى جانب أنه يساعد في اكتشاف الأهداف (الاستثمارية,١٩٦٣, Merrett and Sykes (P.373)).

ويتضح مما تقدم بأن إحدى الأسباب الرئيسية التي تحول دون استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية يرجع إلى عدم كفاية المعلومات والتقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وأن الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للقرارات الاستثمارية نظراً لما تتميز به هذه القرارات من خطورة وأهمية بسبب كبر حجم المبالغ المترتبة على هذه القرارات ، بالإضافة لمخاطر عدم التأكد .

هناك ضرورة لتطوير إجراءات الإفصاح والخروج من نطاق البيانات التقليدية التي لا تساهم في تقليل درجة المخاطرة وزيادة درجة الوضوح الخاصة بمستقبل الشركة ، فالقرار الاستثماري وأصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بحاجة إلى معلومات لها علاقة بالمستقبل وتساعد في عملية التنبؤ ، فالمعلومات التاريخية لوحدها لا تساعد على التنبؤ بمستقبل واستمرارية الشركات ، والذي يعتبر أهم عامل لاستقطاب المستثمرين لشراء حصة في أسهمها(Gorden and Pressman, 1978, P.4) ، وقد تعرض الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن الشركات لعدة انتقادات بسبب عجزه عن المساهمة بفعالية في

جذب الاستثمارات المالية ، **ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:** (العابدي ، ١٩٨٠، ص٢٨) .

- فشـــل المعلومات الماليـــة التي يتم الإفصاح عنهـــا في بيان التوقعـــات المتعلقة بالعوائد والتكاليف لبدائل القرارات في الأوقات المختلفة .
- تعجز المعلومات المالية عن بيان النواتج المستقبلية لبدائل القرار الاستثماري في صورة احتمالية بسبب تقليدية المفاهيم والافتراضات والمبادئ التي تستند إليها المعلومات المالية
- اســـتناد الإفصاح عن المعلومات المالية على المفاهيم التقليديـــة لمبدأ التكلفة التاريخية ، والواقع العملي يؤيد أن مبدأ التكلفة التاريخية لا يصلح في مجال القرارات الاســـتثمارية واستقطاب رؤوس الأموال .
- لا تســـتطيع المعلومات المالية الإلمام بجميع المكونات والمتغيـــرات التي تحيط بالقرار الاستثماري بسبب تعقد وتشابك هذه المكونات والمتغيرات .

ويتضـــح مما تقدم أنه إذا لم يســـاهم الإفصاح في التقارير الماليـــة في معالجة أثار عدم التأكد المرتبطة بنتائج بدائل القرارات الاســـتثمارية المتوقع حدوثها في المســـتقبل ، فإنه يعجز عن استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الأسواق المالية ، لذا من الضروري إن لا يقتصـــر عرض التقارير المالية على المعلومات التاريخية الخاصة بالأحداث المالية بل التوسع في الافصاح ليشمل معلومات عن مستقبل الشركة.

ويســـاعد الإفصاح عن المعلومات فـــي التقارير المالية المســـتثمرين المحليين والأجانب في متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط وتحليل الانحرافات (شافعي ، ١٩٧٤، ص١٠) ،بالإضافة إلى التزويد بمعلومات عن الطاقة الإنتاجية الحالية للشـــركة ومدى كفايتها لمقابلة متطلبات العملاء في الســـوق (عبد العزيز ، ١٩٨٩، ص٤٣) .

الفصل الثاني
الجانب العمـــلي
المبحث الاول / نظرة في سوق العراق للأوراق المالية
اولا: نبذة عن سوق العراق للأوراق المالية :

شـــهد الاقتصاد العراقي تحولات عديدة تمثلت بحدوث تغيرات في اسلوب ادارة التنمية تعتمد بشـــكل رئيسي على اعطاء دور كبير للقطاع الخاص في عملية التنمية من خلال قيادة الدولة لها والاعتماد على تفاعل قوى السوق في توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة. فبتاريخ (1991-6-18) صدر قانون تأســـيس ســـوق العراق لـــلأوراق المالية ,قانون رقم 24لسنة1991 , ويعد سوق العراق للأوراق المالية اول سوق منظم في العراق , ولقد افتتح ســـوق العراق رســـميا في 1992-3-23, وبعد فترة توقف العمل في السوق نهائيا نتيجة لظـــروف الحرب التي تعرض لها بلدنا العـــراق الحبيب , وبعد ذلك وبأمر من الحاكم المدني انحل ســـوق العراق للأوراق المالية بموجب قانون رقم 74 , وبعد ذلك وفي 2004-4-18 باشـــر السوق نشاطه في اول جلســـة تداول في 2004-6-28 ويتولى ادارة السوق مجلس المحافظين , ويعد هذه الســـوق سوق ناشـــئة يتداول فيه اسهم الشركات العراقية حصرا ومن المساهمين انفسهم ويضم السوق قطاعات عديدة وهي ((المصارف – الصناعة – الفنادق – الزراعة – التأمين – الاستثمار المالي - شركات خدمية)).

ويعرف سوق العراق لأوراق المالية بأنه سوق او كيان اقتصادي ذات استقلال مالي واداري غيـــر مرتبطة بجهـــة ,ويدار من مجلس مكون من تســـعة اعضاء يمثلون مختلف الشـــرائح الاقتصادية للقطاع الاســـتثماري يســـمى مجلس المحافظين (ســـوق العراق للأوراق المالية net.iq-isx.www).

ثانيا: وظائف سوق العراق للأوراق المالية:

يعمل ســـواق العراق لـــلأوراق المالية على القيام بجملة من الوظائف التي اهمها: (ســـوق العراق للأوراق المالية , نشرة منشورة على موقع net.iq-isx.www).

١. زيادة معدل نمو الاقتصاد العراقي :

هنالك علاقة وثيقة ما بين الاســـتثمار والنمو الاقتصادي وبما ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختـــلالات هيكلية كبيـــرة تتمثل بقلة المدخرات نتيجة للارتفاع في الميل الحدي للاســـتهلاك والاتجاه نحو الاقتراض الخارجي مما ادى لتراكم مديونية خارجية كبيرة ومن هنا تأتي اهمية توفير الاموال اللازمة من اجل القيام بالاســـتثمار وسيترك هذا تأثيره في زيادة الدخل القومي ومن ثم رفع معدلات النمو في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال اقامة ســـوق مالية متطورة في العراق .

٢. اتجاه العراق نحو تفعيل دور قطاع الخاص :

على وفق التوجيهات الحالية المعززة لدور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ستكون هناك حاجـــة لتلبية الاحتياجات التمويلية وعلية فأن في ظل التوجيهات الحالية نحو اتباع سياســـات ماليـــة اكثر ملائمة تبرز اهمية اكبر لســـوق العراق للأوراق المالية فـــي تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي .

٣. اتجاه العراق نحو تبني سياسات الخصخصة :

من مســـوغات اقامة سوق العراق هو الاتجاه نحو تبني سياسات الخصخصة واحدى صورها هي عمليات البيع المباشر او الجزئي لموجودات القطاع العام , ومن هنا فأن الافتقار الى وجود ســـوق مالية منظمة ســـيكون احدى المحددات الرئيسية لعملية التقييم الكفؤة لتلك الموجودات, وهنا تأتي الحاجة الى سوق منظمة للأوراق المالية من اجل تعزيز عنصر المنافسة والوصول الى تقييم حقيقي لموجودات الشركات العراقية المراد خصخصتها .

٤. توفير التمويل للازم :

ان ســـوق الاوراق المالية هو مصدر مهم من مصادر التمويل وبما ان مجتمع رجال الاعمال العراقي مجتمع ضعيف من حيث الامكانيات التمويلية , عليه فأن اقامة سوق العراق للأوراق المالية يساعدهم في توفير تلك الاموال لغرض اقامة المشاريع المختلفة .

٥. الحد من معدلات التضخم :

حيث ســـيعمل ســـوق العراق للأوراق المالية على الحد من معـــدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وسيعمل على امتصاص فائض السيولة النقدية وتوجيهها نحو القنوات المرغوب فيها من خلال توظيفها في السوق بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك او القنوات الغير مرغوب فيها او التي اولويتها منخفضة (ضمن ســـوق الاوراق المالية) بسبب العلاقة العكسية بين التضخم بين الطلب على الاســـهم اي ان ارتفاع مستوى الاســـعار ينطوي على انخفاض الطلب على الاسهم في السوق المالية لان ارتفاع المستوى العام للأسعار سيجعل الفائدة الحقيقية منخفضة .

ثالثا: اهداف سوق العراق للأوراق المالية :

يعمل ســـواق العراق لـــلأوراق المالية على القيام بجملة من الاهداف التي اهمها: (ســـوق العراق للأوراق المالية, التقرير السنوي الثالث لسنة ٢٠٠٦,ص7).

١. تنظيم وتدريب اعضائه والشـــركات المدرجة في الســـوق بطريقة تتناســـب مع اهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر بالسوق .
٢. تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة يوثق بها تكون امينه وتتسم بالشفافية .
٣. تسهيل تعاملات الاوراق المالية بصورة عادلة .

٤. تنظيم تعاملات اعضائه بكل ما له بصلة او بيع الاوراق المالية .
٥. تطوير ســـوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومســـاعدة الشركات في بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار بشأن فرص الاستثمار.
٦. توعية المستثمرين العراقيين والاجانب بشأن فرص الاستثمار في سوق الاوراق المالية .
٧. نشر احصائيات ضرورية لتحقيق اهداف تأسيس سوق العراق للأوراق المالية .
التواصل مع اسواق الاوراق المالية العالمية بهدف تطوير السوق .

رابعا: الاستثمارات في سوق العراق للأوراق المالية:

١. مفهوم الاستثمار:

الاســـتثمار هو توظيف الاموال للحصول على منافع مســـتقبلية , و لذلك يعتبر زيادة صافية للرأسمال الحقيقي للمجتمع وتتكون من عناصر من الموجودات- الارض – المباني – الآلات – المكائن –التجهيزات .....

وبمعنى اوســـع هو عمليات توظيف الامـــوال بالموجودات والممتلكات والحقوق والاســـهم والسندات والاشياء الاخرى.

ومن جهة اخرى لا يحمل لفظ الاستثمار نفس المعنى دوما الذي يحمله المفهوم الاقتصادي اذ ان العمليات الشرائية ليست استثماراً في المعنى الاقتصادي اي انه نقل حق من حقوق الملكية على راس مال حقيقي قديم يقوم فرد اخر باستثماره اي انه لن يكون هناك ثمة استثمار صافي الا اذا انتج رأس مال حقيقي جديد . (جريدة الصباح ,٢٠٠٩-٤-١٢, شـــركات الاستثمار بين الواقع والطموح (www.iraqdirectorg.com).

٢. فرص الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية:

تعد ســـوق العراق كغيرها من اســـواق الاوراق المالية لها دور بالغ الاهمية في جلب فائض رأس المـــال الغير موظف وغير المعبأ فـــي الاقتصاد القومي , بمعنى انها قادرة على تحويل المال العاطل الى رأس مال موظف في الدورة الاقتصادية وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الافراد والشـــركات في الاسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في اسواق الاوراق المالية .

كذلك ان حجم التداول بالنســـبة لســـوق العراق للأوراق المالية كمعدل هو يتباين بين جلسة واخرى ,لكن هو بمعدل ١٢مليار دينار الى ١٥ مليار دينار شهريا .

المبحث الثاني / عرض نتائج الاستبانة وتحليل النتائج

في هذا المبحث سـيتم عرض وتحليل وتفسير لنتائج الاستبانة التي اجريت في(سوق العراق للأوراق المالية) وركزت على فئة المسـتثمرين ,حيث وزعت على (25) مستثمر في سوق العراق للأوراق المالية وقد راعى الباحث الصدق والموضوعية في تصميم الاستبانة , وعدم التدخل في اجابات المسـتثمرين واعطاء الوقت الكافي للإجابة على استمارة الاستبيان , ومن خـلال اجابات عينة البحث لمتغيرات الاسـتبانة المتمثلة (بتوافـر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها) و (نجاح القرار الاستثماري للمستثمر) ,تم اختبار فرضيات البحث من خلال علاقات الارتباط والتأثير المعنوي وكانت النتائج كالاتي :

اولا :عرض النتائج:

1- مستوى الاجابات حول متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها :

يبين الجدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسـب المئوية والوسـط الحسـابي والانحراف المعياري لمستوى الاجابات حول متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها , حيث اظهرت الاجابة للفقرة (x 1) وسـط حسـابي (3.56) و انحراف معياري (1.22) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا على ان المعلومات التي يتم الافصاح عنها في سوق العراق للأوراق المالية كافية لتلبية احتياجات المستثمرين, أما الفقرة (x 2) اذ بينت ان الوسـط الحسـابي (3.52) والانحراف المعياري (1.29) وهذه النتائج تشير الى معظم افـراد العينة المبحوثة اكدوا على اختلاف المعايير الملزمة بالتوسـع بالإفصاح تبعا لاختلاف الحجم وطبيعة نشـاط القطاعات التي تنتمي اليها الشركات المساهمة, اما الاجابة على الفقرة (x 3) فكانت بوسـط حسـابي (4.56) وانحراف معياري (0.71) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا على ان محدودية الافصاح تؤثر في سلوك المستثمر داخل السـوق المالي ويحد من قدرته على صنع القرار الاسـتثماري, آما الفقرة (x 4) اذ بينت ان الوسـط الحسـابي (4.56) و انحراف معياري (0.76) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا هنالك علاقه بين التوسـع بالإفصاح وظاهرة اسـتقطاب المسـتثمرين للاسـتثمار في الاسـواق المالية, اما الفقرة (x 5) فكانت بوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.76) وهذه النتائج تشـير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا ضرورة اعتماد نماذج موحدة للإفصاح من قبل السوق و الشركات المساهمة العامة لزيادة فهمها ومن ثم زيادة الاعتماد عليها من قبل مستخدميها .

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١ . المعلومات التي يتم الافصاح عنها في سوق العراق للأوراق المالية كافية	تكرار	6	9	5	3	2	3.56	1.22
	%	32.0	20.0	20.0	24.0	4.0		
٢ . تختلف المعاير الملزمة بالتوسع بالإفصاح تبعا لاختلاف الحجم وطبيعة نشاط القطاعات التي تنتمي اليها الشركات المساهمة	تكرار	8	5	5	6	1	3.52	1.29
	%	28.0	44.0	12.0	16.0	0		
٣ . محدودية الافصاح تؤثر في سلوك المستثمر داخل السوق المالي ويحد من قدرته على صنع القرار الاستثماري	تكرار	17	5	3	0.0	00.	4.56	0.71
	٪	68.0	20.0	12.0	0.0	0.0		
٤ . هنالك علاقه بين التوسع بالإفصاح وظاهرة استقطاب المستثمرين للاستثمار في الاسواق المالية	تكرار	18	3	4	0	0	4.56	0.76
	٪	72.0	12.0	16.0	0.0	0.0		
5 . ضرورة اعتماد نماذج موحدة للإفصاح من قبل السوق و الشركات المساهمة العامة لزيادة فهمها ومن ثم زيادة الاعتماد عليها من قبل مستخدميها .	تكرار	14	7	4	0	0	4.40	0.76
	٪	56.0	28.0	16.0	0.0	0.0		

جدول رقم (١) مستوى اجابات افراد عينة البحث عن متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها

2- مستوى الاجابات حول متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر:

يبين الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسـب المئوية والوسـط الحسـابي والانحراف المعياري لمسـتوى الاجابات حول متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر, حيث اظهرت الاجابة للفقرة (x 1) وسط حسابي (3.84) و انحراف معياري (1.22) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا على ان مقدار الاستفادة من المعلومات المالية يرجع الى اختلاف مقدرة مستخدمي القوائم المالية في التعامل معها , أما الفقرة (x 2) اذ بينت ان الوسط الحسـابي (4.16) والانحراف المعياري (0.94) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا انه يعتمد المستثمر بشكل أساسي في صنع القرار الاستثماري على المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية , اما الاجابة على الفقرة (x 3) فكانت بوسـط حسـابي (4.52) وانحراف معياري (0.71) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا على انه القرارات الاستثمارية بحاجة لمعلومات دقيقة عن حاضر ومستقبل منشئات الأعمال., آما الفقرة (x 4) اذ بينت ان الوسـط الحسـابي (4.44) و انحراف معياري (0.58) وهذه

النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا انه للنشرات الخاصة بالسوق تدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري , اما الفقرة (x 5) فكانت بوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (1.11) وهذه النتائج تشير الى معظم افراد العينة المبحوثة اكدوا أن التوسع بالإفصاح من قبل الشركات المساهمة في السوق يزيد من درجة الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

جدول رقم (٢) مستوى اجابات افراد عينة البحث عن متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- مقدار الاستفادة من المعلومات المالية يرجع الى اختلاف مقدرة مستخدمي القوائم المالية في التعامل معها	تكرار	7	11	3	4	0	3.84	1.22
	%	28.0	44.0	12.0	16.0	0.0		
٢- يعتمد المستثمر بشكل أساسي في صنع القرار الاستثماري على المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.	تكرار	11	9	3	2	0	4.16	0.94
	٪	44.0	36.0	12.0	8.0	0.0		
٣- القرارات الاستثمارية بحاجة لمعلومات دقيقة عن حاضر ومستقبل منشئات الأعمال.	تكرار	15	9	0	1	0	4.52	0.71
	%	60.0	36.0	0.0	4.0	0.0		
٤- النشرات الخاصة بالسوق تدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري	تكرار	12	12	1	0	0	4.44	0.58
	%	48.0	48.0	4.0	0.0	0.0		
٥- أن التوسع بالإفصاح من قبل الشركات المساهمة في السوق يزيد من درجة الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية	تكرار	10	9	3	2	1	4.00	1.11
	%	40.0	36.0	12.0	8.0	4.0		

ثانيا: تحليل وتفسير النتائج :

١. علاقات الارتباط بين الافصاح المالي وقرارات الاستثمار:

تهدف الدراسة الى التحقق من صحة فرضية الارتباط بين متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها (كمتغير مستقل) و متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر (كمتغير معتمد) وقد جرى الاختبار في محاولة للتوصل الى استنتاجات وقد بلغ معامل الارتباط (0.70) وبدلالة معنوية (0.05) كما هوا واضح في الجدول رقم (3) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط قوية وبذلك نستنتج قبول الفرضية التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها وبين متغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر) .

جدول رقم (3) علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	نجاح القرار الاستثماري للمستثمر
توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها	0.70

٢. تأثير الافصاح الالي على قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية :

اكدت الفرضية (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها وبين استقطاب المستثمرين للاستثمار في الاسواق المالية) حيث اظهرت نتائج التحليل كما هو موضح في جدول رقم (4) من جراء تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها) والمتغير المعتمد (نجاح القرار الاستثماري للمستثمر) فقد بلغة قيمة

(F) المحسوبة (3.185) بمعنوية (0.023) والمستخرجة من جدول تحليل التباين ANOVA لمعادلة خط الانحدار , عند مقارنتها مع مستوى المعنوية المفترض والذي يساوي (0.05) , حيث وجد ان القيمة المستخرجة اقل من القيمة المعنوية المفترضة .

جدول رقم (4) تحليل التباين ANOVE لاختبار F بواسطة استخدام برنامج SPSS

متغير تابع / متغير مستقل	نجاح القرار الاستثماري للمستثمر	اختبار F بواسطة استخدام برنامج SPSS
توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها	0.023	Sig
	3.185	F

وكذلــك ما اكده اختبــار (T) اذ بلغت قيمته (1.784) كما هوا موضح بالجدول رقم (5) , وبهذا ترفض فرضية العــدم وتقبل البديلة التي مفادها يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها على نجاح القرار الاستثماري للمستثمر , وهذا يعود الــى ان تطبيق الإفصاح المالي الكافي في الاســواق المالية يرفع من مســتوى نجاح القرار الاســتثماري للمســتثمر مما يعني وجود تأثير على ابعاد الاقتصاد الوطنــي المتمثل بزيادة الاستثمار في البلد .

جدول رقم (5) اختبار T بواسطة استخدام برنامج SPSS

متغير تابع / متغير مستقل	نجاح القرار الاستثماري للمستثمر	اختبار T بواسطة استخدام برنامج SPSS
توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها	0.023	Sig
	1.784	T

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات :

من خلال دراســة وتحليل اثر الافصاح المالي على قرارات الاســتثمار في ســوق العراق للأوراق المالية توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية :

١. الاثر الكبير للإفصاح المالي على قرارات الاســتثمار في سوق العراق للأوراق المالية حيث اظهرت الدراســة وجود علاقة ارتباط واثــر ذات دلالة احصائية بين متغير توافر المعلومات المالية ومدى الافصاح عنها ومتغير نجاح القرار الاستثماري للمستثمر .

٢. كلما ازداد الافصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات .

٣. اهمية وضع القواعد والتقارير المالية بشكل يعكس واقع حال الشركات لأجل اعتمادها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية من قبل المستثمرين .

٤. كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية واحتوت معلومات اكثر واقعيه سوف تصبح اكثر ملائمة لخدمة اهداف المستثمرين .

٥. ان اي تضليل في المعلومات المتضمنة في القوائم من شــأنه أن يفقدها اهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاســتثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة .

٦. كلما اشتملت التقارير على ارقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات المعلومات .

٧. بروز اهمية توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعه في المجتمع .

ثانيا: التوصيات :

١. ضرورة تشـــجيع قيام مؤسسات وبيوت خبرة متخصصة في مجال التحليل المالي وتقدير المخاطـــر بهدف تقديم الرأي الفني للمســـاهمين دون مقابل على ان يتم تمويلها من خلال نسبة تستقطع سنويا من ارباح الشركات التي تتداول اسهمها .

٢. الزام الشـــركات التي تتداول اسهمها بالإفصاح عن البيانات المالية واي معلومات اضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على اموالهم وكيفية ادارتها داخل الشركات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة الكميات المتداولة من الاسهم .

٣. ضرورة تشجيع الابحاث والدراسات التي تهدف الى نشر الوعي الاستثماري وعقد الندوات لمناقشة نتائج هذه الابحاث ودراسة المقترحات والتوصيات التي يعرضها الباحثون .

٤. حتى يكون لصغار المستثمرين دور فعال في الرقابة على اداء الشركات والالتزام بحضور الجمعيات العمومية فأنه يجب العمل على ضرورة توزيع التقارير السنوية .

٥. العمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشـــركات المســـاهمة العامة العراقية، وذلك باحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية لزيادة ملائمتها لعملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي .

المصـــــــادر

أولا: المراجع العربية:

١. أبو طالب ، يحيى محمد,(٢٠٠٥) نظرية المحاســبة والمعايير المحاســبية ، القاهرة : شركة ناس للطباعة والنشر.

٢. البربري ، صالح ،(٢٠٠١). الممارســات غير المشروعة في بورصة الاوراق المالية ، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة ، القاهرة : مركز المساندة القانونية .

٣. الحناوي ،محمد صالح ،(٢٠٠٦. تحليل وتقييم الاســهم والسندات ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر .

٤. الحناوي ، محمد صالح وآخرون، (٢٠٠٤). الاستثمار في الاسهم والسندات ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر .

٥. الدســوقي ، ايهــاب ،(٢٠٠٠). اقتصاديات كفاءة البورصة ، القاهــرة : دار النهضة العربية للنشر .

٦. الزرري ، عبد النافع عبد الله ، و فرح، غازي توفيق، (٢٠٠٠). الأسواق المالية ، عمان : دار وائل للنشر.

٧. الشيرازي ،عباس مهدي،(١٩٩٠) . نظرية المحاسبة ، الكويت : ذات السلاسل للنشر .

٨. العربيد ،عصام فهد ،(٢٠٠٢). الاســتثمار في بورصة الأوراق المالية ، دمشــق : دار الرضا للنشر.

٩. حســين ، أحمد حســين على ،)١٩٩٧). نظم المعلومات المحاســبية – الاطار الفكري والنظم التطبيقية الإسكندرية: مكتبة الاشعاع .

١٠. حماد ، طارق عبد العال، (٢٠٠٥). التقارير المالية ، القاهرة : الدار الجامعية للنشر .

١١. شافعي ،عباس و سالم، منير ،)١٩٧٤) النظم المحاسبية ، المنيرة : مكتبة الشباب .

١٢. عبد العزيز ، جلال عبد الفتاح ،) ١٩٨٩). المحاســبة الإدارية، القاهرة : دار الكتاب الجامعي .

١٣. على ، ثــروت محمد ،(١٩٨٥). المفاهيم المحاســبية والاقتصادية فــي تحليل وتقييم المشروعات ، القاهرة : معهد التخطيط القومي .

١٤. لطفي ، أمين السيد أحمد, (٢٠٠٥(. نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي، القاهرة: الدار الجامعية للنشر.

١٥. متولي ،عصام الدين محمد , ٢٠٠٥)). دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان ، الخرطوم : شركة مطابع السودان .

١٦. مطر ، محمد ،(٢٠٠٧). نظرية المحاسبة ،عمان ، منشورات جامعة القدس المفتوحة .

١٧. هندي ،منير ابراهيم ،(١٩٩٧). الاوراق المالية وأســواق راس المال ، الاســكندرية : منشأة المعارف للنشر.

ثانياً : اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير:

١. أدم ، فائزة محمد ،(٢٠٠٤). مشاكل الافصاح في القوائم المالية ،الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

٢. العابدي ، محمد عبد الرحمن،(١٩٨٠). استخدام الأساليب الكمية في تطوير البيانات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار – بالتطبيق على قطاع التامين ،القاهرة : جامعة المنصورة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة .

٣. الفرا ،عبد الشكور عبد الرحمن، (٢٠٠٥) . أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الانتاجية ، دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية الســعودية ١٩٩٩-٢٠٠٣ ، الخرطوم : جامعة الســودان للعلــوم والتكنولوجيا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة.

٤. الموعد ، محمود عبد الله، (٢٠٠٥). العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم – بالتطبيق علــى بورصة عمان لــلأوراق المالية ، الخرطوم : جامعة الســودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة.

٥. ســبيل ،مأمون مدني مهــدي،(٢٠٠٤) .دور التقارير المالية المنشــورة في جذب الاســتثمارات الأجنبية لأســواق المال بالدول النامية ، الخرطوم : جامعة الســودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة .

ثالثاً : الدوريات والمجلات العلمية المنشورة:

١. الدهــراوي ، كمال الديــن ،(١٩٩٤) . دور الافصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة ســوق رأس المال ، الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الاول.

٢. سالم ، منير محمود،(١٩٧٧) . تخطيط وترشيد استخدام الطاقة الإنتاجية والرقابة على تكلفتها في المشروعات الصناعية (جدة : جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحوث والتنمية ، مجلة الاقتصاد والادارة ، العدد الرابع .

٣. غرايبة ، فوزي، (١٩٨٧). مدى توفر الايضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن ، عمان : مجلة دراسات , المجلد الرابع , العدد الثامن .

٤. مراد ، ممدوح هاشــم ،(١٩٩٧) .دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوســع في الإفصــاح ، الزقازيق : جامعة الزقازيق ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الاول .

رابعا: المراجع الأجنبية:

1. Baruch ,Lev and Stephen,Penman H.(1990). Voluntary Disclosure Nondisclosure and Stock Prices , Journal Of Accounting Research , Vol. 28, No.1 .

2-Wolk and Tearney,. (1989) Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach , 2ed,. Edition , PWS- Kent Publishing Co.

3. Wallman , S. M. ,(1995).The Future Of Accounting and Disclosure In An Evolving World : The Need For Dramatic Change ,Accounting Horizons , Vol. 9 , No. 3.

4- Gorden, Gilbert and Pressman ,Lsreal,(1978). Quantitative Decision Making For Business , New York : Richard D. Irwin , Inc. Home Wood .

خامسا: المراجع الالكترونية :

1. http://www.alriyadh.com/2006/11/28/article204830_s.html 31/5/2007

2. http:www.oppc.pna.net/mag/www//:mag15/mag

3 . سوق العراق للأوراق المالية (www.iq-isx.net)

4 . (جريدة الصباح ,12-4-2009, شـــركات الاســـتثمار بين الواقـــع والطموح (www.iraqdirectorg.com)

The impact of financial disclosure in investment decisions in the stock market

Abstract

This research aims to identify the extent of investor perception of the importance of financial information , and the adequacy of such information in the financial reports and the extent relied upon to rationalize investment decisions , In order to achieve the objectives of the research has been designed a special questionnaire, for this purpose and distributed to a sample of the types of investors in the Iraqi market for securities (25 investor Research has shown several results , including: (1) there,) is a significant correlation statistically significant between the variable availability of financial information and the extent of disclosure, and the variable success of the investment decision for the investor , (2) significant effect is statistically significant between the availability of financial information and the extent of disclosure, and between attract investors to invest in various financial markets .

At the end of the research was to reach a number of

recommendations including: the need to encourage the establishment of institutions and houses specialized expertise in the field of financial analysis and risk assessment in order to provide technical advice to shareholders free of charge that are funded through the percentage deducted annually from the profits of the companies that traded shares , and compel companies started trading its shares to disclose financial statements and any additional information may be necessary to broadcast reassurance to the shareholders their money and how to manage within companies and reduce the risks they face as a result of the quantities traded stocks, and work to increase the quality of information that is disclosed by the Iraqi public shareholding companies , and so Focusing on the qualitative characteristics of financial information to increase the suitability of the investment decision making process and funding .

Key words: financial disclosure - financial markets - the investment decision

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية

إعداد

قيس مهدي حسن **باحث**

ميادة حسن رحيم **مدرس مساعد**

المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات
معهد الإدارة / الرصافة

2014

المقدمة

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الأهمية في الدراسات الاقتصادية في جانبيها النظري والتطبيقي في تاريخ الدراسات الاقتصادية بوصفه أحد محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، فضلا عن كونه أحد مكونات الطلب الكلي ، وما زال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو متزايد نتيجة لتبدل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية على الدوام ، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها ـ عناية فائقة لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بوصفه واحدا من أبرز محركات النمو الاقتصادي اذ تسعى عن طريق سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة السبل جميعها لتوفير الوسائل كلها للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها لما لذلك من آثار طيبة على صعيد التقدم الاقتصادي ، وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها . و ان هناك حداً أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد . أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهون بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على الكثير من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي . والأمني ، والتشريع القانوني , والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوافر البنية التحتية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن التي تعتمد على قوة الدخل لديه .وفي ضوء ما سبق فإن الكثير من العلوم الاجتماعية تمثل بنية متكاملة تتأثر وتؤثر بعلاقات ارتباط في بعضها مع الأخذ بالحسبان أن العلاقة السببية فيما بينها تخضع لمفهوم النسبية لكن علم الاقتصاد أكثر تحسساً وارتباطاً بكل العلوم الاجتماعية، والطبيعية بشكل عام ولعله يمثل القاسم المشترك بين مختلف العلوم. ويتضح لنا من نتائج التحليل أن القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة التي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم على وفق لمعايير محددة وعلى أساسها يجري ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من البلدان ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط مباشرة بين ترتيب التنافسية وحجم تدفقات الاستثمار ويوضح ذلك في متن البحث لاحقاً اذ أن البلدان التي تتوافر لديها أكثر عدد من مقومات الاستثمار تتصدر بداية التسلسل في أرقام جداول التنافسية كما يتبين في الجدول رقم (٣) ولذلك تحصل على أكبر كمية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمبين في الجدول رقم (١).وسنركز هنا على مفهوم الاستثمار وأنواعه ، فضلاً عن مصادر تمويله .

منهج البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي متضمناً المواضيع التي أقرتها المعاهد والمؤتمرات والمؤسسات الدولية وفق المعايير المعتمدة لقياس ترتيب الدول في التنافسية على جذب الاستثمارات وتحديد العلاقات بين ترتيب البلدان في درجة التنافسية وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل بلد.

فرضية البحث

نفترض ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر كبير في الاقتصاد العراقي ويمكن تحقيقه والاستفادة منه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها وتحديث اساليب الادارة من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتدقيق .

مشكلة البحث

يعاني العراق من الكثير من العقبات التي تقيد دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المتمثلة في توفير الاستقرار الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والبنية الأساسية، من طرق وخدمات وكهرباء ومياه، وعدم وضوح الجانب التشريعي في مجال الاستثمار .

اهمية البحث

إن موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من الموضوعات المهمة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية في ظل وفرة الموارد المحلية وبالتالي تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية،

هيكل البحث

أشتمل البحث على مبحثين تضمن الاول الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل أطار مفاهيمي ومنظور تاريخي واهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر. فيما تناول المبحث الثاني مؤشرات النمو الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وفق المقاييس العالمية المعتمدة وبالتالي الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان ثم اهم التوصيات التي جاءت في البحث .

المبحث الأول

الاستثمار الاجنبي المباشر .....أطار مفاهيمي

١-١ - الاستثمار الأجنبي المباشر .....منظور تأريخي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة تعود الى القرن التاسع عشر باسم حركة راس المال مثل استثمارات الشركات الأمريكية في المملكة المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا سنة ١٨٥٢ من شركة (Colt) وتبعتها في سنة ١٨٦٧ شركة (Singer)[1].أخذت هذه الظاهرة بالتطور المستمر في القرن العشرين لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق مشروع مارشال لأعمار ما دمرته الحرب حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بشراء الكثير من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الأوربية واليابان مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لتلك البلدان[2]. كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً عالمياً ملحوظاً بسبب التغيرات الكبيرة والسريعة في الاقتصاد العالمي ومنها فشل سياسة الإقراض الدولي وظهور أزمة المديونية العالمية، وبروز الشركات متعددة الجنسيات وتعاظم دورها اقتصادياً ، أدى الى توسع مساحة النظام الرأسمالي بعد تفكك الأتحاد السوفيتي وأنهيار المعسكر الاشتراكي و أنتشار الأفكار الرأسمالية عالمياً عن طريق فكرة العولمة. ونبين هنا ان مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر لم يكن مصطلحاً مستقلاً بل كان جزءاً من مصطلح الاستثمار الدولي. واستمر كذلك الى سنة ١٩٣٠ عندما أطلق الاقتصادي (Herbert Fise) في تلك السنة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في اسواق الأوراق المالية، أما المصطلح العلمي (FDI) فقد استعمل أول مرة سنة ١٩٣٨ من قبل (Cleona Le Wiss) وهو ملخص للمصطلح الشائع في اللغة الانجليزية (Foreign Direct Investment)[3].و ان هناك خلطاً بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) ويعود الفضل في التمييز بين النوعين الى عمل (Arthur Boomfield) سنة ١٩٦٨ أعتمد المعيار الرقابي للتمييز بينهما واصبح المفهوم الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق من مسالة الرقابة المباشرة من الشركة على أعمالها في الخارج . وهذا ما سنتناوله على وفق بعض التعاريف الدولية والكتاب الاقتصاديين للموضوع .

١- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل/ ٢٠٠٢ ص٢٦٩.
٢- شاكر محمد ذياب، ما العولمة. طبعة بغداد/ ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.
٣- سرمد كوكب الجميل، مصدر سابق، ص ٢٤٥-٢٤٧.

١-٢- مفهوم الاستثمار الاجنبى المباشر :-

ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «تكوين منشأة أعمال جديدة, أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى. «أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار»[١].

وهناك تعريفات عدة للاستثمار الاجنبى المباشر منها:- يعرف الاستثمار الاجنبى المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا[٢].

وقد عرفه بسيوني بأنه:- المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبى عن طريق المعرفة الفنية والإدارية وبما يملكه من رأس المال النقدي، وقد يكون المستثمر الاجنبى فردا أو مؤسسة أو فرعا لإحدى الشركات[٣] .

وقد أشار د. أحمد العثيم الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر :- ذلك المال الوافد على دولة غير دولته والمستعمل مباشرة للغرض الذي جرى من أجله . مما يترتب عليه تملك المستثمر الاجنبى جزءاً من الاستثمارات أو كلها في فرع معين فضلا عن المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبى بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في المجالات جميعها إلى الدولة المضيفة[٤].

١- الشركة العربية لمصا ئد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ١٩٩٧، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ١٧٧.

٢ - تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ - البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع – المجلد ٥٧ سنة ٢٠٠٤ ص ٨٤

٣ - د. محمد بسيوني - دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة – اطروحة دكتوراة – كلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٨٦

٤ - د . أحمد العثيم – الاستثمار الاجنبى المباشر في الوطن العربي – السعودية - مطبعة الرياض ٢٠٠٥ .

١-٣ - أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة من أهمها[٥]:

١-٣-١ - مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):

وتعد هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي, وبنسب متفاوتة, تتحدد على وفق اتفاق الشركاء، وبحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب, حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن ٤٩٪ من رأس مال المشروع, وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يجري اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ بحسبانها المصالح الحيوية والمهمة لاقتصادها المضيف, وعادة يكون تحقيق هذا الهدف عن طريق الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي, وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي[٦]. أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قد يجري في شراء المستثمر الأجنبي حصة من شركة وطنية قائمة ، أو قد تكون حصة المستثمر الأجنبي عبارة عن خبرة فنية أو معرفة تكنولوجية أو تقديم معلومات أو معرفة تسويقية وليس حصة من رأس المال على ان تمنح تلك الحصة للمستثمر الأجنبي حق المشاركة في ادارة المشروع[٧] .

١-٣-٢ - مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:

وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار, ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها, خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

٥- د. حسن خربوش, د. عبد المعطي رضا, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار زهران للنشر, عمان, ١٩٩٩,ص١٨٨.

٦- الشركة العربية لمصائد الأسماك ، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، مرجع سابق، ص ١٧٨

٧ - إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة «تجربة سابك» بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠١٠، ص ٢٧.

١ -٣ -٣ - الشركات المتعددة الجنسية:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، اذ تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، «ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة»[1].وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة[2].

ورغم ما يثار حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جدل واسع، وفي الاغلب كان ينظر إليها في الماضي بنظرة يشوبها الحذر والسلبية، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسي، فقد أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة، الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. فلقد ارتفعت نسبة هذا الاستثمار في المدة ١٩٨١ – ١٩٩٧م لمجموع التدفقات المالية للدول النامية من ١٣٪ إلى ٣٨٪[3]. وقد أخذت الدول النامية، بما فيها الدول العربية ، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات – بعد إدراكها لإيجابياته – وذلك عن طريق منحه مختلف الإمتيازات والإعفاءات، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، التي صدرت في الكثير من هذه الدول في السنوات الأخيرة، كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل لمدة محدودة، والتأكيد على عدم التأميم والمصادرة والحجز، وحماية منتجات المشروع من المنافسة الخارجية الضار. فضلاً عن تسارع هذه الدول إلى الدخول في اتفاقيات دولية، ثنائية وجماعية، لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات داخل أراضيها، بوصفها هي الضمانات الحقيقية التي تشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها،من دون تخوفه من تغيير الاتفاقيات والضمانات المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولة المضيفة، التي هي في الواقع عرضة للتعديل والتغيير، أو حتى الإلغاء بإرادة الدولة المنفردة، مما يجعلها غير كافية على تبديد مخاوف المستثمر الأجنبي، من احتمال تعرض استثماره في الدولة المضيفة للمخاطر.

١- د.عبد الله السلامة, الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية, بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية , وزارة الخارجية,السعودية - الرياض, ١٩, ص ١٧٤.
٢- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية, دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية, السعودية - الرياض . عام ١٩٨٩, ص٢٥.
٣- باسل البستاني, الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع بشأن تحسن مستويات المعيشة في دول المشرق العربي, اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا, الأمم المتحدة, ١٩٩٩, ص١٧.

١- ٤ -١- مؤشرات التنافسية العالمية Global Competitiveness:

- يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع ١٠٩ مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام ١٩٧٩م ومازال الكثير من دول العالم تعتمده بوصفه مقياساً عالمياً لمعرفة امكانية قيام الاستثمار في دول العالم ويتكون من مؤشرين فرعيين هما مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الاعمال التنافسية وسنتناول في بحثنا الآن مؤشر النمو للتنافسية لمعرفة وضع العراق وامكانيته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للداخل عن طريق هذا المؤشر العالمي .

١ – ٤ – ١ - مؤشر النمو للتنافسية Global Competitiveness:

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات لمدة تتراوح بين ٥- ٨ سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس[4]:

- المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستعملة،و كثافة استعمال خطوط الهاتف النقال، وعدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن ٥٠٪ من المؤشرات.
- المقياس الثاني: ويقيس أداء المؤسسات العامة عن طريق دراسة البيئة التشريعية ومقدار سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح ٢٥٪ من المؤشرات.
- المقياس الثالث: ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن ٢٥٪ من المؤشرات.

١ – ٤ - ٢ - مؤشر الأعمال التنافسية .

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

درجة الانفتاح الاقتصادي .

أداء القطاع المالي .

البنى التحتية .

التي سنتناولها في الصفحات القادمة من هذا المبحث .

٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦ م– الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (٢٠٠٧–٢٠١٤م)– العدد الفصلي الأول يناير، مارس ٢٠٠٧ م– ص٦.

المبحث الثاني

مؤشرات النمو الجاذبة للاستثمار الاجنبي في للعراق

٢ - ١ - المقياس الاول - الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا وتشمل :

٢ - ١ - ١ - الربط بشبكة الانترنت واستعماله في العراق.

عن طريق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء نجد أن استعمال الانترنت في العراق بلغت نسبة (٥,٩) في عام ٢٠٠٨ وهي نسبة ضئيلة جداً وكذلك الاحصاءات الدولية التي نجد عن طريقها تدني باستعمال الانترنت في العراق كما يبينها الجدول رقم (١) الذي سياتيبين عدد مستعملي عدد مستعملي الإنترنت في عام ٢٠١٠، وذلك باستعمال البيانات التي جمعها الاتحاد الدولي للاتصالات وإحصاءات عدد سكان البلدان. وتستمد المعلومات من الاستطلاعات أو من بيانات اشتراك الإنترنت ونلاحظ ان العراق يأتي بالمرتبة (٨٤) من مجموع (١٨٢) دولة في العالم وبنسبة استعمال بلغت (٥,٦٪) فقط من مجموع عدد السكان في العراق وهي نسبة ضئيلة جدا لا تشجع القيام بالاستثمار الاجنبي في العراق كونه جزء من المؤشر الاول لجذب الاستثمار الاجنبي لاسيماً ونحن على ابواب المنافسة العالمية ضمن منظمة التجارة العالمية .

جدول رقم (١)

عدد مستعملي الانترنت في العراق وبعض دول العالم حسب احصاءات عام ٢٠١١

ت	تسلسل الدولة عالميا	الدولة	عدد المستعملين للانترنت	نسبة المستعملين لمجموع السكان
١.	١	الصين	٤٥٦,٢٣٨٤٦	٣٤٪
٢.	٢	الولايات المتحدة الامريكية	٢٤٣,٥٤٢٨٢٢	٧٩٪
٣.	٣	الهند	١٢١,٠٠٠٠٠٠	١٠,٢٠٪
٤.	٤	اليابان	١٠٢,٠٠٠٠٠٠	٨٠٪
٥.	٧٢	اليمن	٢,٥٤٩٢٤٧	١٠,٨٥٪
٦.	٧٤	الاردن	٢,٤٠٣,٢٣١	٣٨٪
٧.	٨٢	انغولا	١,٧٠٤٢٨٧	١٠٪
٨.	٨٣	كوبا	١,٦٧٨٠٨٠	١٥٪
٩.	٨٤	العراق	١,٦٦١٦١٠	٥,٦٪
١٠.	١٨٠	ليبيريا	٢,٥٨٠	٠,٠٦٪
١١.	١٨١	تيمور الشرقية	٢,٤٢٥	٠,٠٢١٪

المصدر / Definitions of World Telecommunication/ICT Indicators March, ٢٠١٠, International Telecommunication Union, March ٢٠١٠. Accessed on ٣٠ September ٢٠١١

٢- ١- ٢ - عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة والمملوكة لدى الأُسر في العراق.

نلاحظ عن طريق البيانات الرسمية المتوفرة والصادرة من وزارة التخطيط ان عدد مستعملي الحاسوب في العراق بلغت نسبة (١٣,٧ ٪) فقط حسب توفر البيانات لعام ٢٠٠٨ وقد ازدادت هذه النسبة الى (١٨٪) عام ٢٠١٠[١]. وهو مؤشر جيد لكن بشكل عام هي نسبة متدنية جداً في الوقت الذي تشهد دول العالم تطورات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات وأصبح الكثير من الباحثين يسمي الفترة الحالية بعصر ثورة المعلومات او ما يسمى مجتمع المعلومات واعتبار المعلومات عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج ولها اثر مهم في تحديد كفاءة القطاعات الاقتصادية وفعاليتها المختلفة لذلك اتجهت معظم الشركات الاستثمارية إلى أتمتة نظمها من أجل التحكم بالكم الهائل من المعلومات الضرورية وضمان وصول هذه المعلومات بشكل دقيق وملائم إلى المستعملين بهدف استعمالها في عملية اتخاذ القرارات.

٢ - ١ -٣ - كثافة استعمال خطوط الهاتف النقال والهواتف الثابتة .

توفرت خدمات الاتصال والبريد في العراق في مرحلة مبكرة جداء، اذ ان شبكة الانترنيت قبل عام ٢٠٠٣ كانت متوافرة عن طريق المراكز أو عن طريق مودم الهاتف اما الاتصالات اللاسلكية كانت موجود ايضاً لكن لم يسمح باستعمالها إلا في نطاق ضيق في مجال القيادات فقط مستعملاً هواتف الثريا المرتبطة بالأقمار الصناعية. ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ الاتصالات اللاسلكية في العراق أصبحت ممكنة للجميع. ويوجد الآن الكثير من مزودي خدمة الاتصال والإنترنت عبر الأقمار الصناعية. ويبلغ عدد مشتركي خطوط الهاتف الأرضي في العراق حوالي (١,٥) مليون مشترك, أما مستعملي الهواتف المتحركة فيبلغ حوالي(١٤) مليون مستعمل وتقدم هذه الخدمة شركات عدة كما في الجدول رقم (٢) الاتي:

جدول رقم (٢)

اهم شركات الاتصال (النقال والأرضي) العاملة في العراق لغاية عام ٢٠١٣

ت	شركة الهاتف النقال		شركة الهاتف الارضي
١	اسيا سيل	١	الاتصالات والبريد.
٢	زين	٢	كلمات
٣	اتصالنا	٣	اتصالنا
٤	أمنية	٤	امنية
٥	كورك تيليكوم	٥	فانوس

المصدر / ويكيبيديا / الموسوعة الحرة / الصفحة الرئيسة / الاتصالات في العراق . على موقع الانترنت http://ar.wikipedia.org .

١- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء . العراق أرقام ومؤشرات , ٢٠١٢ ص١٢

٢ -٢ - المقياس الثاني - : مقياس أداء المؤسسات العامة عن طريق.

٢ - ٢ - ١ - دراسة البيئة التشريعية ودرجة سيادة القانون والنظام .

اتسم العمل الاداري في العراق ونتيجة لسيادة المركزية طوال اكثر من نصف قرن بظاهرة تعدد القوانين والتشريعات النافذة والمتداخلة في كثير من الاحيان . مما يترتب عليها اجراءات ادارية روتينية غاية في التعقيد والاطالة ويتسم بضياع الوقت والجهد وزيادة الكلف الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن ان نؤشر أية حالة نهوض تنموي في العراق اذا لم تتخذ الاجراءات كافة الكفيلة بأعادة النظر بالتشريعات والقوانين والتعليمات القديمة . ولتأسيس نظام ادارة سليم للدولة يجب ايجاد المؤسسات الدستورية الثابتة والحاكمة استناداً للدستور والذي تتحدد عن طريقه المبادئ القانونية العليا للبلد . وان من اساسيات سيادة القانون والنظام اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية , والتنفيذية , والقضائية) فالسلطة القضائية المستقلة والفاعلة هي المعنية بالدرجة الاساس حيث تضمن للدولة التوازن والأداء المنضبط ويعزز المسائلة والمشاركة والشفافية[١]. ونبين هذه الاهمية على وفق المخطط رقم(١) الاتي:

مخطط رقم (١)

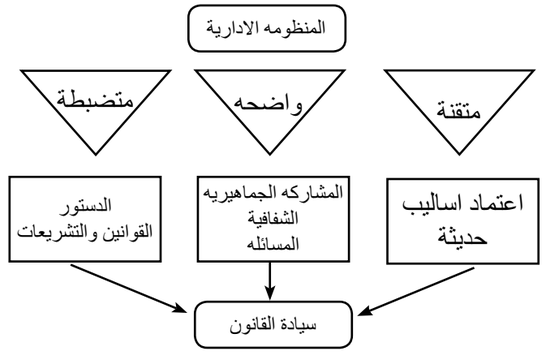

اعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذيه والقضائية

المصدر / د. كامل كاظم بشير الكناني , ارجوحة التنمية في العراق , دار الدكتور للعلوم , بغداد ٢٠١٣ , ط١ , ص٤٤٠ .

اما دولياً فتأتي قوة البيئة التشريعية وسيادة القانون والنظام في البلد عن طريق سيادة الدولة وقوتها بين المجتمع الدولي ومن المعروف ان العراق كان مقيداً في الفصل السابع من البند(١٣) من ميثاق الامم المتحدة والفصل السابع اختصاصه فيما يتخذ من اعمال في حالات

تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان..

١. د. كامل كاظم بشير الكناني , ارجوحة التنمية في العراق , دار الدكتور للعلوم , بغداد ٢٠١٣ , ط١ , ص٤٤٠ .

ووضع العراق تحت الفصل السابع عام ١٩٩٠ على وفق القرار (٦٧٨) نتيجة دخوله الكويت

ويفترض ان يخرج العراق من هذا الفصل بعد خروجه من الكويت . وقد كان العراق يواجه صعوبات كبيرة تجاه علاقاته الخارجية نتيجة هذه العقوبات الاقتصادية . وسعى جاهداً للخروج من البند السابع لتحقيق السيادة الوطنية الكاملة حتى تحققت بمنتصف عام ٢٠١٣ اذ اصبحت نقطة تحول ايجابية في المسار الاقتصادي والقانوني والسياسي في البلد وترتبت عليه مجموعة امتيازات لعل من اهمها الاتي:

١. تحرر العراق من الوصايا الدولية واستعادة السيادة الكاملة .
٢. حق العراق بالتصرف بامواله جميعها المودعة بصندوق حماية الاموال العراقية بموجب قرار مجلس الامن الدولي (١٤٨٣)
٣. امكانية استيراد السلع والمواد المختلفة وتصديرها وممارسة النشاط التجاري من دون الاستعانة بوسيط دولي .
٤. اتاح للعراق امكانية ان يكون محطة للشركات الاستثمارية العالمية بعد زوال العقوبات المفروضة عليه .
٥. امكانية فتح مصارف جديدة وفروع في مختلف دول العالم وفتح اعتمادات مستندية تساعد على الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص .
٦. اتاح للعراق امكانية الانضمام للكتلة الاقتصادية والتجارية العالمية .

ومن الواضح لنا انه لا يقرر اي مستثمر اجنبي ادخال امواله الى ايه دولة ومن ضمنها العراق بغية استثمارها مالم يشعر بالاطمئنان على امواله من الاخطار التجارية وغير التجارية. وهذا الاطمئنان لا يتحقق بمجرد تشريع قانون ما مثل قانون الاستثمار العراقيً و لا يتحقق بالغاء قانون من القوانين المعرقلة وانما يتحقق الاطمئنان عن طريق تفاعل اقتصادي وسياسي وقانوني يوفر للمستثمر الاجنبي الطمأنينة على امواله ويقوم بتوفير مناخ جيد للاستثمار بالنسبة له[١].

١- د . كرم فاضل سعيد قصير, قضية المعوقات التشريعية والإدارية التي تحول دون

٢ - ٢ - ٢ - درجة الفساد والبيروقراطية .

الفساد الإداري سلوكيات منحرفة يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري او خارجه تؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء كان ذلك باسلوب فردي أو جماعي لذلك يؤدي هذا الفساد إلى تعطيل مسيرة التنمية والاصلاح الاقتصادي[١]. وبالتالي ينعكس سلبًا على جذب الاستثمار الاجنبي للبلد اذ توجد مؤشرات عالمية تبين نسبة الفساد في كل بلد والذي تعتمده الشركات الاجنبية لاختيار المناطق الاستثمارية بحسب شفافية البلدان ودرجة محاربتها للفساد . فمنذ العام ١٩٩٥ والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً(CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم بحسب درجة الفساد في البلد. وتعرف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية. وفي عام 2003 غطى المسح ١٣٣ بلد، وفي 2007 ازداد الى (١٨٠) بلد. ويبين المؤشر درجات عدة والأعلى من ١٠ تعني الاقل فساداً والدرجة الأقل من ١ الاكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. وفي الجدول الاتي نبين اعلى درجات الفساد الموجودة في العالم ومن المؤسف ان العراق يأتي بالمرتبة ١٧٨ من ١٨٠ دولة تعاني من الفساد في عام ٢٠٠٨. اما تقرير ٢٠١٢ فشمل (١٧٤) دولة ويبين ان الصومال في المركز الاخير ايضاً فضلاً عن افغانستان مما يدل على ان هذه الدول هي أكثر دول العالم تعاني من الفساد . اما العراق فيأتي في الترتيب ١٦٩. وهو بتحسن نسبي اذ انتقل الى التصنيف ١٦٩ من مجموع ١٧٤ وتحسنت مؤشرات مدركات الفساد من (١,٣) عام ٢٠٠٨ الى (١,٨) عام ٢٠١٢ كما مبين في الجدول رقم (٣) الاتي . وهو نتيجة محاربة الفساد في الاجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة كافة ويعد خطوة اولى لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد .

الجدول رقم (٣) يبين اعلى درجات الفساد في العالم للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٢

التصنيف ١٨٠/٢٠٠٨	البلد	٢٠٠٣ ١٠-٠	٢٠٠٤ ١٠-٠	٢٠٠٥ ١٠-٠	٢٠٠٦ ١٠-٠	٢٠٠٧ ١٠-٠	٢٠٠٨ ١٠-٠	التصنيف ١٧٤/٢٠١٢	٢٠١٢ ١٠٠-٠
١٧٦	افغانستان	–	–	٢,٥	–	١,٨	١,٥	١٧٤	٠,٨
١٧٨	العراق	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٩	١,٥	١,٣	١٦٩	١,٨
١٧٨	ميانمار	١,٦	١,٧	١,٨	١,٩	١,٤	١,٣	١٧٢	١,٥
١٨٠	الصومال	–	–	٢,١	-	١,٤	١,٠	١٧٤	٠,٨

الجدول من عمل الباحث استناداً الى بيانات منظمة الشفافية العالمية

www.transparency.org،

١- ٤ -٢ - مؤشر الأعمال التنافسية Microeconomic competitiveness

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفزات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم التي تتمحور حول درجة تطور قطاع الاعمال والمناخ الاستثماري في البلد وتستند هذه المؤشرات الرئيسة الى عوامل عدة يجري تحليلها على وفق البيانات التي تحدث باستمرار لمعرفة امكانية الدولة المعنية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه المؤشرات هي :[2].

١-٤- ٢ -١ - درجة الانفتاح الاقتصادي في العراق.

الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي . فهناك علاقة ايجابية كبيرة بين حجم التجارة الخارجية لاسيما صادرات الدولة وبين الاستثمار الاجنبي المباشر ويعزو ذلك الى ان ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الاجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية مختلفة من العالم وتتمتع بنشاط متنام في مجال التصدير وبالتالي تحقيق عوائد مرتفعة من الدخل[٢] . اما في المخطط رقم (١) الاتي. فيتبين ان ٩٩,٧٪ من النسيتها جذب جال له ميس

٢- () المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– تقرير التنافسية– مرجع سابق– ص٦–٧.

دخول رؤوس الاموال الاجنبية في الأسواق العراقية ,بحث القي في المؤتمر القانوني السنوي الثالث لكلية القانون/الجامعة المُستنصرية المُنعقد في شهر نيسان لسنة ٢٠١٠ . نشر في مجلة الحقوق العدد ١٠ لسنة ٢٠١٠.

١- حميد رشيد ، عبد الوهاب ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في موقع اسلام اون لاين، آذار، ٢٠٠٥م: http:www.Islam online .org/Iraqi- writer

المخطط رقم (٢)

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء / التقرير السنوي للصادرات ٢٠١١ ص ٥

١ – ٤ – ٢ – ٢ - أداء القطاع المالي في العراق .

تحظى الأسواق المالية في اقتصاد أي بلد بأهمية حاسمة بالنسبة لتنميته الشاملة. وتعمل الأجهزة المصرفية وأسواق الأوراق المالية على تعزيز النمو، وهو العامل الرئيسي في الحد من الفقر. وتتيح النظم المالية القوية معلومات موثوقة ويسهل الوصول إليها، وهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف المعاملات، و تخصيص الموارد ويعزز النمو الاقتصادي. ويجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد [١]. وبسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فإن توليد السيولة العامة في الاقتصاد تأتي بشكل اساس من تنقيد (تحويل) الايرادات النفطية بالدينار العراقي وعلى هذا الاساس فأن درجة نقدية الاقتصاد تعد مرتفعة او ما يطلق عليه بالعمق النقدي الذي هو عبارة عن نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي اذ يقدر بحوالي (٤٠٪) في عام ٢٠٠٨ الان أن المشكلة الرئيسة تتمثل بالعمق المالي للبلاد أي نسبة رؤوس اموال الشركات المساهمة او القيمة السوقية للاوراق المالية الى الناتج المحلي الاجمالي التي مازالت لا تتعدى نسبة(٢٪) في احسن الاحوال فضلا عن ذلك نجد أن نشاط التمويل الحكومي عبر الموازنة العامة هو الغالب عن طريق اوجه الانفاق كافة وبنسبة تزيد عن (٧٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي وان المتبقي من التمويل يقع ضمن حصة الافراد او السوق وهو مترشح ايضاً من تأثيرات النشاط الاقتصادي العام للدولة في اغلب الاحيان [٢]. مما تقدم نجد ان اداء القطاع المالي في العراق بشكل عام مرتبط بزيادة نسبة رؤوس اموال الشركات وزيادة القيمة السوقية للأوراق المالية فضلا عن ادارة النشاط الحكومي وتوجيهه والموازنة العامة للدولة بما يوفر الفرص لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى داخل العراق وبالتالي زيادة نسبة رؤوس الاموال الاجنبية اذ مازالت متدنية جدا فقد بلغت لنهاية عام ٢٠١١ (٩,٠٦) مليون دولار فقط[٣]. وهي نسبة ضئيلة لا تعكس الرغبة في جذب هذا النوع من الاستثمار في العراق .

١ – البنك الدولي , البيانات , القطاع المالي, وعلى الموقع الرسمي للبنك http://:data org.albankaldawli

٢ – د.مظهر محمد صالح قاسم , مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق , سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي العدد١٩ , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٠ , ص ١٠٣ ,

٣ - تقرير الاستثمار العالمي٢٠١٢ (الانكتاد) .بحوث الضمان ٢٨ .

١ – ٤ – ٢ – ٣ – البنى التحتية .

تعد البنى الارتكازية الاساسية بجانبيها الفني و المجتمعي من الركائز الاساسية التي يستند عليها الاقتصاد الوطني في ادائه الوظيفي اذ لا يمكن تصور فعل اقتصادي من دون توفر خدمات الماء والكهرباء والطرق والجسور والصرف الصحي وكذلك الخدمات الاجتماعية من التربية والتعليم ومؤسسات الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية وهي من ضرورات تكوين البيئة الملائمة والمؤثرة في تنشيط الفعاليات الاقتصادية في أي حيز مكاني بالبلد وهي في الوقت ذاته تجذب الاستثمار الاجنبي وبشكل كبير في حال توافرها. واذا كان العراق قد حقق في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من بناء قطاع خدمات كفؤ وقادر على النهوض بتوفير الخدمات المطلوبة للسكان والنشاطات الاقتصادية الاخرى حتى عد من افضل دول المنطقة في تقديم الخدمات انفة الذكر الا ان الظروف اللاحقة من حروب وحصار في اثناء مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات ولغاية ٢٠٠٣ الاحتلال الامريكي للعراق كانت لها نتائج سلبية متدرجة تصاعدية على قطاع الخدمات وبشكل مستمر[١]. وحتى بعد الاحتلال الامريكي فنجد ان البنى التحتية الاساسية غير كافية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق وكما يبين الجدول الاتي : .

الجدول رقم (٤)

نسبة الحرمان من البنى الاساسية في العراق ودليل مستوى المعيشة لسنة ٢٠١١

المحافظة	البنى التحتية ٪	قطاع الصحة ٪	دليل مستوى المعيشة ٪
نينوى	٥٥,٣	٢٨,١	٣٣,٥
بغداد	٣٤,٣	٢١,٠	١٧,٨
البصرة	٦٦,٤	٢٧,٧	٢٦,٣
الانبار	٤٨,٢	١٥,٨	١٠,٣

١- د. كامل كاظم بشير الكناني , ارجوحة التنمية في العراق , دار الدكتور للعلوم , بغداد ٢٠١٣ , ط١ , ص٢٢٥ – ٢٢٨ .

ميسان	٨٧,٩	٥٣,١	٥٥,٨
العراق	٥٢,٨	٢٦,٨	٢٧,٩

الجدول من اعداد الباحثين/ استناداً الى الجهاز المركزي للاحصاء / العراق ارقام ومؤشرات ص ٣٠ لعام ٢٠١٢

من الجدول المذكور انفاً يتبين لنا ان العراق بشكل عام لا يمتلك البنى التحتية الاساسية الكافية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر كما تقدم ذكره . اذ يمكن ملاحظة ذلك مما يمتلكه من البنى التحتية المتوافرة التي لاتتعدى بنسبة (٤٧,٢٪) اما نسبة الحرمان فهي (٥٢,٨ ٪) وهي نسبة كبيرة جدا ولا تشجع الشركات الاجنبية على الاستثمار.

اذ تعد تكاليف تتحملها الشركات الاجنبية المستثمرة كونها غير متوافرة في العراق وهي ضرورية جداً بالنسبة التي سبق ذكرها . وتعد محافظة ميسان من افقر المحافظات من حيث المحرومية من البنى التحتية اذ بلغت نسبة (٨٧,٩ ٪) اي لاتتوافر الخدمات والبنى التحتية سوى بنسبة (١٣,١ ٪) فقط وهي نسبة كبيرة لاتشجع على جذب الاستثمار الاجنبي اطلاقاً . وتعد محافظة بغداد الافضل . في حين تأتي محافظة الانبار في الدرجة الثانية من حيث توفر البنى التحتية . اما قطاع الصحة فنجد ان نسبة المحرومية بلغت اعلى في محافظة ميسان ايضا اذ بلغت نسبة (٥٣,١٪) وافضل المحافظات هي الانبار اذ بلغت نسبة المحرومية (١٥,٨٪) فقط . وتأتي محافظة بغداد في المرتبة الثانية بنسبة (٢١,٠٪) اما على مستوى العراق فنسبة المحرومية من الخدمات الصحية (٢٦,٨٪) وهي نسبة كبيرة نسبيا في حين يشير دليل مستوى المعيشة ان محافظة ميسان الافقر من بين المحافظات اذ بلغت نسبة المحرومية وانخفاض مستوى المعيشة (٥٥,٨٪) اما افضل محافظة فهي الانبار بنسبة محرومية بلغت (١٠,٣٪) فقط. وتأتي محافظة بغداد في المرتبة الثانية. اما دليل مستوى المعيشة بالنسة للعراق فتبلغ (٢٧,٩٪) وهو خير دليل على ان العراق يعاني من توافر الخدمات والبنى التحتية الاساسية الجاذبة للاستثمار الاجنبي للعراق . ممايتطلب جهوداً اكبر لتهيئة العوامل الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار .

الاستنتاجات

لقد توصل الباحثان لمجموعة من الاستنتاجات ومن اهمها :-

١. ان نسبة استعمال الانترنت ضئيلة جدا في العراق اقل من (٦٪) فقط . من مجموع السكان في العراق وهي نسبة لا تجذب الشركات الاستثمارية للعراق على وفق مؤشر الاهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا

٢. ان عدد مستعملي الحاسوب ضئيلة جدا بنسبة (١٨٪) فقط من مجموع سكان العراق على وفق بيانات وزارة التخطيط .

٣. ان وجود الفساد الاداري والمالي داخل المؤسسات على وفق بيانات منظمة الشفافية العالمية وبترتيب العراق الدولة رقم (١٧٢) من مجموع ١٧٤ دولة في عام ٢٠١٢ ينعكس سلبا على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق.

٤. ان اداء القطاع المالي في العراق بشكل عام مرتبط بزيادة نسبة رؤوس الاموال والشركات وزيادة القيمة السوقية للاوراق المالية .

٥. ان الحروب واحتلال العراق وتدهور الوضع الامني انعكس سلبا على تقديم الخدمات وتوفير البنى التحتية الاساسية. حتى اصبحت نسب عالية جدا من المحرومية وعدم توفر البنى التحتية تصل الى (٨٧,٩٪) كما في ميسان وافضلها نسبة محرومية هي (١٥,٨٪) كما في الانبار لعام ٢٠١١ . وهي من اهم العوامل الجاذبة للا ستثمار الاجنبي المباشر للعراق في حال توفرها.

التوصيات

وفق ماتقدم من استنتاجات وضع الباحثان مجموعة من التوصيات التي تسهم في جذب الاستثمار الاجنبي للعراق على وفق مؤشرات التنافسية العالمية ومن اهمها .

١. الاهتمام بالجانب التقني والمعلوماتي وتوفير خدمة الانترنت في مختلف المناطق في العراق عن طريق المراكز المتخصصة والمنتديات في الوقت الذي يجب ان تخفض كلفة الاشتراك بالانترنت .

٢. توجيه مراكز التدريب التقني والمعلوماتي بضرورة التكثيف من عقد الدورات التقنية وتخفيض اجرة الاشتراك بها التي تشجع المشارك على اقتناء الحاسبة وبالتالي ربطها بالانترنت. ويكون ذلك بالتنسيق مع هيئة الاعلام والاتصالات سواء تنفيذ الدورات او الاعلان عنها في القنوات الفضائية .

٣. ضرورة التنسيق بين هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية ومنظمات المجتمع المدني لتثقيف المجتمع لمحاربة الفساد بكل اشكاله وعدم الخضوع له والتسليم للفاسدين . ويكون عن طريق لجان مشتركة تعمل في جميع المحافظات وبكل المستويات بالتثقيف سواء في الوظيفة او بين افراد المجتمع .

٤. الاهتمام بالقطاع المصرفي وسوق الاوراق المالية واعطاء الحرية الكافية للتداول وتوسيع عمل الاسواق المالية في المحافظات والتركيز على الجانب الاعلامي وتثقيف المجتمع بأهمية الاستثمار في سوق الاوراق المالية . ويعتمد ذلك على ادارة سوق العراق للاوراق المالية .

٥. الاهتمام من جانب الدولة بتوفير الخدمات كافة(الصحية والتعليميةوالثقافيةوالاجتماعية) وكذلك الاهتمام في تهيئة البنى التحتية المدمرة وانشاء الجديدة منها حسب حاجة المجتمع

وحاجة المستثمرين الاجانب المؤمل جذبهم للعراق

المصادر

أ- الكتب

١- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل - ٢٠٠٢ .

٢- شاكر محمد ذياب، ما العولمة. بغداد - مطبعة بغداد - ٢٠٠٤،

٣- - د . أحمد العثيم – الاستثمار الاجنبى المباشر في الوطن العربي – السعودية - مطبعة الرياض ٢٠٠٥ .

٤- د. حسن خربوش, د. عبد المعطي رضا, الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق, دار زهران للنشر, عمان, ١٩٩٩,

٥- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء . العراق أرقام ومؤشرات , ٢٠١٢

٦- د. كامل كاظم بشير الكناني , ارجوحة التنمية في العراق , دار الدكتور للعلوم , بغداد ٢٠١٣ , ط١.

٧- د.مظهر محمد صالح قاسم , مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق , سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي العدد١٩ , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٠

ب - الاطاريح الجامعية والبحوث واوراق العمل المنشورة

١. الشركة العربية لمصا ئد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ١٩٩٧،

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ١٧٧.

٢. تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبى المباشر خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ - البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الرابع – المجلد ٥٧ سنة ٢٠٠٤ ص ٨٤

٣. د. محمد بسيوني - دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة – اطروحة دكتوراة – كلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٨٦

٤. الشركة العربية لمصائد الأسماك ، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، مرجع سابق، ص ١٧٨.

٥. إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠١٠،

٦. د.عبد الله السلامة, الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية, بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية , وزارة الخارجية,السعودية - الرياض, ١٩٩٩ .

٧. الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية, دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية, السعودية - الرياض . عام ١٩٨٩,

٨. باسل البستاني, الاقتصاد السياسي للفقر, ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع بشأن تحسن مستويات المعيشة في دول المشرق العربي, اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا, الأمم المتحدة, ١٩٩٩,

٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦ م - الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (٢٠٠٧-٢٠١٤م)- العدد الفصلي الأول يناير، مارس ٢٠٠٧ م

١٠. د . كرم فاضل سـعيد قصير, قضية المعوقات التشـريعية والإدارية التي تحول دون دخـول رؤوس الاموال الاجنبية في الأسـواق العراقية ,بحث القي فـي المؤتمر القانوني السـنوي الثالث لكلية القانون/الجامعة المُستنصرية المُنعقد في شـهر نيسـان لسـنة ٢٠١٠ . نشر في مجلة الحقوق العدد ١٠ لسنة ٢٠١٠.

١١. تقرير الاستثمار العالمي٢٠١٢ (الانكتاد) .بحوث الضمان ٢٨ .

ج – المصادر باللغة الانكليزية

1 - Definitions World of Telecommunication/Indicators ICT, March 2010. ,2010 International Telecommunication Union, March 2010. ,2010
Accessed on 30 September 2011

د - البحوث والتقارير الدولية المنشورة على مواقع الانترنت

١. حميد رشيد ، عبد الوهاب ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور في موقع اسلام اون لاين، آذار، ٢٠٠٥م: http:www.Islam online .org/Iraqi- writer

٢. البنك الدولي , البيانات , القطاع المالي, وعلى الموقع الرسمي للبنك http://data. albankaldawli.org

التحديات التي تواجه عملية الاستثمار في العراق

أ.د. فلاح حسن ثويني

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

مقدمــة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت بعد عام ٢٠٠٣ من أجل تكوين بيئة اقتصادية راسخة اســتنادا إلى المتاح من الموارد البشرية والمالية ، ظل القطاع الاستثماري في العراق يعاني مــن تحديات عديدة كما هو الحال في الكثير مــن القطاعات الاقتصادية أعاقت هذه التحديات دفع مســيرة عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام بفعل المناخ الاستثماري غير الجاذب المتولد عن الظروف والعوامل السياسية والأمنية التي تشكل المدخل الرئيس لكل نشاط اقتصادي مما ترتب عليه فقدان الكثير من الفرص الاستثمارية التنموية .

وتهدف هذه الدراســة إلى تحديد أهم العوامل والمتغيرات التي تمثل تحديات يواجهها نشــاط الأعمال في العراق عن طريق البحث في عدد من المعايير أو المؤشرات التي توضح مكامن القوة والضعف في الاقتصاد في الجوانب التي ترتبط بســهولة أو بصعوبة ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشــاطاتها عن طريقالمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال الذي يتكون من مؤشرات فرعية هي : مؤشر تأسيس المشروع ، ومؤشر استخراج الإجازات،و مؤشر تسجيل الممتلكات ، و مؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار،و مؤشر الحصول على الكهرباء ، ومؤشــر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ، ثم ما يترتب على ذلك من نشاط اقتصادي جاذب أو طارد للعمليات الاستثمارية .

وتتضمن الدراســة ثلاثة محاور ، الأول يبحث في أهم المشاكل والعقبات التي تواجه عملية الاســتثمار بشــكل عام مع الإشــارة إلى الوضع العراقي ، والثاني يبحث في مؤشرات بيئة الأعمــال ، والثالث يبحث في تطبيق تلك المؤشــرات على بيئة الأعمال في العراق وحصيلة نتائجها التي تبين وضع العراق بالمقارنة مع البلدان العربية والأجنبية .

المحور الأول: العقبات التي تواجه عملية الاستثمار

تتركز هذه التحديات في المشـــاكل والعقبات التي ترتبط بالعملية الاســـتثمارية سواء من البلد المستضيف للاستثمار أو من المستثمرين أنفسهم وللعوامل والأسباب كافة التي يمكن إيجازها على العموم بالاتي [١]:

١- التحديات الاقتصادية : التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية ، وتشمل :

- الفلســفة الاقتصادية للدولة ، أي النهج الاقتصادي المتبع ، هل يعتمد على آليات الســوق الحرة أم هناك تدخل من الحكومة (أهمية كل من القطاع الخاص والقطاع العام في النشاط الاقتصادي)[٢] ، والدستور العراقي يؤكد أن الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده ، وتنويع مصادره ، وتشجيع القطـــاع الخاص وتنميته ، وإن الدولة كذلك تكفل تشـــجيع الاســـتثمارات في القطاعات المختلفة [٣] .

- مقدار الاستقرار الاقتصادي والمالي ، وإجراءات السياسات النقدية والمالية والتجارية التي قد تتقاطع في أحيان معينة مع السياسة الاستثمارية فيما يتعلق بأسعار الفائدة وتعدد أسعار الصرف وانخفـــاض قيمة العملة المحلية والضرائب والرســـوم الكمركية والتخصيصات الاستثمارية وغيرها من العوامل التي تشكل حاجزا أو عائقا أمام عملية الاستثمار .

- القيـــود المفروضة على تحويل الأرباح أو راس المال للخارج والتدخل في تحديد أســـعار السلع والخدمات .

والمعروف أن العراق لم تكتمل فيه سياســـة اقتصادية عامة تنصهر وتندمج فيها السياســـات الاقتصادية الفرعية كالسياســـة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية ...الخ من السياسات ، بحيث تســـتطيع هذه السياسة الاقتصادية الشاملة أن تحدد أهدافاً واضحة لها ثم تقلل أو تخفف من التعارض الذي يحصل بين السياســـات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تقليل التكاليف التي قد يتعرض لها ومن ضمنها فقدان الفرص الاستثمارية التي تسهم في التنمية .

---

١) انظر :
- ج . بيرغسمان . ز.شين . الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية : الانجازات والمشكلات . مجلة التمويل والتنمية . ع 4 . ديسمبر 1995. imf . ص8.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ، العدد ٧ ، ١٩٨٨ ، الكويت ، ص ١١ .
- Dani Rodrik , Policy uncertainty and private investment in developing countries , Journal of Development Economics 36 (1991) 229-242. North-Holland .
- ادريانو بينايون ، العولمة نقيض التنمية ، ترجمة جعفر علي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩٠ .
٢) بول هولدين ، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،واشنطن ، ص٨ ، ١٨
٣) - دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥ . المادة (25)و المادة (٢٦) .

على سبيل المثال تعمل السياسة النقدية على تحقيق استقرار مقبول في المستوى العام للأسعار وأسعار صرف الدينار العراقي عن طريق المزاد اليومي لبيع وشراء العملات الأجنبية الذي بلغت مبيعاته للإيفاء بمتطلبات القطاع الخاص أكثر من ٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ ، كذلك عن طريق تخفيض ســـعر فائـــدة البنك لأكثر من مرة حتى وصل إلى ٦ ٪ في العام نفســـه، وتخفيض معـــدلات التضخم إلى ٦,١ ٪ للعام ذاته [٤] ، وكلها إجراءات تعمل على تحســـين وتشـــجيع البيئة الاســـتثمارية ، لكن يبقى عمل وإجراءات السياســـات الاقتصادية الأخرى ضرورياً من أجل تكاملها .

٢- التحديات الهيكلية : التي تتعلق بالبُنية الاقتصادية للدولة من حيث :-

- ضعف الهياكل والبُنية التحتية الأساســـية والمتمثلة بخدمـــات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ والمطارات والطاقة بمختلف أنواعها لاسيما الطاقة الكهربائية والمياه وغيرها بفعل عدم استكمال متطلباتها وكذلك ما تعرضت له من تدمير في العقود الماضية . و ذلك الأمر سيجعل من تكلفة الاستثمار عالية في حالة القيام به وبالنتيجة انخفاض العائد الاستثماري ، ويكاد العراق يعاني من نقص في معظم هذه العوامل.

- ضعف أســـواق رأس المال : التـــي تؤدي عملاً مهماً في الوســـاطة المالية ونقل الأموال من عارضيها إلى طالبيها أي من المدخرين إلى المســـتثمرين ، ســـواء كانت المؤسســـات المالية الوســـيطة مصرفية أم غير مصرفية وهذا الأمر يعد عقبة كبيرة أمام المشـــروعات الاستثمارية التي تعاني من نقص واضح في التمويل ، وهنا يسهم ضعف هذه الأسواق في إعاقة الاستثمار المباشر وغير المباشر.

وفـــي العراق فان الجهاز المصرفي الذي يتكون من ٥٧ مصرفا ، منها ٧ حكومية والأخرى خاصة ، وأيضا سوق العراق للأوراق المالية والمؤسسات الأخرى كشركات التأمين وشركات الاســـتثمار المالي، لازالت لم تؤد عملها المطلوب في الوساطة المالية لعوامل وظروف تعود لهذه المؤسســـات ذاتها، وعوامل أخرى قد تكون خارج إمكاناتها وقدراتها المادية والبشـــرية والتنافسية فضلا عن هامشية النشاط الاقتصادي الذي انعكس على أداء معظم هذه المؤسسات ، على ســـبيل المثال بلغت نســـبة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية ٨,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نســـبة تعد منخفضة قياسا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، وبلغ صافي الاســـتثمار الأجنبي في ســـوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠١٢ ما يعادل ملياري دولار فقط [٥] .

٤- البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، المديرية العامة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٢ .
٥- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٢ .

٣- التحديات القانونية : والتي تتمثل في :

- عدم استقرار التشريعات التي تنظم النشاط الاستثماري ، وازدياد حالات التعديل والتغيير فيها مما يشكل عنصر عدم تأكد لدى المستثمر المحلي والأجنبي .
- على الرغم من وجود قوانين خاصة بالاستثمار في عدد من الدول ، إلا أن عدم شموليتها أو عدم وضوح مضمونها يخلق نوع من الارتباك في عملية تفسيرها مما يزيد من المشاكل القانونية والإدارية .
- تفرَض بعض القوانين والتشريعات قيود على الاستثمارات لاسيما الأجنبية منها ، فيما يتعلق بالتملك أو الحيازة للأراضي والعقارات المحلية ، أو فيما يرتبط بتخصيص قطاعات محددة للاستثمار .

ويمثل القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتة الأساس القانوني للنشاط الاستثماري في العراق والكثير من المختصين يعّدون قانون الاستثمار العراقي من القوانين المهمة على صعيد المنطقة وفيه من عناصر الجذب الاستثماري الكثير ، فضلا عن وجود الكثير من القوانين والتشريعات التي تدعم وتعزز النشاط الاستثماري مثل قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ ، وقانون الشركات رقم ٢١ و ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وغيرها من القوانين ((١)).

٤- التحديات الإدارية أو التنظيمية : وتتضمن :

- تعدد واختلاف الجهات المشرفة على الاستثمار وضعف التنسيق بين هذه الجهات ومن ثم تعدد جهات اتخاذ القرار .
- الإجراءات الحكومية الروتينية المعقدة التي ترتبط بمنح الإجازات الاستثمارية والتكاليف المادية والزمنية التي تستغرقها .
- ضعف كفاءة وخبرات بعض إدارات الاستثمار والعاملين فيها في إدراك وإنجاز ما تتطلبه عملية الاستثمار وانعكاس ذلك الأمر على جذب الاستثمارات .

وفي العراق فإن الهيئة الوطنية للاستثمار((٢)) ، التي تأسست في عام ٢٠٠٦ استنادا إلى

١- الخارطة الاستثمارية للعراق ، هيئة الاستثمار الوطنية .
٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر في :
- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .
- نظام الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ .
- الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار الوطنية www.Investpromo.gov.iq.

قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ التي باشرت أعمالها الفعلية في ٢٠٠٨/١/١ على وفق نظام الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ هي الجهة الرسمية الراعية للنشاط الاستثماري في العراق ، عن طريق أربع دوائر هي الدائرة الإدارية والقانونية و الدائرة الاقتصادية و دائرة النافذة الواحدة و دائرة الأعلام و الترويج والعلاقات العامة .

إذ تؤدي الهيئة مهامها عن طريق النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وفي هيئات استثمار المحافظات بتقديم خدماتها لتسهيل عملية منح إجازة الاستثمار عن طريق استمارة طلب الإجازة وتخصيص الأرض والحصول على الإعفاءات الضريبية وتسهيل دخول وخروج وإقامة المستثمرين والعاملين معهم . وأيضا عن طريق تحديث الخارطة الاستثمارية التي تعرض الفرص الاستثمارية موزعة جغرافيا على المحافظات ونوعيا بحسب القطاعات الإنتاجية والخدمية. وإعداد دليل المستثمر الذي يوفر المعلومات اللازمة لتسهيل إجراءات دخول المستثمرين إلى العراق والتمتع بمزايا وتسهيلات قانون الاستثمار ويشرح البيئة الاستثمارية والإجراءات المتبعة لتسجيل الشركات وبدأ عملها داخل العراق ، وكذلك تعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بما يضمن تمليك الأرض للمستثمرين الوطنيين والعرب والأجانب للمشاريع السكنية وذلك بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ وتعديل نظام رقم ٧ الذي ينظم نسب إيجار الأراضي المستثمرة في القطاعات المختلفة.

٥ – التحديات السياسية والاجتماعية : وتشمل

- عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يترتب عليه من تبعات تتعلق بالفساد الإداري والمالي .
- القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية والدينية التي تتعارض في أحيان معينة مع بعض أوجه النشاط الاستثماري .

٦- التحديات المتعلقة بالمستثمرين : قد تتوافر البيئة أو المناخ الاستثماري الملائم، إلا أن المشكلة قد تتعلق بالمستثمر ذاته وتتضمن :

- ضعف المقدرة الاستثمارية ، الإدارية والمالية لدى المستثمر .
- عدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المطلوبة للمشاريع الاستثمارية .
- التركيز على الاتجاه الربحي قصير الأجل .
- ضعف القدرات التسويقية للمستثمرين .

والتحديات في الفقرتين السابقتين ٥ و ٦ يؤكدان حضورهما ووجودهما بشدة في العراق .

المحور الثاني : مؤشرات بيئة الأعمال

من أجل التعرف على درجة إمكانية وجود المعوقات والتحديات السابقة الذكر التي يواجهها النشاط الاستثماري في العراق ومقارنتها مع بلدان أخرى ، تجري الاستعانة بمؤشرات ممارسة الأعمال التي تصدر عن البنك الدولي ، التي توضح سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عندما تقترب من الحد الأعلى للأداء ، وفي الوقت نفسه توضح صعوبات ممارسة الأعمال لنشاطاتها ومشاكلها عندما تبتعد عن الحد الأعلى للأداء ، وذلك في أكثر من ١٨٥ بلداً في العالم من ضمنها العراق عن طريق المؤشر العام المركب لسهولة أداء الأعمال الذي يتكون من مؤشرات فرعية هي : مؤشر تأسيس المشروع ، مؤشر استخراج الإجازات، مؤشر تسجيل الممتلكات ، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار،و مؤشر الحصول على الكهرباء ، ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء ، وهذه المؤشرات تُعد استنادا إلى إجراءات تحدد وفق متغيرات كل مؤشر وهذه المؤشرات تتمثل في الآتي [١].

١ - بدء النشاط التجاري أو تأسيس المشروع :

وهذا المؤشر يوضح جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله ، فضلاً عن الوقت والكلفة اللازمين و شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج الإجازات والتصاريح اللازمة كافة ، واستيفاء الإثباتات أو البيانات المطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة التي تتعلق بالشركة والموظفين

٢ - إستخراج إجازات البناء

وتشمل الإجراءات للحصول على المستندات جميعها المتعلقة بالمشروع المعني وتقديمها على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع إلى الأجهزة المختصة ، والحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة كافة ، فضلاً عن طلب عمليات المعاينات الضرورية وإتمامها. ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً الإجراءات المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي وخط الهاتف الأرضي. ويجري كذلك احتساب الإجراءات اللازمة جميعها لتسجيل الملكية حتى يمكن استعمالها كضمانة أو لأغراض نقل الملكية إلى كيان آخر.

١- ٨) – للمزيد من التفاصيل انظر :
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ ، البنك الدولي ، ٢٠١٤ .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت . .www.dhaman. org
- World Bank, http:// doingbusiness.org/data/distance-to-frontier .

٣- الحصول على الكهرباء

ويتضمن هذا المؤشر إجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على العقود معها، عمليات الكشف والتصاريح الضرورية كافة من الهيئات الأخرى، فضلاً عن أعمال التوصيل الخارجية والنهائية . وتقسم عملية الحصول على توصيل الكهرباء إلى إجراءات مختلفة ويحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء .

٤- تسجيل الممتلكات

تتمثل هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية ، كنسخة من سند ملكية البائع عند الضرورة، عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ثم نقل سند الملكية إلى اسمها ـ أي المشتري ـ حتى يمكنها استعمال العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.. وتُعد هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استعمال هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

٥ - الحصول على الائتمان

ويمثل هذا المؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات عن طريق مجموعة واحدة من المؤشرات، وتبادل المعلومات الائتمانية عن طريق مجموعة أخرى . و تنظر المجموعة الأولى من المؤشرات في درجة وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، في حين تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومقدار توفّرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.

٦- حماية المستثمرين

ويمثل سبل حماية المسهمين من المالكين ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استعمال أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين ٣ أبعاد لحماية المستثمرين، هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن التربح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى) .

٧- دفع الضرائب

ويتضمن الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على الشركة دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشـــتراكات. وتشتمل الضرائب والاشـــتراكات الخاضعة للقياس علـــى ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشـــركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأمـــلاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى.

٨- التجارة عبر الحدود

وتمثل الوقت والكلفة (باســـتثناء الرســـوم الجمركية) اللازمين لتصدير شـــحنة من البضائع واســـتيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تســـجيل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام كل الإجراءات الرســـمية لتصدير الســـلع واســـتيرادها ، لكن لا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتين يســـتغرقهما النقل البحري. كذلك يجري تســـجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو اســـتيراد البضائع عبر الحدود. وبالنســـبة للســـلع المصدرة فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع في الحاوية وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء منفذ الخروج.

أما بالنســـبة للاقتصادات غير الساحلية، فتشـــمل الإجراءات في المركز الحدودي الداخلي، ويجري الدفع بوســـاطة خطاب اعتماد، ويؤخذ بالحسبان الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار.

٩- إنفاذ العقود

ويمثـــل مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في نزاع تجاري . ويجري الحصول البيانات عـــن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمـــام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتُجمع البيانات عن طريق دراســـة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي فضلاً عن قضاة.

١٠- تسوية حالات الإعسار

وتتمثل بالوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشـــهار الإفلاس التي تكون المؤسســـات المحلية طرفاً فيها. وتم تغيير اســـم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات.

١١- الاقتراب من الحد الأعلى للأداء

هذا المؤشـــر يقيس مقدار اقتراب كل اقتصاد من الحد الأعلى للأداء ، وهو ما يعرض أفضل أداء على كلٍ المؤشرات في جميع البلدان والسنوات . ويتراوح المقياس من صفر إلى ١٠٠، إذ أنه هو أســـوأ أداء و ١٠٠ هو أفضل أداء على ســـبيل المثال، الحصول على درجة ٧٥ في تقرير ممارســـة أنشـــطة الأعمال يعني أن هذا البلد بعيدا ٢٥ نقطـــة من الحد الأعلى للأداء. وبهذه الطريقة يعتبر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء استكمالا للترتيب السنوي لمراكز البلدان في مجال تيسير أنشطة الأعمال، الذي يقارن الاقتصادات مع بعضها البعض في وقت معين .

المحور الثالث : مؤشرات بيئة الأعمال في العراق

واســـتنادا إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المُعد من البنك الدولي W.B ومؤسسة التمويل الدولية .I.F.C لعام ٢٠١٤ والذي يتضمن ١٨٩ دولة ووفقا للمؤشرات السابقة الذكر و يجري ترتيب الاقتصادات من ١ إلى ١٨٩ اعتمادا على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، بحيث يكون الاقتصاد الأفضل في المرتبة الأولى و يستدل من التصنيف العالي على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية من شأنها أن تسهل البدء في العمل ومزاولة النشاط و يحســـب هذا المؤشر النســـبة المئوية لتصنيف البلد بناء على مجموعة المؤشرات العشرة التي ســـبق ذكرها مع إعطاء وزن متســـاو لكل موضوع . كما يوضحها الجدول رقم (١) وكما يأتي :

١. بالنســـبة لمؤشر سهولة ممارسة أنشـــطة الأعمال والذي يُعد المؤشر العام للنشاطات التي تقـــوم بها مؤسســـات الأعمال فقد كان ترتيب العراق المرتبـــة ١٥١ من بين ١٨٩ دولة ، والمرتبة ١٥ بالنسبة للبلدان العربية .

٢. أما مؤشـــر بدء النشاط التجاري أو تأســـيس المشروع فقد احتل العراق المرتبة ١٦٩ من بين دول العالم ، والمرتبة ١٨ عربيا قبل كل من ليبيا وموريتانيا .

٣. احتل العراق المرتبة ٢٠ عالميا اســـتنادا إلى مؤشر اســـتخراج إجازات البناء ، والمرتبة الرابعة عربيا بعد كل من الإمارات والسعودية والبحرين .

٤. أما مؤشر الحصول على الكهرباء فقد جاء ترتيب العراق ٣٩ على مستوى العالم والرابع على المستوى العربي ، وبعد كل من الأمارات والسعودية وقطر .

٥. كان ترتيب العراق استنادا إلى مؤشر تسجيل الممتلكات ١٠٨ عالميا ، و١٤ عربيا .

٦. في مؤشر الحصول على الائتمان كان ترتيب العراق ١٨٠ عالميا أي قبل ٩ دول الأخيرة ، والمرتبة قبل الأخيرة عربيا مشاركا كل من سوريا وجيبوتي بالترتيب نفسه وقبل ليبيا .

٧. إحتل العراق المرتبة ١٢٨ عالميا ، والمرتبة الحادية عشر عربياً استنادا إلى مؤشر حماية المستثمرين .

٨. حصل العراق على الترتيب ٦٣ عالميا بموجب مؤشر دفع الضرائب ، والمرتبة العاشرة عربيا .

٩. أما مؤشر التجارة عبر الحدود ، فقد احتل العراق المرتبة ١٧٩ عالميا ، والمرتبة الأخيرة بالنسبة إلى الدول العربية .

١٠. كان ترتيب العراق عالميا بالنسبة إلى مؤشر تنفيذ العقود ١٤٢ ، و ١٤ على المستوى العربي .

١١. كان ترتيب العراق في مؤشر تسوية حالات الإعسار هو الأخير ١٨٩ من بين دول العالم ، والأخير عربيا مشاركة مع ليبيا وفلسطين وموريتانيا .

الجدول (١) ترتيب العراق استناداً إلى مؤشرات سهولة أنشطة الأعمال للعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

المؤشر / البلد	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء المشروع	استخراج إجازات البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
سنغافورة	1	3	3	6	28	3	2	5	1	12	4
هونك كونك	2	5	1	5	89	3	3	4	2	9	19
نيوزيلندا	3	1	12	45	2	3	1	23	21	18	12
امريكا	4	20	34	13	25	3	6	64	22	11	17
ماليزيا	6	16	43	21	35	1	4	36	5	30	42
كوريا ج	7	34	18	2	75	13	52	25	3	2	15
جورجيا	8	8	2	54	1	3	16	29	43	33	88
النرويج	9	53	28	17	10	73	22	17	26	4	2
بريطانيا	10	28	27	74	68	1	10	14	16	56	7
الإمارات	23	37	5	4	4	86	98	1	4	100	101
السعودية	26	84	17	15	14	55	22	3	69	127	106
اليابان	27	120	91	26	66	28	16	140	23	36	1
بولندا	45	116	88	137	54	3	52	113	49	55	37
البحرين	46	99	4	52	32	130	115	7	81	122	27
عمان	47	77	69	58	21	86	98	9	47	107	72
قطر	48	112	23	27	43	130	128	2	67	93	36
تونس	51	70	122	55	72	109	52	60	31	78	39
تركيا	69	93	148	49	50	86	34	71	86	38	130
رومانيا	73	60	136	174	70	13	52	134	76	53	99
المغرب	87	39	83	97	156	109	115	78	37	83	69
روسيا	92	88	178	117	17	109	115	56	157	10	55
الصين	96	158	185	119	48	73	98	120	74	19	78
الكويت	104	152	133	59	90	130	80	11	112	119	94
لبنان	111	120	179	51	112	109	98	39	97	126	93
البرازيل	116	123	130	14	107	109	80	159	124	121	135
الأردن	119	117	111	41	104	170	170	35	57	133	113
مصر	128	50	149	105	105	86	147	148	83	156	146
بنغلاديش	130	74	93	189	177	86	22	100	130	185	119
اليمن	133	114	101	116	61	170	138	129	128	85	126
فلسطين	138	143	131	87	122	165	80	62	123	88	189
السودان	149	131	167	113	41	170	157	108	155	154	89
العراق	151	169	20	39	108	180	128	63	179	142	189
إيران	152	107	169	169	168	86	147	139	153	51	129
الجزائر	153	164	147	148	176	130	98	174	133	129	60
جيبوتي	160	127	157	144	133	180	182	66	60	163	147
أفغانستان	164	24	167	104	175	130	189	98	184	168	115
سوريا	165	135	189	82	82	180	115	120	147	179	120
موريتانيا	173	173	123	124	67	170	147	181	152	75	189
ليبيا	187	171	189	68	189	186	187	116	143	150	189
تشاد	189	183	139	149	146	130	157	189	183	171	189

المصدر : إعداد الباحث بتصرف بالاستناد إلى : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ ، البنك الدولي ، الذي يغطي الفترة الممتدة من حزيران (يونيو) ٢٠١٢ إلى أيار (مايو) ٢٠١٣.

ويوضح الجدول رقم (٢) ترتيب العراق من بين الدول العربية استنادا إلى المؤشر العام لسهولة أنشطة الأعمال للسنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ويعكس بوضوح انخفاض ترتيب العراق مقارنة بالكثير من البلدان العربية التي لا تمتلك الكثير من الثروات المادية والبشرية مقارنة بالعراق مما أدى إلى حصول العراق على المرتبة ١٧ عربيا و١٥٢ و١٤١ عالميا للسنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، وتدني ترتيب العراق عربيا وعالميا في السنوات اللاحقة ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلى ١٨ عربيا أي في الرتبة قبل الأخيرة عربيا ، وأيضا تراجع عالميا المرتبة ١٥٩ ثم إلى ١٦٤ وهو ما يشكل صعوبة في تنفيذ الأعمال .

الجدول (٢)

ترتيب العراق ضمن الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

للسنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالميا	
		٢٠٠٨	٢٠٠٩			٢٠١١	٢٠١٢
١	السعودية	١٦	٢٣	السعودية	١	١٠	١٢
٢	البحرين	١٨	-	الإمارات	٢	٣٥	٣٣
٣	قطر	٣٧	-	قطر	٣	٣٨	٣٦
٤	الإمارات	٤٦	٦٨	البحرين	٤	٣٣	٣٨
٥	الكويت	٥٢	٤٠	تونس	٥	٤٠	٤٦
٦	عُمان	٥٧	٤٩	عُمان	٦	٥٣	٤٩
٧	تونس	٧٣	٨٨	الكويت	٧	٧١	٦٧
٨	اليمن	٩٨	١١٣	المغرب	٨	١١٥	٩٤
٩	لبنان	٩٩	٨٥	الأردن	٩	٩١	٩٦
١٠	الأردن	١٠١	٨٠	اليمن	١٠	٩٤	٩٩
١١	مصر	١١٤	١٢٦	لبنان	١١	١٠٣	١٠٤
١٢	المغرب	١٢٨	١٢٩	مصر	١٢	١٠٨	١١٠
١٣	فلسطين	١٣١	١١٧	فلسطين	١٣	١٢٨	١٣١
١٤	الجزائر	١٣٢	١٢٥	سوريا	١٤	١٣٦	١٣٤
١٥	سوريا	١٣٧	١٣٧	السودان	١٥	١٣٥	١٣٥
١٦	السودان	١٤٧	١٤٣	الجزائر	١٦	١٤٣	١٤٨
١٧	العـراق	١٥٢	١٤١	موريتانيا	١٧	١٦٢	١٥٩
١٨	جيبوتي	١٥٣	١٤٦	العـراق	١٨	١٥٩	١٦٤
١٩	موريتانيا	١٦٠	١٥٧	جيبوتي	١٩	١٦٧	١٧٠

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

الإقتراب من الحد الأعلى للأداء في العراق :

يلاحظ من الجدول (٣) أن العراق لم يصل إلى ٥٠ ٪ من الاقتراب من الحد الأعلى للأداء للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٤ ، وتباينت قيمة المؤشر بين ٤٣,٨ ٪ كأدنى قيمة لها في عام ٢٠٠٩ و ٤٧,٣ ٪ كأعلى قيمة للمؤشر في عام ٢٠١٤ (الربع الأول) وبلغ متوسط قيمة هذا المؤشر للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٤ ما يعادل ٤٥٪ .

الجدول (٣) مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في العراق للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٤ ٪

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المؤشر	45.3	44.9	44.6	43.8	45.6	44.8	45.1	46.6	47.3

World Bank, http:// doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

الخلاصة :

إن تشخيص المشكلة هو المدخل السليم لمعالجتها وفي ظل تبلور أسس التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع الاستثماري في العراق ومع أن المؤشرات السابقة قد لا تعكس بالتمام الوضع الذي يمكن أن يكون عليه النشاط الاستثماري في العراق ، إلا أنها في الوقت نفسه تُعطي إشارات أو دلالات يمكن الاسترشاد بها لسلك خارطة طريق تساعد أو تساند الخارطة الاستثمارية للعراق التي تتولى مسؤليتها الهيئة الوطنية للاستثمار مع هيئات استثمار المحافظات التي من شأنها أن تقلل من المعوقات والتحديات، لاسيما في المتغيرات ذوات الارتباط العالي بالمستثمرين والمشاريع الاستثمارية التي تبدأ من بدء المشروع واستخراج إجازات البناء والحصول على الكهرباء و مرورا بتسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وانتهاء بتنفيذ العقود تسوية حالات الإعسار التي قد تحدث .

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن أكثر من نصف الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في العراق لم يجري استغلالها وهو ما جرت ملاحظته في المؤشرات الفرعية لتقرير سهولة أداء الأعمال في العراق في الجدول (١) التي أظهرت مدى تأخر العراق مقارنة مع البلدان الأخرى لاسيما مؤشرات تصفية الشركات المفلسة والجوانب التجارية عبر الحدود (وهنا يتطلب التفعيل

الجاد لقانون التعرفة الكمركية) ، وأيضا الحصول على الائتمان الذي يشكل نسبة منخفضة جدا من حاجة النشاط الاقتصادي (وذلك الأمر يتطلب أن تتولى المصارف المتخصصة تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية الإستراتيجية ، في حين تركز المصارف التجارية على تمويل المشاريع الاقتصادية قصيرة الأجل) ، فضلا عن انجاز المتطلبات الأساسية لمنشات الأعمال في بداية المشروع الاستثماري وهذا الدور هو ما تقوم به دائرة النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار الوطنية من أجل تسهيل عمل المستثمرين في كل ما يتعلق بالنشاط الاستثماري.

فضلا عن أن الواقع الحالي يعكس بوضوح أن التحدي الرئيس أمام تحقيق سهولة في الأعمال ثم تحقيق الاستثمار المرغوب فيه يجريثل في الواقع السياسي والأمني الذي لا يزال يضيّع الكثير من الفرص الاستثمارية تمثل تكاليف يتحملها الاقتصاد والمجتمع ، التي يترتب عليها انتشار في الفساد الإداري والمالي وتوسعهما اللذان يعدّان العامل الطارد للاستثمار سواء كان محليا أم أجنبيا .

المصادر:

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ، العدد ٧ ، ١٩٨٨ ، الكويت ، ص ١١ .

٢. ج . بيرغسمان ، ز.شين ، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية : الانجازات والمشكلات ، مجلة التمويل والتنمية ، ع ٤ ، ديسمبر ،١٩٩٥ ، imf ، ص ٦ .

٣. Dani Rodrik , Policy uncertainty and private investment in ٣٦ developing countries , Journal of Development Economics (١٩٩١) ٢٢٩-٢٤٢. North-Holland .

٤. ادريانو بينايون ، العولمة نقيض التنمية ، ترجمة جعفر علي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩٠ .

٥. بول هولدين ، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،واشنطن ، ص٨ ، ١٨ .

٦. دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥ . المادة(٢٥) و المادة (٢٦) .

٧. البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، المديرية العامة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٢ .

٨. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٢ .

٩. الخارطة الاستثمارية للعراق ، هيئة الاستثمار الوطنية .

١٠. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

١١. نظام الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ .

١٢. الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار الوطنية www.Investpromo.gov.iq .

١٣. - World Bank, http:// doingbusiness.org/data/distance tofrontier .

١٤. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ ، البنك الدولي ، الذي يغطي الفترة الممتدة من حزيران (يونيو) ٢٠١٢ الى أيار (مايو) ٢٠١٣.

١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، **الكويت**، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

١٦- World Bank, http:// doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

ألية تاثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية والمتقدمة باستعمال البيانات المزدوجة 1980-2009

بحث مقدم
د.مروان عبد المالك ذنون- استاذ مساعد
د. مصطفى فاضل حمادي- مدرس
جامعة الموصل-كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد
الموصل- العراق- صندوق بريد 78
marthano2001@yahoo.com
azezaasem@yahoo.com

ألية تاثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية والمتقدمة باستعمال البيانات المزدوجة 1980-2009

المستخلص

تعد الآثار الاقتصادية المترتبة على عجز الموازنة العامة واحدة من أكثر الموضوعات جدلاً بين الاقتصاديين ومتخذي القرار منذ زمن ليس بالقصير. وقد احتل هذا الاختلاف مكان الصدارة في سبعينيات القرن الماضي نتيجة تفاقم العجز في الكثير من البلدان، وارتفاع الدعوات التحذيرية حول الآثار التي تترتب عليه. فالمشكلة الجوهرية هي وجود عجز في كثير من البلدان المتقدمة والنامية، يؤثر ويتأثر في متغيرات الاقتصاد الكلي، وتختلف تلك الآثار بحسب مستوى التطور الاقتصادي وحجم العجز، وإن السياسات المعجربدة في معالجته تتباين تبعاً لنوع الهدف المطلوب الوصول إليه، الذي قد يُلحق منافع أو أضراراً في الاقتصاد القومي بحسب التوليفة المستعملة في العلاج

Abstract

The economic impacts resulting from the general budget deficit is considered one of the most controversial amongst the economist and decision makers for a long time. This controversy has occupied the leading position in the seventieth of the past century as a result of deficit aggravation in many countries and the increase in warning calls about the impacts of that deficit. Therefore, the main problem is the existence of the deficit in many developing and developed countries, which influences and be influenced by the variable of macroeconomic, and these impacts vary in accordance with the level of economic development and the size of the deficit, and the policies adopted to manage it vary in accordance with the type of the goal to be reached , which might benefit or harm the national economy according to the blend used for the solution. The study reached several findings, most important of which are:

المقدمة:

يعد عجز الموازنة من السمات البارزة لأكثر الاقتصاديات العالمية بالآونة الأخيرة، إذ أصبح من أكثر المصطلحات تداولاً في الملتقيات العلمية، لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة بسبب استعماله في التحليل المالي، بوصفه مقياسا لتقييم أثر الموازنة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و في التعرف على طرق جربويله وعلاقة ذلك بحشد الموارد. ففي السنوات الأخيرة أصبح يضاهي المشاكل الاقتصادية التقليدية مثل التضخم والبطالة، التي تستحوذ على الكثير من الجهد والموارد لمعالجتها.

وبطبيعة الحال لايمكن فصل مشكلة عجز الموازنة عن المشاكل الاقتصادية التي برزت مؤخراً، مثل الأزمات المالية والعجز في الحساب التجاري، بل يذهب البعض الى القول إن هذا العجز سبب رئيسي لكثير من المشاكل المتعلقة بدور الحكومة وإعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص.

ومما زاد من أهمية العجز اختلاف الآراء المطروحة حول أسبابه ومعالجاته وآثاره، فقد تباينت فعالية السياسة المالية لمواجهة عجز الموازنة وتحقيق أهداف اقتصادية معينة كتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات مرغوبة من الاستهلاك والاستثمار.

أهمية البحث:

تعكس الموازنة قدرة البلد على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بكفاءة بين القطاعات الاقتصادية وقدرة الدول على معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية الناشئة في اثناء تنفيذ الخطط التنموية. أذ ان لعجز الموازنة تاثيرا فعالا في النمو الاقتصادي، الذي يتباين بحسب مستويات التطور الاقتصادي والمديات الزمنية، ويترتب على ذلك تباين آثارسياسات المعالجة في تحفيز النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تنبع المشكلة من وجود عجز في بعض البلدان تؤثر في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، وإن هناك سياسات عدة ممكنة لمعالجته، وإن لكل سياسة متطلبات وآثاراً، وبالتالي استعمالات بحسب الأوقات ومستويات التطور الاقتصادي، وإن استعمال أية سياسة ربما يولد منافع أو أضراراً أو توليفة من الاثنين كليهما في الاقتصاد القومي.

اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

1. البحث عن أهم أسباب عجز الموازنة.
2. الكشف عن الاختلافات في مستويات العجز لكل مجموعة من البلدان وتشخيص اسبابها.
3. استقصاء آثار مستويات العجز المختلفة في النمو الاقتصادي، حسب مستويات العجز.
4. اختيار السياسة الملائمة لمعالجة العجز لكل مجموعة من البلدان، سواء كانت متقدمة أم نامية، وبما يعطي أفضل النتائج.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها، هل ان مستويات التطور المختلفة تؤدي إلى اختلاف الآثار الناتجة عن العجز في تذبذب النمو الاقتصادي؟ وهل إن ذلك يؤدي إلى اختلاف المعالجات لتحقيق أكفء النتائج للاقتصاد القومي؟

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى أهداف البحث واختبار فرضيته اعجرد على المنهج التحليلي، لمقارنة مستويات العجز بين البلدان المتقدمة والنامية. كما جرى استعمال المنهج التجريبي لتقدير آثار العجز على النمو الاقتصادي مستعيناً بالطرق القياسية الحديثة، لتحديد مقدار استقرارية البيانات واتجاهات التكامل المشترك بين المتغيرات، ثم تقدير البيانات المزدوجة (Panel Data) للمدة (1980-2009) لمعرفة طبيعة اختلاف العلاقة ومقداره على المدى الطويل عنها في المدى القصير، ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهم.

اولاً الاطار المفاهيمي

-1 مفهوم الموازنة

تعد الموازنة وساطة مالية بين مكونين من مكونات السياسة المالية التي هما الإنفاق والإيرادات، فهي تهجرى بتخصيص الموارد التي سيجري الحصول عليها على جوانب الإنفاق المختلفة. لذلك كان أبسط تعريف للموازنة هو: تخصيص الموارد التي يحصل عليها في سنة قادمة بما يحقق أفضل توظيف لها.

مفهوم عجز الموازنة•

يعد عجز الموازنة من المفاهيم النسبية، الذي يحدث عندما يكون الإنفاق اكبر من الإيرادات، وهذا لايحدث دائماً وإنما في ظروف محددة. فعند حدوث هذه الحالة سوف يغطى عجز الموازنة عن طريق الدين، فمعدل التغير في أسهم الدين الحقيقي تساوي الفرق بين مشتريات الحكومة وإيراداتها، زائداً الفائدة الحقيقية على دينها أي: (Romer,2001,532)

إذ أن: : معدل النمو في أسهم الدين و r(t): سعر الفائدة الحقيقي

و تشير المعادلة أعلاه إلى مفهوم العجز الكلي (الإجمالي) الذي يساوي الإنفاق ناقصاً الإيرادات مضافاً إليه سعر الفائدة الحقيقي المستحق على السندات. أما العجز الأساسي فيمثل الإنفاق ناقصاً الضرائب والموضح بالحد بين الأقواس، ويستعمل الأخير غالباً بدلاً من العجز الإجمالي كونه الطريقة الأفضل لقياس اسهام السياسة المالية بقيد الموازنة، فعند زيادة الإنفاق أكثر من الضرائب، فإن العروض الحكومية للسندات المالية تساوي في المعدل عجز الموازنة الأساسي. (Mundel,1968,255)

أن هنالك مفهوماً أخر لعجز الموازنة يهجرى بالعجز المؤقت (العجز المنظم) الذي يحدث في أوقات الكساد كسياسة مالية ملائمة، ففي الأوقات التي يحدث فيها ركود اقتصادي تنتشر البطالة وينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يستلزم زيادة الاستثمارات. لكون أن المستثمر الخاص لا يقوم بالمشروعات التي تنشط الحالة الاقتصادية في هذه الأوقات، مما يتوجب على الدولة أن تُزيد إنفاقها لتنشيط الاقتصاد بزيادة الطلب الكلي عن طريق منح إعانات للعاطلين عن العمل وزيادة الاستثمارات لمواجهة الزيادة في الطلب، كما يتعين عليها من ناحية أخرى أن تخفض من استقطاعات الضريبة، لكي تُزيد من السيولة النقدية بأيدي الأفراد وتقليل الأعباء الملقاة على عاتق المشروعات الخاصة. أما النوع الأخر من العجز فهو العجز الدائم، الذي يكون متواصلاً لمدة مستمرة لاسيما عندما لا تستطيع الدولة تخفيض مستويات العجز لمدة طويلة من الزمن، وهذا النوع ملازم لكثير من البلدان في الواقع الفعلي.

تأثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي

تختلف التأثيرات المقترحة من اقتصادي إلى آخر بحسب الفكر الذي ينجربي إليه، وبشكل عام يمكن جربيز ثلاث أفكار موضحة لهذه العلاقة:

أولاً: تأثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

إن عجز الموازنة يُزيد النمو الاقتصادي. وذلك لأن عجز الموازنة يكون في أوقات الكساد، التي يكون عندها الدخل منخفضاً والبطالة مرتفعة، وبالتالي فإن زيادة العجز ستؤدي إلى زيادة

التوظيف وارتفاع مستوى الدخل، التي تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل في حالة أن يكون ارتفاع الدخل أعلى من النمو السكاني، مما يعني زيادة النمو الاقتصادي.

ويتخذ هذا التأثير ثلاث آليات

الآلية الأولى: زيادة الاستثمار العام يزيد الإنتاجية الحدية لرأس المال الفردي عن طريق توفير طرق نقل أفضل لنقل المواد الأولية والبضائع، والتعليم والتدريب وتؤدي إلى زيادة انتاجية الفرد من خلال اكتسابه مهارات عالية، والإنفاق على الصحة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للعامل من خلال جرتعه بصحة ونشاط أفضل. فالإنفاق العام لاسيما على الهياكل الارتكازية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي سوف يحفز الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة إنتاجيته. هذا يعني أن زيادة الاستثمار العام سوف تكمل الاستثمار الخاص ومن ثم تزايد الاستثمار الكلي الذي سوف يؤدي إلى زيادة التوظيف ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم ارتفاع النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى فإن زيادة الاستثمارات الفردية سوف تخفض الاستثمارات الأجنبية، سيؤدي ذلك الى الحد من هروب الموارد المحلية والاجنبية وتحقيق معدلات اسرع في النمو الاقتصادي.

الآلية الثانية: إن الاستثمار والإنفاق العام يروجان لتوسع اقتصادي عن طريق تخفيض النزاع الاجتماعي، مما يخلق مناخاً أفضل للاستثمار في رأس المال المادي والبشري. و أن الإنفاق الاجتماعي يُحسن الرفاهية ويزيد الإنتاجية. فالمكملات للفعاليات الخاصة والعامة من المحتمل أن تكون مهمة لاسيما في البلدان النامية، من خلال التخفيض في التفاوت في توزيع الدخل، وتركز الثروة وطبيعة التفاوت في الإنتاجية بين القطاعين الزراعي والصناعي وزيادة كفاءة أسواق المال. ففي مثل هذه الحالات فإن الاستثمار العام يكون المحدد الرئيسي لنجاح إنتاجية القطاع الخاص وتحسين النمو. (Saleh and Havie,2005,216)

تبين الآلية الثانية أن هناك عناصر لها تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي، مثل إعادة تنظيم أسواق رأس المال وتطويرها، وتقليل التفاوت في الإنتاجية بين القطاعين الزراعي الصناعي من خلال النهوض بإنتاجية القطاع الزراعي، لكن هنالك عامل قد يؤدي إلى دور معاكس في تشجيع النمو الاقتصادي، وهو تقليل التفاوت في توزيع الدخل، الذي يؤدي إلى تقليل الحافز لدى الأفراد لزيادة دخولهم، مما يعني تقليل الحافز على الاستثمار، من ناحية أخرى فإن تخفيض التفاوت يعني تخفيض الدخل لأصحاب الدخول المرتفعة، ولما كان لهؤلاء ميل حدي مرتفع للادخار، فإن تخفيض دخولهم يعني تخفيض مستويات الادخار التي تؤدي بالنتيجة إلى انخفاض الاستثمارات، يؤدي الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل وانخفاض النمو الاقتصادي.

الآلية الثالثة: إحلال الدين مقابل الضرائب، إن الزيادة في الدين تتضمن انخفاض إنتاجية رأس المال، وهذا يؤثر في الأسعار والدخل العائلي. أما عندما يكون الإنفاق العام منخفضاً فإن الزيادة في الدين تكون محايدة للنمو، وتسبب انخفاضاً كبيراً وبشكل متناسب مع الضرائب وانخفاض إنتاجية رأس المال بنسبة أقل، و تؤدي المحصلة النهائية إلى تعزيز النمو الاقتصادي. فبإعطاء مستوى إنفاق عام ثابت، يزيد إحلال الدين بدل الضرائب الدخل الفردي، وتخصيص جزء من هذا الدخل لزيادة الإنفاق على تعليم الأولاد، ومن ثم تعزيز النمو في الأجل الطويل. (Sanchez-losada,2004,58)

يتضح مما سلف ان آلية النمو تكون عن طريق تنمية رأس المال البشري، وتأثيرات الدين في الدخل العائلي. وإن التأثير في النمو يكون حسب مستوى الإنفاق العام والدين، فعندما يكون الإنفاق العام مرتفعاً جداً، فإن رأس المال المادي سوف يكون منخفضاً، ثم ان المستوى الأعلى للدين العام يضغط رأس المال المادي يخفض معدل النمو، أما عندما يكون الإنفاق العام منخفضاً، فسوف يكون رأس المال المادي مرتفعاً فيعزز ذلك النمو عن طريق المستوى الأعلى للدين العام الذي يوفر موارد مالية للعوائل لتجركن من الإنفاق على التعليم.

ثانياً: تأثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

إن تأثير العجز المسجرر سلبي في النمو الاقتصادي، فالعجز المرتفع والمسجرر سوف يخفض الادخار القومي ومن ثم الاستثمار، ويسبب تباطؤ الإنتاج وانخفاض الأجر بشكل تدريجي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي. (The Congressional Budget Office, Auqust 2009,2-3) أما العجز المؤقت فتأثيره محدود في النمو الاقتصادي. فطبقاً لنماذج النمو النيوكلاسيكية لـ Solow و Swan (1956) فإن حصة الإنفاق الحكومي من المخرجات أو تركيب الإنفاق والإيراد لا يؤثران في النمو بشكل كبير. حتى إذا كان بإمكان الحكومة التأثير في معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض الوفيات أو تشجيع إنجاب الأطفال، فإن هذا لا يؤثر في النمو طويل الأجل لمتوسط نصيب الفرد من الدخل. (Kneller, Bleaney and Gemmel,1997,171)

إن التأثير في النمو الاقتصادي يعجرد على مستوى التشغيل، فإذا كانت الموارد عند التشغيل الكامل، فإن حدوث العجز يؤدي إلى زيادة الاستهلاك مقابل انخفاض الادخار، لذلك يجب رفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، مما يسفر عن تخفيض النمو الاقتصادي في الأجل القصير، في حين أن في الأجل الطويل فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخارات التي تزيد الاستثمارات، وتحسين كفاءة

الاستثمار، ففي ظل أسعار الفائدة المرتفعة سوف جربول المشاريع الكفوءة فقط (ذات الربحية العالية) وتهمل المشاريع ذوات الربحية المنخفضة. مما يعني تحسين نوعية الاستثمارات، وزيادة الطلب على العمل الماهر، مما يدفع بالعمال لزيادة مستويات المهارة، ثم زيادة النمو الاقتصادي. ولحدوث ذلك لا بد من توفر أسواق عمل متطورة التي تخلو منها البلدان النامية.

هناك آليات متنوعة لتأثير عجز الموازنة في النمو الاقتصادي أهمها:

الآلية الأولى:

إن حالات التخفيض في المشتريات الحكومية من شأنها أن تخفض معدلات الضريبة، وتوقعات المشتريات المستقبلية الأدنى من شأنها أن تؤدي إلى توقع معدلات فائدة مستقبلية أدنى، ومن ثم ترفع الاستثمار الحالي. (Romer,2006,579) ويفضي ذلك الى زيادة النمو الاقتصادي. فتوفير فائض موازنة للحفاظ على سعر الفائدة الحقيقي منخفضاً يؤدي إلى توسيع الاستثمار الخاص وتسريع النمو الاقتصادي.

الآلية الثانية:

من خلال قنوات الاستثمار الخاص، والاستثمار العام وكلفة المُستخدم لرأس المال. فرأس المال العام يمكن أن يكون بديلاً قريباً لرأس المال الخاص أو مكملا له، ففي الحالة الأولى فإنه يؤدي إلى تخفيض النمو من خلال المزاحمة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص. وبالعكس إذا كان مكملاً، فإنه يزيد من النمو الاقتصادي عن طريق رفع إنتاجية القطاع الخاص. إلا أن جربويل العجز بالاقتراض المحلي يرفع أسعار الفائدة الحقيقية ويقلل ربحية الاستثمار من خلال ارتفاع كلفة المستخدم لرأس المال، التي تتحدد بسعر الفائدة الحقيقي، سعر سلع الاستثمار وحوافز الاستثمار. (Easterly and Schmidt-Hebbel,1993,228)

الآلية الثالثة:

زيادة التوظيف الحكومي تولد تأثير ثروة سالب، فإذا كان كلٌ من وقت الفراغ والاستهلاك سلع عادية، فإن عرض العمل سوف يزداد، لكن هذا غير كاف ليوازن ارتفاع التوظف الحكومي، مما يرفع الأجر الحقيقي الذي يؤدي إلى تخفيض التوظف والإنتاج الحدي لرأس المال في القطاع الخاص وتقليص معدلات الاستثمار ثم تخفيض النمو الاقتصادي. (Alesina et al,2002,584)

ثالثاً: تأثير العجز في النمو الاقتصادي من وجهة نظر المكافئ الريكاردي

إن العجز لا يؤثر في النمو الاقتصادي إذا كانت الضرائب ذات مبلغ صافٍ. إلا أن الإنفاق المنتج يؤثر ايجابياً في النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المحرفة للدخل تجعل للعجز تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي، من خلال نماذج النمو الداخلي. إن تأثير الضرائب المحرفة يكون في الإنتاج والمنفعة، أما تأثير الإنفاق الإنتاجي فيكون في إنتاجية القطاع الخاص، في حين أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي. (Saleh and Harvie,2005,215-216)

يُلاحظ من أفكار المكافئ الريكاردي أن نسبة الضرائب المحرفة وبرامج الإنفاق الحكومي غير الموجهة توجيهاً صحيحاً سوف يؤثران سلباً في النمو الاقتصادي. في حين عندما تكون الضرائب مجموع مبلغ صافٍ فإنها لن تؤثر في النمو، وأن الإنفاق المنتج سوف يعزز الأخير.

مؤشرات العجز المالية لبلدان OECD

على مستوى السنوات، فإن جميع بلدان (OECD) امتلكت عجز في عام (1980) لكن مستويات العجز تفاوتت من دولة إلى أخرى، فأعلاها البرتغال وأدناها سويسرا. أما عام (1985) فاستطاعت بعض الدول تحسين وضع موازنتها لكن بقي العجز في جميع دول OECD باستثناء النرويج، أما عام (1990) فقد كان عام تحسناً في موازنات بعض البلدان, وإن هذا التحسن اسجربر في عام (1995)، وبلغ التحسن أعلى مستوى له في عام (2000), إذ شهدت البلدان انتعاشاً اقتصادياً. وفي عام (2005) عادت مستويات العجز للظهور في بعض الدول، أما عام (2009) فقد ضم اتجاه سلبي لكافة الدول نتيجة التأثر بالأزمة باستثناء النرويج, سويسرا وكندا انظر الملحق (A).

مؤشرات العجز المالية لبلدان أمريكا اللاتينية

تعد دول أمريكا اللاتينية أكثر الدول استخداماً للسياسات المالية المتباينة، فقد عانت من مشاكل مالية كبيرة بضمنها العجز والمديونية العالية، لذلك هنالك تباين في مستوى العجز من سنة إلى أخرى في البلد نفسه ، ومن بلد لأخر.

يُلاحظ من الجدولين (B) في الملحق أن أعلى مستويات عجز كانت من نصيب بوليفيا، إذ شهدت مستويات عجز لم تشهدها أي دولة من دول أمريكا اللاتينية، إذ بلغت (9%) من GDP تقريباً في عام (1980) ثم ارتفعت إلى (50%) من GDP تقريباً في عام (1985). مما أدى بهذه الدولة إلى إتباع سياسات مالية متشددة لتخفيض مستويات عجزها وكان لها ذلك, إذ بلغ العجز مستويات منخفضة في السنوات التالية على الرغم من عودة تزايدها في سنوات لاحقة. وتأتي البرازيل في المرتبة الثانية بين بلدان أمريكا اللاتينية من حيث الدول التي جربتلك

أعلى مستويات عجز، خاصةً في الثمانينات، إذ بقيت مستويات العجز على نفس الخط تقريباً. ويُلاحظ على بلدان أمريكا اللاتينية أن هنالك عدداً من الدول أتسمت باسجرىرار عجزها، فزيادةً على بوليفيا والبرازيل فقد عانت المكسيك والأرجنتين من اسجرىرار العجز.

إما أدنى مستويات عجز فقد تحققت في تشيلي بالدرجة الأولى ثم برغواي، إذ يُلاحظ أن تشيلي لم تعاني من العجز إلا في عام (1985) وعام (2000), كان مستواه منخفضاً لاسيما في عام (2000). أما برغواي فقد عانت من العجز عام (1995) الذي كان مستواه منخفضاً جداً, وعانت من العجز أيضاً في عام (2000) فقط.

يُستنتج من المقارنة بين بلدان (OECD) وبلدان أمريكا اللاتينية، أن الأولى أكثر عجزاً من الأخيرة (باستثناء بوليفيا في السنوات الأولى من الثمانينات) وذلك لأن العجز في الأولى غالباً مايمول باعجرىاد السياسات المالية التقيدية، في حين أن الثانية جرىول عجزها في الغالب من خلال الإصدار النقدي الجديد، وبذلك تكون أكثر تضخماً. وهنالك بعض الاستثناءات (لاسيما البرتغال, وايطاليا وهولندا) إذ تفاقم العجز فيها وزادت حدته.

المنهجية القياسية

اختبارات جذر الوحدة للبيانات المزدوجة

هي عبارة عن اختبار يستخدم للكشف عن استقرارية البيانات المستعملة في التقدير، إذ لا يمكن الاعجرىاد على بيانات غير مستقرة في إجراء الانحدار، كونها تؤدي إلى نتائج متحيزة زائفة[1]. هناك عدة أنواع من الاختبارات لتصحيح عدم الاستقرارية في البيانات المزدوجة من اهمها وأكثرها دقة هو اختبار (Fisher) طوره (Maddala) و (Wu)[2]، إذ يعجرىد على دمج مستويات معنوية مختلفة لاختبار استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية المكونة للبيانات المزدوجة (Maddala and Wu,1999,636). (P-values). فهو يعجرىد على القيم المحسوبة من اختبار (ADF) أو (PP) لكل مقطع عرضي على حدة، ثم أخذ المستويات

١- الانحدارات الزائفة: وهي انحدارات تكون بين متغيرات غير مستقرة ولاتحتوي على علاقات تكامل مشترك، وتحتوي أخطاء عشوائية غير مستقرة، ومن ثم فإن تقديرها سيؤدي إلى الحصول على نتائج متحيزة، وأهم مؤشراتها هي D.W<R٢

٢- هنالك اختباران آخران لاختبار جذر الوحدة في البيانات المزدوجة هما اختبار ((Leven and Lin LL)) واختبار (Im, pesaran And Shin) اللذان يعتمدان على اختبارات (DF) أو (ADF) في احتسابهما. للمزيد من الاطلاع مراجعة:

١- Applied Econometrics, p ,٢٠٠٧, .Asterious. Dimitrios and Hall. Stephen G(٣٦٧-٣٦٨)

٢- Testing For Unit,٢٠٠٣,Im Kyung So, Pesaran M. Hashem, Shin Yongchol Roots in Heterogeneous Panels,Journal of Econometrics, no .١١٥ ,p(٥٣-٧٤)

المعنوية (P-values) لهذه الاختبارات. وان التقدير الإحصائي لـ (Fisher) ياخذ الصيغة الآتية:

$$\lambda = -2\sum_{i=1}^{n} \log \pi i \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ إن: λ اختبارfisher)Jгí)، : مستوى المعنوية للمقطع العرضي i

إن $-2\sum_{i}^{n}=1 \log$ Jгi لها توزيع x2 مع درجتين حرية، لذلك لهاλ توزيع x2 مع درجات حرية 2n. (Maddala and Wu,1999,636) ويكون اختبار مستنداً على مجموع لوغاريجرى قيم (p).

يمكن استخدام اختبار (Fisher) عندما ترتبط الأخطاء العشوائية عبر المقاطع العرضية لكنه لا يعالج المشكلة بشكل تام. إذ يبقى جزء من الأخطاء مرتبطاً بعضها مع البعض الآخر لكن بمعدلات متناقصة كلما زاد عدد السنوات (T) وانخفض عدد المقاطع العرضية (.N) (Maddala and Wu,١٩٩٩,٦٤٤-٦٤٥)، لذلك طور (Maddala) و (Wu) اختبار (Fisher) من خلال استخدام طريقة (Bootstrap[3]) للخروج من مشكلة الأخطاء العشوائية المترابطة مقطعياً وللحصول على توزيعات تجريبية أفضل لاختبار (Fisher), وبالتالي الحصول على نتائج تقديرية أدق وأقل تحيزاً. (Maddala and Wu,١٩٩٩,٦٤٥) إن فرضية العدم والفرضية البديلة لهذا الاختبار كالآتي:

لكل (i) $H_o p_i=0$

على الاقل (i) واحدة $H_o p_i=0$

تعني فرضية العدم أن جميع المقاطع العرضية المكونة للبيانات المزدوجة لها سلاسل زمنية غير مستقرة (تعاني من جذر الوحدة), في حين أن الفرضية البديلة تعني أن هنالك على الأقل بعض المقاطع العرضية لها سلاسل زمنية مستقرة.

اختبار التكامل المشترك للبيانات المزدوجة

هنالك اختبارات عدة للتكامل المشترك للبيانات المزدوجة مثل اختبار (Kao), واختبار

٣- تعد طريقة bootstrap طريقة احصائية معقدة للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء المقاطع العرضية، وإن اشتقاقها معقد جداً وخارج إطار الدراسة، للاطلاع على الاشتقاق يمكن مراجعة:
Acomparative Study of Unit Root Tests With,١٩٩٩, Maddala and Wu Shaowen Panel Data and a New Simple Test, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, Special Issue: ٦٤٥-٦٤٩

(Pedrone) واختبار (Fisher)، ويعد الأخير أدقها[1]، لذا سنعجرده في هذه الدراسة.
ويستند اختبار (Fisher) على تجميع المستويات المعنوية (P-Values) للقيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Values) وإحصائيات الأثر (Trace Statistic) لإحصائيات (Jo-hansen) للمقاطع العرضية المكونة للبيانات المزدوجة. (Moore,2009,9) ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\lambda c\text{-}2\sum_{i=1}^{n} log\ (\pi ci)\ .....(2)$$

إذ إن λc : إحصائية التكامل المشترك لـ Fisher πci : قيم الاحجرالية لإحصائية الأثر أو القيمة المميزة العظمى للمقطع العرضي (i)

طور (Mandela) و (Kim) (1998) اختبار (Fisher) للتكامل المشترك من خلال استخدام طريقة (bootstrap) للتغلب على مشكلة عدم التجانس الذي ينشأ في كل من إحصائية الأثر والقيمة المميزة العظمى. (Chritopoulos and Tsionas,2004,64) إن الاختبار المطور لا يفترض تجانس المعلمات عبر المقاطع العرضية المكونة للبيانات المزدوجة، كما يمكن حسابه ببساطة من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews) الذي يعطي قيم إحصائية الأثر والقيمة المميزة العظمى مع مستوى الاحجرالية لكل منهما (P-values).

اختبارات النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل

بعد التاكد من وجود علاقة تكامل مشترك، يجري تقدير علاقة الأجل الطويل، باستعمال تقنية (SURs) للبيانات المزدوجة•[2]. وإن الرمزSURs هو مختصر للعبارة (Seeming-ly Unrelated Regression Models) (Zellner)التي اقترحها عام (1962) لتطبيق طريقة (GLS) لغرض الغاء الارتباطات بين الأخطاء عبر المقاطع العرضية. (Maddala and Lahiri,2009,597) . تستعمل طريقة (SUR) عندما تكون (T) (عدد مشاهدات السلاسل الزمنية) أكبر من (N) (عدد المقاطع العرضية) وأن تكون الأخطاء مترابطة فيما بينها عبر المقاطع العرضية بشكل متزامن وغير مترابطة عبر المقطع العرضي نفسه.

١- • إن اختبار (Kao) يعتمد على اختبار (Engel-Granger) ذي الخطوتين، ويستخدم في حالة المعادلة التي تحتوي متغير استجابة مع متغير توضيحي واحد. أما اختبار (Pedroni) فيعتمد على عدة صيغ في حسابه ويستخدم في حالة متغير استجابة مع متغير توضيحي واحد.
٢- • هنالك عدة طرق في تقدير نماذج البيانات المزدوجة منها للأجل الطويل ومنها للأجل القصير. للمزيد من الاطلاع مراجعة
Basic Econometrics, Mc Graw Hill, forth edition,p ,٢٠٠٣,.Gujarati Domard N
.٦٤٠-٦٥١

(Baum,2006,236-237) وتفترض أن حدود الاضطراب ($\epsilon_1, \epsilon_2, \epsilon_3$ .....ϵ_n)جرتلك قيماً متوقعة (صفراً) ومصفوفة تباين ذات رتبة (NT*NT). (Baum,2006,236-237)

$$GRO_{it}=\beta 0+\sum_{i=1}^{n} \beta j\ X_{it}+\mu_{it}.....(3)$$

عند وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات, فإن ذلك دليل على وجود حالة عدم توازن في الأجل القصير, ولتصحيح هذه الاختلالات يجري إضافة حد الخطأ المتباطئ زمنياً المقدر من علاقة الأجل الطويل إلى معادلة الأجل القصير (معادلة الفروق) كالآتي:
(Asteriou and Hall,2007,310)

$$\Delta GRO_{it}=B_0+\sum_{i=1}^{n} B_j \Delta\ X_{it}+\mu_{it}.....(4)$$

إذ أن
GRI: معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بنمو الإنتاج
$\sum X_i$ مصفوفة تحتوي على المتغيرات الآتية:
GNI: معدل نمو الدخل القومي الإجمالي
BU: الموازنة العامة نسبة إلى GDP
PREX: الإنفاق الحكومي المنتج نسبة إلى GDP
DR: الضرائب المحرفة نسبة إلى GDP
PI: الاستثمار الخاص نسبة إلى GDP
RIR: سعر الفائدة الحقيقي
NTGS: الحساب التجاري للسلع والخدمات نسبة إلى GDP
FID: تدفق رأس المال الأجنبي نسبة إلى GDP

جرى تكوين المعادلتين (3 و4) في جزء منهما بالاعجرباد على نموذج ، (Kneller Bleaney و Gemmel) عام (1999)، المشتق من نموذج ((Barro للنمو الداخلي، الذي وضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المالية, بضمنها الموازنة العامة ،جرى إدخال الإنفاق والضرائب من خلال تقسيمهما إلى إنفاق منتج وغير منتج، وضرائب محرفة وغير محرفة فضلاً عن الدخل القومي (Kneller,Bleaney and Gemmel,1999,172-175)

ادخل الباحث في هذه الدراسة بعض المتغيرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثير مهم في النمو الاقتصادي، والمجربثلة: الاستثمار الخاص، سعر الفائدة الحقيقي، الحساب التجاري للسلع والخدمات وتدفق رأس المال الأجنبي.

اختبارات السببية

إن العلاقة السببية مهمة لاختبارات النظرية الاقتصادية، وتقييم سياسة عامة عن طريق أي المتغيرين يبدأ التأثير في الآخر، وذلك لاختيار السياسة الملائمة. (Wooldridge,2000,13) . على الرغم من أن تحليلات الانحدار تتعامل مع الاعجربادية لمتغير ما مع متغيرات أخرى، إلا أنها لا تعطي اتجاه العلاقة ومن أين يبدأ التأثير، وبعبارة آخرى, وجود علاقة بين المتغيرات لا تعني وجود سببية أو اتجاهاً للتأثير. (Gujarati,2003,696) فإذا كان هنالك متغيران (X , Y) فاختبار السببية يبين اتجاه التأثير أهو من (X) إلى (Y) أو بالعكس، فإذا كان (X) يحدث في الماضي فمن المحجربل أن يسبب (Y) الذي يحدث لاحقاً. يستعمل غالباً اختبار (Grang-er) للسببية فلو كان هنالك متغيران هما الموازنة العامة للدولة (BU) والنمو الاقتصادي (GRI) فلمعرفة اتجاه السببية بينهما تستعمل المعادلتان الآتيتان:

$$BU_t=\sum_{i=1}^{n} a_i GRI_{t-i}+\sum_{j=1}^{n} \beta_j BU_{t-j}+\mu_{1t} \quad .....(5)$$

$$GRI_t=\sum_{i=1}^{n} \lambda_i GRI_{t-i}+\sum_{j=1}^{n} \delta_i BU_{t-j}+\mu_{2t} \quad .....(6)$$

نتائج التقدير

ان النمو الاقتصادي من المتغيرات التي تشهد تفاوتاً كبيراً بين البلدان المتقدمة والنامية، لذا فإن حساسيته لبعض المتغيرات قد تختلف بين المجموعتين من البلدان.

لقد قام الباحثان باجراء اختبارات جذر الوحدة لفيشر واتضح ان بعض المتغيرات هي معنوية في مستواها الاولي وبعضها في حالة الاختلافات الاولية فقط ;كما موضح في الملحق C , D

أولاً: اختبار ($Fisher\text{-}X^2$) للتكامل المشترك

يبين الجدولين أدناه اختبار ($Fisher\text{-}X^2$) لعلاقة النمو الاقتصادي.

جدول (1) نتائج اختبار ($Fisher\text{-}X^2$) لعلاقة النمو الاقتصادي في بلدان (OECD)

Hypothesized No. of (CE (s	.Fisher stat (From Trace Test)	.Prob	.Fisher Stat (From Max-Eigen Test)	**.Prob**
None	114.6	0.00	106.3	0.00
At most 1	42.99	0.34	43.62	0.32
At most 2	23.95	0.98	23.95	0.98

جدول (2) نتائج اختبار($Fisher\text{-}\chi 2$) لعلاقة النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية

Fisher stat Hypothesized No. of CE	.Fisher stat (from trace test)	.Prob	.Fisher stat (from max-eigen test	.Prob
None	72.37	0.0000	66.81	0.0000
At most 1	27.19	0.3994	25.48	0.4921
At most 2	17.67	0.9017	17.24	0.9017

يشير الجدولان (1 و2) إلى وجود علاقة تكامل مشترك ومتجه واحد بين المتغيرات الداخلة في معادلة النمو الاقتصادي.

ثانياً: تقدير العلاقة الطويلة الأجل

يوضح الجدولان (3 و 4) العلاقة طويلة الأجل باستعمال تقنية (SUR).

جدول (3) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنمو الاقتصادي في بلدان OECD

Response Variable: GRI				
Variables	.Coff	Std. Error	.t_stat	.Prob
GGNI	0.142	0.0090	15.75	0.00
BU	0.069	0.0069	9.74	0.00
DR	-0.026	0.0031	-8.40	0.00
PREX	0.013	0.0031	4.23	0.00
PI	0.036	0.0073	4.98	0.00
RIR	0.048	0.0106	4.55	0.00
FID	0.019	0.0049	4.00	0.00
C	1.277	0.1663	7.68	0.00
n=600, R2=0.52, R2_adj.=0.51, F_stat=91.92 Prob.(0.00), d.f=592				

تشير نتائج التقدير إلى أن تأثير الدخل القومي والموازنة ايجابي في النمو الاقتصادي، فعند زيادة الفائض يزداد النمو، وبالعكس عند زيادة العجز ينخفض النمو, وهذا ما يتفق مع وجهة النظر النيوكلاسيكية. أما الضرائب المحرفة فإن تأثيرها سلبي في النمو الاقتصادي، في حين

أن تأثير الإنفاق المنتج موجب. إن تأثيرات كلتا الضرائب المحرفة والإنفاق المنتج في بلدان (OECD) يتفق مع وجهة نظر Barro)) على الرغم من انخفاض هذه التأثيرات. في حين أن الاستثمار الخاص، وصافي تدفق رأس المال الأجنبي وسعر الفائدة الحقيقي لها تأثير موجب في النمو الاقتصادي. فارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى توجيه الأموال إلى الاستثمارات ذات الكفاءة الأعلى. في حين يظهر الجدول 4 ان تأثير الدخل القومي، والموازنة العامة وصافي تدفق رأس المال الأجنبي ايجابياً في النمو الاقتصادي، في حين لم يكن للإيرادات المحرفة والإنفاق المنتج تأثير معنوي، لذلك جرى حذف هذين المتغيرين.

جدول (4) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية

Response Variable: GRI				
Variables	.Coff	Std. Error	.t_stat	.Prob
GGNI	0.322	0.0164	19.61	0.00
BU	0.109	0.0215	5.06	0.00
FID	0.187	0.0531	3.52	0.00
C	1.729	0.2430	7.11	0.00
n=390, R2=0.54, R2_adj.=0.53, F_stat=152.34 Prob.(0.00) , d.f=386				

ثالثاً: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يوضح الجدولان (5) و(6) نتائج تقدير علاقة الاجل القصير باستعمال نموذج ECM.

جدول (5) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل في بلدان (OECD)

(Response Variable: D)GRI			
Variables	.Coff	Std. Error	.t_stat
((D(GRI¬(-1	0.173	0.047	3.702
((D(BU (-1	0.014	0.037	0.393
((D(PREX (-1	0.030	0.070	0.437
C	-1.101	0.521	-2.111
GGNI	0.101	0.013	7.625
DR	-0.009	0.012	-0.727
RIR	0.030	0.025	1.188
FID	0.018	0.013	1.398
PI	0.026	0.021	1.269
Ut-1	-0.5468	0.049	-11.159
n=560, R2=0.23, R2_adj=0.22, F_stat.=18.31			
(Log_likelihood=-1125.59, LM_X2=262.88,Prob.=(0.00			
LM_stat=44.40, Prob.=(0.00), d.f=550			

يتضح من الجدول (5) أن معاملات النمو المتخلف زمنياً, الدخل القومي، الحد الثابت ومعامل

تصحيح الخطأ ذي تقديرات معنوية احصائيا"، في حين لم تصل بقية المتغيرات الى المعنوية المطلوبة. أما على مستوى النموذج الكامل فإنه معنوي وخالي من المشاكل الإحصائية. في حين يظهر الجدول (6) أن معاملات النمو المتباطئ زمنياً لمدة واحدة، والحد الثابت والدخل القومي وصافي تدفق رأس المال الأجنبي وحد تصحيح الخطأ ذو معنوية احصائية مقبولة، أما بقية المعاملات فلم تتجاوز (t) المحتسبة مثيلتها الجدولية. والنموذج مستقرولا يعاني من مشكلة إحصائية.

جدول (6) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل في بلدان أمريكا اللاتينية

Response Variable: D(GRI			
Variables	.Coff	Std. Error	.t_stat
((D(GRI¬(-1	0.226	0.050	4.550
((D(GRI¬(-2	0.064	0.042	1.507
((D(DR (-1	0.175	0.124	1.403
((D(DR (-2	0.139	0.123	1.128
((D(PI (-1	0.101	0.154	0.688
((D(PI (-2	0.162	0.167	0.973
C	-1.509	0.342	-4.411
BU	0.081	0.045	1.799
GGNI	0.292	0.024	12.111
PREX	5.01E-13	1.6E-12	0.317
RIR	0.000114	0.00940	0.01210
NTGS	-0.038	0.038	-1.016
FID	0.191	0.071	2.691
Ut-1	-0.982	0.049	-10.740
n=351, R2=0.60, R2_adj=0.58, F_stat.=38.97			
(Log_likelihood=-909.52, LM_X^2=403.74, Prob.=(0.00			
LM_stat=18.68, Prob.=(0.02) ,d.f=337			

تظهر نتائج اختبار السببية في كلا المجموعتين من الدول ان هناك اتجاه السببية بين الموازنة والنمو الاقتصادي ثنائية (ذات اتجاهين متعاكسين)، مما يدل على إمكانية تحسين الموازنة عن طريق النمو الاقتصادي الذي يؤثر في الموازنة، أو باستخدام آلية معاكسة.

جدول (7) نتائج اختبارات سببية ((Granger في بلدان (OECD) وامريكا اللاتينية

عدد مرات التباطؤ	قيم الاحجرالية	إحصائية F	عدد المشاهدات	اتجاه السببية
1	0.00	46.74	580	GRI→ BU
1	0.00	8.91	580	BU →GRI
العلاقة السببية في دول امريكا اللاتينية				
1	0.04	4.15	377	BU →GRI
1	0.01	6.65	377	BU →GRI

الاستنتاجات: اظهرت الدراسة جملة من الاستنتاجات المهمة:

١- هناك تفاوت في مستويات العجز بين بلد وآخر ضمن مجموعة (OECD) وأمريكا اللاتينية، كذلك تتفاوت هذه المستويات في البلد ذاته في المراحل الزمنية، وكانت مستويات العجز منخفضة نسبياً في البلدان الأخيرة مقارنة مع بلدان (OECD) لاختلاف طرق جردويل العجز، إذ تعجرد أمريكا اللاتينية على الإصدار النقدي الجديد في حين تستعمل الضرائب في بلدان (OECD) مما جعل الأولى أكثر تضخماً.

٢-إن تأثير عجز الموازنة سلبي في معدل النمو الاقتصادي للأجل الطويل ولكلا المجموعتين، وهذا يتفق مع وجهة النظر النيوكلاسيكية التي ترى أن العجز في الموازنة يخفض الادخارات الفردية والاستثمارات الإنتاجية وبالتالي تخفيض النمو الاقتصادي، أما في الأجل القصير فليس هناك تأثير مما يؤيد أفكار (Barro).

٣-في بلدان (OECD) كان للإنفاق المنتج اثر ايجابي في النمو الاقتصادي وانعدم هذا التأثير في الأجل القصير، في حين أثرت الإيرادات المحرفة بشكل سلبي في الأجل الطويل، ولم يكن لها اثر في الأجل القصير، وهذا ما يتفق مع أفكار (Barro) للنمو الداخلي. في حين لم تشهد أمريكا اللاتينية مثل هذه التأثيرات.

٤- اتضح وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الموازنة والنمو الاقتصادي في كلتا المجموعتين من البلدان، لذلك فإن معالجة معوقات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض العجز والعكس صحيح.

المقترحات:

بعد الاستقصاء النظري والعملي يمكن الاشارة الى بعض المقترحات:

١- الابتعاد عن عجز الموازنة في أوقات الرخاء، عن طريق السيطرة على النفقات الحكومية وتحقيق توازن بين الايرادات والنفقات العامة، لما للعجز من آثار سلبية في متغيرات الاقتصاد الكلي كافة.

٢- في أوقات الكساد عندما يكون العجز مرغوباً به لا بد أن يكون من خلال زيادة الإنفاق المنتج الذي يُحدث نمواً اقتصادياً، وتأثيرات ايجابية في الاقتصاد القومي.

٣- استعمال سياسات ملائمة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض عجز الموازنة وتخفيض الضرائب المحرفة في دول OECD، في حين تكون السياسات الملائمة في أمريكا اللاتينية بتطوير أسواقها المالية، التي سوف توفر امكانية أفضل لجردويل العجز.

٤- الاعجرباد على إصلاح الموازنة بتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق المنتج الكفوء والضرائب غير المحرفة، والابتعاد عن الإنفاق غير المنتج والضرائب المحرفة. إذ إن العلاقة السببية كانت باتجاهين وان تحسين النمو الاقتصادي سوف يُعزز عن طريق الموازنة التي بدورها ستحفز النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر

1-Alesina, Alberto et. Al., 2002, Fiscal Policy, Profits and Investment, The American Economic Review, Vol.92, No.3

2-Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G., 2007, Applied Econometrics, Published By Palgrave Macmillan, China

3-Baum, Christopher F., 2006, An Introduction to Modern Econometrics Using Stata, Stata Press Publication United States of America, Taxas

4-Christopoulos, Dimitris K. and Tsionas, Efthymios G., 2004, Financial Development Economics Growth: Evidence From Panel Unit Root and Cointegration Tests, Journal of Development Economics, Vol. 73

5-Easerly, William and Schmidt-Hebbel, Klaus, 1993, Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol.8, No2

.6-Gujarati, Damodar, 2003, Basic Econometrics, Mc Graw Hill

7-Im, Kyung So, Pesaran, m. Hashem and Shin, Yongcheol,2003, Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics .Vol.115

8-IMF,2010,World Economic Outlook Database, Data and Statistics, .www.imf.org/external/data.htm

9-Kneller, Rhchard, Bleaney, Michael F. and Gemmell, Norman

,1999,Fiscal Policy and Growth. Evidence From OECD Countries, .Journal of Public Economics, No.74

10-Maddala, G.S. and Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics, John Wiley and Sonsltd, Fourth Edition, United Kindom

11-Maddala, G. S. and Wu, Shaowen, 1999, A Comparative Study of Unit Root Tests With Panel Data and New Simple Tests, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Special Issue, 0305-9049

12-Moore, Tomoe,2009,A Critical Appraisal of Mckinnon Complementary Hypothesis: Does the Real Rate of Return on Money Matter for Investment in Developing Countries, Working Paper, No.09-11, Brunel University

13-Mundell, Robert A.,1968, International Economics, New York: Macmillan, www.columbia.com/ ram 15/ie/ie-18.html

14-Romer, David, 2001, Advanced Macroeconomic, The Mc Graw Hill, Second Edition, University of California

15-Romer, David, 2006, Advanced Macroeconomic, The Mc Graw Hill, Third Edition, University of California

16-Saleh, Ali Salman and Harvie, Charles, 2005, The Budget Deficits and Economic Performance: A Survey, The Singapore Economic Review, Vol.50, No. 2

17-Sanchez-Losadam Fernando, 2004, Growth Effects of Fiscal Policy in Presence of Altruism and Human Capital, Annales d ' Economie et de Statistigue, No.73

18-The Congress of the United States, August 2009, The Budget and ,Economic Outlook: An Update, Congressional Budget Office .www.cbo.gov

19-Wooldridge, Jeffery M., 2000, Introductory Econometrics: A Modern Approach, South- Western College Publishing, United States of America

السنوات / البلدان	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
اسبانيا	-8.585	1.31	-0.469	-5.816	-4.3	-0.958	-5.707
استراليا	-3.905	2.506	1.628	-2.045	-0.205	-2.875	-1.541
البرتغال	-8.719	-5.541	-2.563	-9.347	-8.399	-23.69	-15.47
الدنمارك	-2.767	5.376	1.585	-3.668	-0.66	-0.575	-2.546
السويد	-0.5558	1.419	5.604	-6.976	0.94	-6.721	-7.699
ألمانيا	-3.389	-2.276	1.386	-3.345	-2.792	-1.875	-3.149
المملكة المتحدة	-10.88	-2.978	1.646	-5.308	0.625	-2.838	-4.603
النرويج	10.69	16.31	6.264	1.536	0.525	3.309	-1.716
النمسا	-2.626	-1.995	-1.867	-5.369	-4.46	-4.626	-3.304
الولايات المتحدة	-10.31	-2.747	2.559	-1.971	-4.069	-5.111	-2.467
اليابان	-10.23	-4.847	-7.644	-4.583	1.914	-1.324	-4.626
اليونان	-13.69	-5.075	-4.086	-11.94	-13.8	-12.7	-3.123
ايرلندا	-13.89	1.414	4.917	-0.489	-1.286	-8.598	-9.86
ايطاليا	-5.327	-3.525	-0.724	-6.858	-10.49	-14.59	-9.549
بلجيكا	-5.07	-2.753	0.019	-3.175	-5.531	-10.93	-7.945
سويسرا	1.145	-0.431	0.905	-1.376	0.386	-0.478	-0.04
فرنسا	-7.277	-2.773	-1.667	-6.477	-2.061	-2.676	-0.069
فنلندا	-2.246	3.31	6.686	-7.502	5.4	-0.799	-2.127
كندا	4.367	1.655	1.244	-3.606	-4.731	-5.905	-3.413
هولندا	-4.803	-0.112	1.957	-7.54	-9.005	-11.47	-9.37

مصدر الجدولان: من إعداد الباحث بالاعجرباد على: 3-IMF,2010,World Economic Outlook Database, Data and Statistics, www.imf.org/external/data.htm

	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الأرجنتين	-2.86	-5.28	-0.33	-0.55	-2.4	-2.05	-0.37
الإكوادور	-1.14	1.952	1.828	-0.81	0.564	1.062	-0.26
البرازيل	-4.37	-4.37	-3.39	-1.87	-1.83	-3.59	-3.54
المكسيك	-3.04	-7.51	-2.53	-0.53	-1.26	-1.56	-0.69
أورغواي	0.029	-2.2	0.3	-1.08	-3.01	-1.58	-1.48
برغواي	0.314	0.196	2.928	-0.06	-4.38	0.715	0.132
بنما	-5.19	-2.87	3.026	2.915	0.26	-3.15	0.557
بوليفيا	-8.99	-49.9	-0.36	-2.16	-4.46	-3.78	-4.29
بيرو	-0.00125	0.001	-8.11	-1.31	-2.05	-0.83	-1.47
تشيلي	5.413	-2.29	0.772	2.358	-0.66	4.564	5.245
فنزويلا	0.043	5.258	0.039	-3.61	-1.65	2.261	-2.75
كوستريكا	-8.1	0.733	-2.58	-4.02	-2.85	-0.79	-3.46
كولومبيا	-0.68	-2.65	-0.81	-2.3	-6.08	3.874	-3.57

مصدر الجدولان: من إعداد الباحث بالاعجرباد على: -3-IMF,2010,World Economic Out-look Database, Data and Statistics, www.imf.org/external/data.htm

جدول (C) نتائج اختبار (Fisher-PP) لبيانات بلدان (OECD)

المتغيرات	المستوى I(0)))		الفروق الأولى (I(1)))	
	ثابت	ثابت مع اتجاه	ثابت	ثابت مع اتجاه
BU	41.15 (0.42)	34.59 (0.71)	272.06 (0.00)	249.87 (0.00)
RIR	84.00 (0.00)	121.84 (0.00)	_____	_____
GRI	82.94 (0.00)	46.56 (0.22)	_____	_____
GGNI	121.63 (0.00)	81.20 (0.00)	_____	_____
DR	78.37 (0.00)	72.67 (0.00)	_____	_____
PREX	38.30 (0.55)	35.78 (0.66)	375.10 (0.00)	791.59 (0.090)
PI	59.67 (0.02)	39.92 (0.47)	_____	_____
FID	160.25 (0.00)	187.90 (0.00)	_____	_____

جدول (D) نتائج اختبار (Fisher-PP) لبيانات بلدان أمريكا اللاتينية

المتغيرات	المستوى I(٠)))		الفروق الأولى (I(١)))	
	ثابت	ثابت مع اتجاه	ثابت	ثابت مع اتجاه
BU	٨٢,٠٦ (٠,٠٠)	٥٨,٧٦ (٠,٠٠)	_____	_____
RIR	٧٨,٢٣ (٠,٠٠)	٦٠,٩٣ (٠,٠٠)	_____	_____
GRI	١٢٨,٣٣ (٠,٠٠)	٩٨,٣٠ (٠٠ .٠)	_____	_____
GGNI	١٦٩,٦٥ (٠,٠٠)	١٦١,٨٦ (٠,٠٠)	_____	_____
DR	٣٢,٣٦ (٠,١٨١٥)	٣٢,٧٧ (٠,١٧)	٢٦٧,١٩١ (٠,٠٠)	٧٦٢,٣٥ (٠,٠٠)
PREX	٥٧,٤٤ (٠,٠٠)	٤٤,٣٢ (٠,٠١)	_____	_____
PI	٢٣,١٩ (٠,٦٢)	٢٧,٢٩ (٠,٣٩)	٢٩٦,٧٦ (٠,٠٠)	٣٧٢,٨٢ (٠,٠٠)
FID	٥٠,٩٩ (٠,٠٠)	٥٨,٣٢ (٠,٠٠)	_____	_____

دور التفكير ما وراء المعرفي في حل المشكلات لدى محللي نظم المعلومات الإدارية

دراسة استطلاعية لآراء عينة من محللي النظم في عدد من كليات جامعة الموصل

الدكتور احمد زهير توفيق
مدرس- قسم نظم المعلومات الإدارية
كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

الدكتور بسام عبد الرحمن يوسف اليوزبكي

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل
ستاذ مساعد- قسم نظم المعلومات الإدارية

bassammosul@gmail.com
ahmedzuher76@yahoo.com

الملخص:

تتسم البيئة التي تعمل فيها المنظمات بالتقدم التقني، والتَّغيرات السريعة، وغزارة المعلومات، والمستحدثات التقنيَةِ الهائلةِ، التي شكلت بمجملها تحدياً لمحللي النظم في كيفية مواجهة هذه التَّغيُّرات، والتَّصدِي لمشكلات نظم المعلومات الادارية، وإيجاد حلول ابتكاريَّة لها. ويعدُّ إعدادهم ، وتنميةُ قدراتهم العقلية، عن طريق توجيه إهجربام محللي النظم إلى ضرورة تبني أسلوب التفكير ذو المنهج المستديم الذي يقترن بمختلف الأنشطة وأنواع السلوك، حيث يهدف البحث الحالي إلى محاولة التعرف على دور التفكير ما وراء المعرفي حل المشكلات لدى محللي نظم المعلومات الإدارية، إذ إن القدرات التي يمتلكها الافراد قد تتجاوز التفكير التقليدي، والذي يأخذ شكل التفكير ما وراء المعرفي والذي عن طريقه يفهم، يقيم و يعدل من سلوكه وإنه مصدر للتغيير والتطوير لاسيما تطوير انظمة المعلومات الادارية، ولتحقيق ذلك جرى اختيار عينة مكونة (40) محلل نظم في عدد من كليات جامعة الموصل، استعملتمقاييس احصائية للكشف عن دور التفكير ما وراء المعرفي لدى عينة البحث في حل المشكلات، وقد جرى التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وبموجبها جرى تقديم مجموعة توصيات.

الكلمات المفتاحية: التفكير ما وراء المعرفي، حل المشكلات، إتخاذ القرارات

The role of thinking beyond the knowledge to solve problems among analysts MIS

A prospective study of a sample of the views of analysts, management information systems in a number of faculties of the University of Mosul

Ahmed Z. Tawfiq (PhD) Assistant Professor

Bassam Abd Al-Rahman (PhD) Lecturer

Department of Management Information Systems

University of Mosul

Abstract:

The environment in which organizations works is characterized by technological progress, fast changes, information richness and the new technical achievements; which in all forms challenges for the system analysts in how to confront these changes, and find solutions for administrative systems problems, and find innovative solutions.

The issue of preparing the system analysts, and develop their mental power, by orientating their interest to adopt innovation and creativity is the goal.

The current research is an attempt to get acquaintance with the role of thinking beyond the general practice in solving problems by system analysts .Generally system analysts abilities might be more than the traditional way of thinking, which may take a form beyond their current knowledge.

This new way of knowledge can be used to understand, Evaluate and rectify the traditional behavior, and it can be the source for changes and developments; especially in the development of information managerial systems .For this vision in mind, a sample of (40) system analysts has been selected from different colleges of Mosul University for this research .Different statistical measures were used to discover the role of thinking beyond the current knowledge to solve problems, and conclusion was reached from which we noting down number of recommendations.

Keywords: thinking beyond the cognitive, problem-solving, decision making.

مقدمة

لقد أصبح استعمال تقنيات المعلومات مظهراً من مظاهر العمل المنظمي، وتعلم استعمال برامجه المتنوعة ، وتطويره بما يواكب التطورات التي يواجهها العالم في مجال استعمال الحاسوب حيث يجرى تحديث نظم المعلومات الادارية وتعزيزها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون عنصرًا أساسيا في هذه النظم لتحسينها، وتطويرها، وتوجيهها كي تنسجم مع التوجهات الجديدة لاحتياجات المستفيد النهائي ، ومن هنا تظهر مشكلات وتحديات جديدة تواجه محللي النظم تتمثل بالدرجة الاساس في كيفية مواكبة هذا التطور في تقنيات المعلومات عن طريق التخطيط لها وتنظيمها وتوجهها والرقابة عليها لتطوير انظمة المعلومات الادارية ، وبما إن محلل النظم يعد أهم قائد في عملية تطوير نظم المعلومات لذا تعد القرارات المتخذة من قبله في غاية الحساسية في وقت يعد الاهجرام بأدق الجوانب النفسية المعرفية والتي تسمى (ما وراء المعرفة) تهجرى بأسلوب التفكير في عملية التفكير نفسه والخطط التي يقدمها من اجل تحسين عملية التطوير

منهج البحث

اولاً :مشكلة البحث

يعد محللو النظم من فئات العاملين الذين يتطلب عملهم مستويات مرتفعة من المعرفة، ويسعون للحصول على المعلومات على نحو واسع، ويستعملون التفكير المنطقي في إنجاز أنشطتهم، وحل المشكلات، وغالباً ما يستندون إلى أسس عقلانية عند إتخاذهم للقرارات. ومن أجل أن يحقق محللي النظم أهدافهم المختلفة فلابد لهم من استعمال الكثيرمن المهارات الفاعلة في تحقيق هذه الأهداف وتوظيفها، وهنا تبرز الحاجة إلى استعمال محللي النظم مهارات تساعدهم على تنظيم عملية تفكيرهم عند حل المشكلات، على نحو يستطيعون توجيه طاقاتهم وجهدهم بشكل فاعل لتحقيق الأهداف المنشودة على وجه أمثل، ومن هنا يأتي البحث الحالي في محاولة للكشف عن مستويات الحاجة إلى التفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في حل المشكلات في نظم المعلومات الإدارية، ولقد حاول البحث الحالي الاجابة عن الاسئلة الاتية:

١. هل يتبنى محللي نظم المعلومات التفكير ما وراء المعرفي لحل المشكلات التي تواجههم في تطوير نظم المعلومات الإدارية ؟

٢. مامدى استعمال التفكير ماوراء المعرفي لدى محللي النظم في تطوير نظم المعلومات الادارية في المنظمة المبحوثة.

ثانياً: أهمية البحث:

يتناول البحث مهارات التفكير ماوراء المعرفي لدى محللي النظم، وذلك انسجاماً مع الإتجاهات الحديثة في تطوير نظم المعلومات الإدارية, تلك الاتجاهات التي تهدف لجعل محللي النظم قادرين على التعامل مع المواقف الجديدة بنجاح, وجرىكينهم من أدوات ومهارات حل المشكلات, فضلاً على جعلهم مفكرين يجرىتعون بمهارات عالية، وذلك من خلال النقاط الاتية:

١. إثارة دوافع المنظمة المبحوثة إلى الاهجرام بالتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي نظم المعلومات فيها لما له من أهمية في نجاح المنظمات.

٢. إن حقل التفكير ما وراء المعرفي يمثل حقل حديث في مجال البحث العلمي، لذا فإن البحث سيسلط الضوء على هذا البعد وأهميته بالنسبة للمنظمات التي ترغب النجاح في العمل سواءً كانت العالمية منها والعربية بعامة، أو المنظمات العراقية بخاصة.

٣. توجيه نظر القائمين على تطوير نظم المعلومات إلى ضرورة الاهجرام في كيفية تفكير محللو النظم في المشكلات التي تواجههم ومحاولة التغلب عليها.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية:

١. التعرف إلى بعض مهارات التفكير ما وراء المعرفي التي يستعملها محللو النظم في الميدان.

٢. التعرف على دور استثمار بعض مهارات التفكير ما وراء المعرفة في حل المشكلات التي تواجه محللي النظم من اجل تطوير نظم المعلومات الادارية .

٣. تحديد مهارات التفكير ما وراء المعرفي الواجب توافرها لدى محللي نظم المعلومات.

٤. زيادة وعي محللي النظم بأهمية مهارات التفكير ما وراء المعرفي.

٥. تقديم الخبرات السابقة التي اجتهد عن طريقها الباحثون في بلورة مفاهيم التفكير ما وراء المعرفي وحل المشكلات وصولاً إلى تقديم إطار نظري للمفاهيم المعاصرة ونقلها إلى البيئة العراقية .

رابعاً: مخطط البحث

بهدف ايضاح متغيرات البحث، فقد جرى إعداد مخطط يوضح العلاقات المنطقية بين أبعاد البحث تعبيراً عن الحلول المؤقتة التي يقترحها الباحث للإجابة عن الأسئلة البحثية المثارة في مشكلة البحث، وللتعبير عن نتائج الأسئلة البحثية المثارة في مشكلة البحث، وقد جرى اعداد المخطط اعجرداً على إمكانية قياس كل بعد من أبعاد البحث، فضلاً عن شموليته، إذ يجرىثل التفكير ما وراء المعرفي بوصفه بعداً مفسراً أولاً ، أما البعد المستجيب فجرىثل بحل المشكلات في انظمة المعلومات الادارية

الشكل (1)

الشكل(1)مخطط البحث

خامساً: فرضيات البحث

انسجاماً مع أهداف البحث واختباراً لسريان مخططه، فقد جرت صياغة مجموعة من الفرضيات وعلى النحو الآتي :

- **الفرضية الاولى:**لا يتبنى محللي نظم المعلومات التفكير ما وراء المعرفي لحل المشكلات التي تواجههم في تطوير نظم المعلومات الادارية.
- **الفرضية الثانية:**ليس هناك استعمال تام أو معدوم للتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في تطوير نظم المعلومات الادارية في المنظمة المبحوثة، ولكن يتراوح الاستعمال بين هذين المستويين.

سادساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

بهدف إعداد الجانب النظري للبحث فقد جرى الاعتماد على إسهامات الباحثين من المصادر المعرفية والمتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والدراسات والأطاريح والبحوث العلمية, فضلاً عن المصادر التي جرى الحصول عليها من شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) في حين اعْجرىد الباحثين في إكمال البحث في الجانب الميداني على عددٍ من الوسائل الضرورية في جمع البيانات الخاصة بهذا الجانب من البحث هي:

- **استمارة الإستبانة**

استعملت الإستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات, إذ روعي في صياغتها وضوح بعدي البحث وقياسهما، ونظراً لعدم توافر مقياس جاهز لقياس بعدي البحث، فإن الباحثين استندا إلى البحوث والدراسات التي تناولت بعدي البحث، وذلك لغرض الإفادة منها في بناء المقياس،وبالاستناد إلى المصادر الاتية:(Nolan,2000) (الشريدة,2003)، (Meal, Guss , Wiley, 2007)، (2005)، (يوسف ،2009)،(عبد القادر، 2012)

- **وصف استمارة الإستبانة**

استعملت الإستبانة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث والمرفقة في الملحق (1)، وقد إشجرىلت على أربعة أبعاد، خصص الأول للمقاييس الخاصة ببعد التخطيط الذي اشجرىل على سبعة متغيرات، أما الثاني فكان لبعد التنظيم الذي اشجرىل على ستة متغيرات، والثالث للرقابة وخصص له سبعة متغيرات، والبعد الرابع خصص للتقييم والذي اشجرىل على سبعة متغيرات، وقد استعمل مقياس (Likert) الثلاثي وبوسط فرضي قدره (2) .

- **قياس ثبات الإستبانة**

لغرض التحقق من مدى صلاحية المقياس فقد استعمل مقياس (كرومباخ الفا) (Reliability Alpha) واتضح ان معامل (الفا) كان (86.67%) وهي نسبة ثباجرىرتفعة بالمقارنة مع النسبة القياسية (Standard Alpha) والبالغة (60%) الخاصة بالدراسات الإنسانية .

سابعاً: أساليب التحليل الإحصائي

جرى تحليل البيانات بعدد من الأدوات الإحصائية لغرض التحقق من صحة الفرضيات، واستعمل البرنامج الإحصائي (SPSS-Ver.13)، وقد استعمل اختبار مربع كاي (Chi-Square) للتعرف على العلاقة التوافقية بين المتغيرات، في حين استعمال المنطق المضبب (Fuzzy Logic) لمعرفة النسبة المئوية التي حصل عليها كل مجال عن طريق تطبيق دالة مقترحة على نتائج إستجابة أفراد العينة على فقرات كل مجال على وفق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك بااستعمال برنامج Excel.

ثامناً: منهج البحث

اتبع المنهج الوصفي التحليلي في البحث لوصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها، و ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً يسهم في الوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه.

تاسعاً:وصف مججرىع البحث وعينته

لتطبيق البحث الحالي فقد إستلزم الأمر البحث عن منظمات تتسم بتوافر المعرفة الفكرية والخبرة، وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على جامعة الموصل بوصفها ميداناً لإجراء البحث الحالي، إذ أخذت عدد من الكليات، واختير الأفراد المبحوثون والمجرىثلون بمحللي النظم في تلك الكليات، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الكليات لها أنظمة معلومات حاسوبية متطورة، وقد جرى توزيع (40) استمارة استبانة على محللي النظم في تلك الكليات، واسترجعت بالكامل، أي إن معدل استجابة المبحوثين بلغت (100%).

عاشراً: الوصف الديمغرافي لعينة البحث

توضـح معطيات الجدول (1)الوصف التحليلي للخصائص الشـخصية للعينة المبحوثة، إذ من الملاحظ أن ثلثي العينة تقريبا هم من الذكور, وإن (77,5%) منهم متزوجون, وتتركز أعمارهم في حدود الفئات الوسـطى ولاسيما الفئتان: (30-26) و (35-31), إذ بلغ مقدار من ينجربون إلـى هذه الفئات (62,5%), (20%) على التوالي. أما بخصـوص التحصيل العلمي فإن أكثر من نصف المجيبين تقريباً يحملون شهادة البكالوريوس, يلي ذلك حملة شهادة الماجستير بواقع (22,5%), وإن (15,5%) هم من حملة شـهادة الدكتوراه, وهذا يعني أن المبحوثين يتمتعون بمعرفة علمية جيدة. أما بخصوص عدد سـنوات الخدمة فـي الموقع الوظيفي الحالي فإن ثلثي المجيبين تقريباً كانوا يملكون أقل من خمسة سنوات خدمة, والثلث الآخر خدمتهم أقل من عشر سـنوات, وفي السـياق نفسـه فان الخدمة الإجمالية كان فيها ثلثي المجيبين ممن لهم خدمة أقل من عشـرة سنوات، والثلث الاخر أقل من خمسة سـنوات، ولعل عدد سنوات الخدمة إنعكست علـى عـدد الدورات التدريبية التي تلقاها المجيبون في أثناء خدمتهم, إذ يلاحظ أن (30%) من المجيبين شـاركوا بثـلاث دورة تدريبية فاكثر, والباقي توزعوا بصورة متسـاوية تقريبا على الدورات الأخرى.

الجدول(1) الخصائص الشخصية لعينة البحث

الجنس	التكرار	النسـبة المئوية	دكتوراه	6	15
ذكر	24	60	المجموع	40	100
أنثى	16	40	مدة الخدمة في الموقع الوظيفي الحالي		
المجموع	40	100	1-5 سنة	22	55
الحالة الاجتماعية	التكرار	النسـبة المئوية	6-10سنة	16	40
متزوج	31	77.5	11-15سنة	1	2.5
أعزب	9	22.5	21-25 سنة	1	2.5
المجموع	40	100	المجموع	40	100
الفئات العمرية	التكرار	النسـبة المئوية	مدة الخدمة الاجمالية	التكرار	النسـبة المئوية
30-26 سنة	25	62.5	1-5 سنة	13	32.5
35–31سنة	8	20	6-10سنة	22	55
40–36سنة	5	12.5	11-15سنة	4	10
45–41سنة	1	2.5	21-25 سنة	1	2.5
6-4سنة فأكثر	1	2.5	المجموع	40	100
المجموع	40	100	عدد الدورات التدريبية	التكرار	النسـبة المئوية
التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية	لايوجد	6	15
بكالوريوس	22	55	1	11	27.5
			2	11	27.5
دبلوم عالي	2	5	3فأكثر	12	30
ماجستير	9	22.5	المجموع	40	100

الاطار النظري

اولاً: مفهوم التفكير ماوراء المعرفي

لقد حظي التفكير ما وراء المعرفي بإهجرام ملحوظ في السنوات القليلة الماضية؛ بوصفه طريقة جديدة في التفكير، وقد تعددت المفاهيم التي تناولته على وجه العموم، وقد يعود ذلك إلى عدم إتفاق الباحثين حول ماهية هذا المصطلح، وطبيعة الحدود بين العمليات المعرفية وما وراء المعرفية، ولعل من المناسب الشروع بتعريف التفكير ما وراء المعرفي المقدم من قبل (Flavell, 1979, 910)، إذ عرفه بانه قدرة الفرد على التفكير في عمليات التفكير الخاصة به، فهي معرفة الفرد بعملياته المعرفية، أما (Costa, 2002,77) فقد عرفه بأنه قدرة الفرد على تحديد ما يعرفه وما لا يعرفه، ووضع خطة للعمل والسير نحو تطويرها في مدة زمنية معينة، والتأمل في تلك الخطة وتقويمها حتى إجرام هذه الخطة وتحدث هذه العملية في قشرة الدماغ، ويذهب (عبيد ،2004، 56) الى التعبير عنه بأنه التفكير بالتفكير، أو انها تأملات عن المعرفة، أو التفكير فيما يفكر وكيف يفكر، وقد أشار (جروان, 2005, 46) بأنه مهارات عقلية معقدة تعد من أهم مكونات السلوك الذكي في معالجة المعلومات, وتنمو مع التقدم في العمر والخبرة, وتقوم بمهمة السيطرة على جميع نشاطات التفكير العاملة الموجهة لحل المشكلة, باستعمال القدرات أو الموارد المعرفية للفرد بفاعلية في مواجهة متطلبات مهمة التفكير. ويشير (البغدادي،2005، 67) إلى أن التفكير ما وراء المعرفي يؤدي دوراً هاماً في تفكير الإنسان وعمليات حل المشكلات على نحو أفضل، كما أنها تساعد على تحقيق أهداف الفرد. ويعطي (Guss , Wiley, 2007,15) للتفكير ما وراء المعرفي تعريفاً بأنه التفكير في التفكير الذاتي للمرء، ويسمح له بالتحكم في أفكاره الذاتية وإعادة بنائها، و يؤدي دوراً مهماً في التعلم وحل المشكلات .

مما تقدم يرى الباحثان ان التفكير ما وراء المعرفي يتعلق بمعرفة من نمط استنباطي لنشاط الفرد المعرفي وليس المعرفة العامة التي يملكها الفرد حول الظواهر والموضوعات، ويعد نمطا من أنماط التفكير المركب ورتبة عليا من التفكير .

ثانياً :أهمية التفكير ما وراء المعرفي

حظي التفكير ما وراء المعرفي باهجرام كبير في السنوات الأخيرة، لما له من أهمية في تحسين طريقة تفكير الافراد، إذ يزيد من وعيهم لما يقومون به، فالشخص المفكر تفكيراً ما وراء معرفياً يقوم بأدوار عدة في وقت واحد عندما يواجه مشكلة، أو في أثناء الموقف الذي يواجهه؛ إذ يقوم بدور مولد للأفكار، ومخطط، وناقد، ومراقب لمدى التقدم، ومدعم لفكرة معينة، وموجه لمسلك معين، ومنظم لخطوات الحل، ويضع أمامه خيارات متعددة، ويقيم كلاً منها، ويختار ما يراه الأفضل، وبذلك يكون مفكراً منتجاً (الجراح وعبيدات،2011، 146)، كما ويعمل التفكير ما وراء المعرفي على تنمية القدرة على الانتقاء لدى الفرد، والتجديد، والابتكار، ومواجهة الكم المعرفي المتسارع المدعَّم تقنياً، وجربكين الفرد من توليد الأفكار الإبداعية، والوعي بأساليب المعالجة الدماغية، وتنمية التفكير الناقد، والتفكير الابتكاري، نتيجة لوعي الفرد باستراتيجيات التعامل مع المعرفة، وقدرته على استعمالها في مواقف التعلم المختلفة، ومساعدة الافراد في التحكم في تفكيرهم، وتحسين أساليبهم، وإستذكار المعلومات، وتحسين القدرة العامة على الاستيعاب ، عم طريق إجراء التعديلات اللازمة للتطوير(الشربيني، والطنطاوي، 2006، 67)

ثالثاً : متطلبات التفكير ما وراء المعرفي

يعجرد التفكير ما وراء المعرفي على مجموعة من المتطلبات وهي (عبد القادر، 2012 ، 2139):

- المعرفة:وتتضمن معرفة الفرد بطبيعة الموقف وعملياته واغراضه ومعرفة الاستراتيجيات الفاعلة ومتى تستعمل.
- الوعي: وتعني وعي الفرد بالإجراءات التي ينبغي القيام بها لتحقيق نتيجة معينة وتتضمن ثلاثة ابعاد (الوعي بمتغيرات الشخصية، الوعي بمتغيرات الموقف ، والوعي بمتغيرات الاستراتيجية الملائمة) .
- التحكم:ويشير الى طبيعة القرارات الواعية التي يتخذها الفرد بناءً على معرفته ووعيه.

رابعاً : مهارات التفكير ما وراء المعرفي

تقتضي عملية التطرق لمهارات التفكير ما وراء المعرفي الجربيز بين مفهومي "التفكير" و " مهارات التفكير "ذلك أن التفكير عملية كّلية يجرى عن طريقها معالجة عقلية للمدخلات

الحسية والمعلومات المسترجعة لتكوين الأفكار أو استدلالها أو الحكم عليها ، وهي عملية غير مفهومــة جرباماً وتتضمن الإدراك والخبرة الســابقة والمعالجة الواعية والاحتضان والحدس، وعن طريقها تكتســب الخبرة معنى، أما مهارات التفكير فهي عمليات محددة يجرى ممارستها واســتعمالها على نحو مقصــود في معالجة المعلومــات مثل مهارات تحديد المشــكلة، وإيجاد الافتراضات، وتقييم قوة الدليل أو الإدعاء(يوسف ،2009 ،36)، ان مهارات ما وراء المعرفة تسهم بإدارة نشاطات التفكير وتوجيهها عندما ينشغل الافراد في موقف حول المشكلة أو اتخاذ القــرار، وتركز علــى المعرفة الإجرائية المطلوبــة للتنظيم الفعلي والتحكم في أنشــطة الفرد، وتركز أيضاً على المعلومات ذوات العلاقة بالمهمة لبناء فهم وتمثيل كاف للمهمة، ولذلك يمكن تصميم خطة للعمل لتحديد الأهداف المرجوة ، وقد عرّفها (Nolan,2000,76) بأنها مجموعة من القدرات يســتعملها الافراد لتمكينهم من التعلم وتذكر المعلومات، وتتضمن خمس مهارات هــي: وضع الأهــداف ،والتخطيط، والمراقبــة، والتنظيم، والتقويم ، ويــرى (زيتون ،2003، 68) بأنها عمليات تحكم وظيفتها التخطيط والمراقبة وتقييم أداء الفرد في حل المشكلة، ويشير (بهلول ، 2004 ،172) إلى انها الوعي بما يمتلكه الافراد من قدرات واستراتيجيات ومصادر ووسائل تستعمل لأداء المهام بفاعلية أكثر.

أن المهــارات المعرفية هــي التي يحتاجها الفرد ليؤدي المهمة، أمــا مهارات ما وراء المعرفة فهي المهارات الضرورية لإدراك كيف أدى الفرد المهمة، وتجمع الكثير من المصادر على ان مهــارات التفكير ما وراء المعرفي هي(Pellingrino,) Corliss, 2005، Meal, 2005) (Nolan,2000 ،(2007,)(محسن،2005) (يوسف،2009):

١. التخطيط

ويتمثل بوضع الفرد لخطة عمل قبل الشروع بالسلوك الفعلي بحيث تحتوي على أهداف موجهة ذاتيا أو يجرى تحديدها له. وتستكمل عملية المتابعة للخطة عن طريق صياغة الفرد الكثير من التساؤلات على نفسه والسعي للإجابة عليها (حسين, 2005, 377)، وتعد تصور ذهني مسبق لحل المشــكلة يتحقق بتحديد الأهداف, وفهم المحتوى, وترتيب المعطيات, واستنتاج العلاقات, ووضع خطــة، وتحديد الوقت اللازم, وترتيب الخطوات, وتوقــع الصعوبات, وتوليد الأفكار, والتنبؤ بالنتائج (الشريدة, 2003, 28)، أي وضع الخطط والأهداف وتحديد المصادر الرئيسية وكذلك الأنشطة المتعددة التي تنظم العمليات كافة (زيدان،2009 ،10).

٢. التنظيم

ويســتهدف علاج الأخطاء، وإصلاح الاضطراب، وتصحيح مســار الســلوك ومســتوى الفهم والاســتيعاب، عن طريق مراجعة المشــكلة مرة ثانية بتأن وروية، ومحاولة فهم المشكلة الفهم الصحيح عندما يكشف الرصد الذاتي أن المشكلة صعبة، أو أنها غير مألوفة، وكذلك ترك حل المشكلات بهدف الرجوع إليها لاحقا (محمد بو زيان ، 2004، 11).

٣. الرقابة

وهي وعي الفرد لما يستعمله من إستراتيجيات لحل المشكلة وقدرته على استعمال الاستراتيجيات البديلــة لتصحيــح الفهــم أو أخطاء الأداء ، والمراقبــة تظهر في الإبقاء علــى الهدف في بؤرة الاهجربــام (زيدان،2009 ،11)، وتجرىثل الرقابة أيضاً بالقدرة على تنظيم تسلســل الأفكار, الحل بصوت مســموع, والالتزام بالزمن المحدد, والتقييــد بالخطة, وتجنب الأخطاء, وتخطي العقبات, والمراجعة المسجررة, وتلخيص الحل (الجراح, 2003, 10).

٤. التقييم

وتعني القدرة على تحليل الأداء والإستراتيجيات الفاعلة عقب حدوث حل المشكلة، وتشير إلى تقييم الفرد لعمليات أنشطته وتتضمن تقويم مدى تحقيق الهدف والحكم على دقة النتائج وكفايتها وتقويم مقدار ملائمة الأســاليب التي اســتعملها وتقويم كيفية التغلب على الصعوبات والأخطاء و اخيراً تقويم فاعلية الخطة والاســتراتيجية المســتخدمة لحل المشكلة وكيفية تنفيذها (106، 2003 ، Fowler).

مما سبق يرى الباحثان ان مهارات التفكير ما وراء المعرفي هي المعرفة و المراقبة و السيطرة على النشــاطات المعرفية، و أنها معرفة المرء بنفســه كأداة فاعلة عن طريق تخزين مدبر واع للمعلومة واســتعادتها ، فأفكار ما وراء المعرفة مدبرة، ومخطط لها و مقصودة و موجهة نحو أهداف، و هي ذوات سلوك فكري موجه للمستقبل يمكن أن تستعمل لانجاز مهمة معرفية.

خامساً : خصائص المفكر تفكير ما وراء المعرفي

أن مــن اهــم خصائص الفرد ذو التفكير مــا وراء المعرفي ما يأتي (أبو الغيط ، 2009 ، 87) (عبد القادر، 2012 ، 2141):

١. إمتلاك وعي تام بمهمته.
٢. القدرة على تحديد الهدف وخطوات تحقيقه.
٣. الالتزام بالخطة الموضوعة في ظل المرونة اللازمة.
٤. التأمل فيما يفعل أو يفكر.
٥. التفكير باستمرار وتقويم ما يتوصل إليه في كل خطوة.
٦. مراقبة ما يفعله أو يفكر فيه ويتأمل في تفكير الآخرين.
٧. عدم ترك الأمور تسير دون وعي أو تخطيط.
٨. التروي في إتخاذ القرارات.
٩. يلغي من حياته كلمة لا أستطيع، فكل شيء يمكن فعله بالتعلم والمثابرة.

الاهتمام بالتعرف على مواطن الضعف في أدائه حتى يعالجها.

سادساً : حل المشكلات التي تواجه محللي نظم المعلومات الإدارية:

يواجه محللو النظم على نحو عام مشكلات ومحددات في أثناء تنفيذ الأنشطة المتنوعة لتطوير نظم المعلومات الإدارية ، وتعد عملية صنع القرار من الوظائف الرئيسة لهم لاعتبارات تتعلق بحل المشكلات في جميع المجالات في المنظمة، وما يقترن باختيار بديل من بدائل حل المشكلات. فالمشكلة موقف يواجه الفرد ويحتاج إلى حل اذ لا يرى الفرد طريقًا واضحًا أو ظاهرًا للتوصل إلى الحل المنشود (ابراهيم، 2004، 334)، ومن المنظور التحليلي فان المشكلة هي إنحراف في الإداء الفعلي المتحقق عن الجوانب المحددة على نحو مسبق التي يطلق عليها مصطلح المعايير (عبد الرحيم، 2007، 3). والمعايير على وفق ذلك تمثل قيمة كمية أو وصفية مستهدفة تسعى الإدارات لإحرازها. وفي سياق مماثل فإن المعايير يحددها محللو الأنظمة لكي يلجأون لاحقاً لتشخيص المشكلات في أنظمة المعلومات، لذا فان عملية إتخاذ القرار تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة ذلك. إن المعايير التي سبقت الإشارة إليها ويمكن تصنيفها إلى صنفين، يتمثل الأول بالمعايير الرسمية، وهي تلك التي تحددها المنظمات، وإن هذا النوع يعد من الأنواع الأقل شيوعاً لدى محللي الأنظمة بسبب إعتمادهم على الأنشطة الذهنية، فضلاً عن عدم إمكانية إيجاد حصر للجوانب المعيارية في العمل المحوسب والمستند إلى أنظمة المعلومات، في حين يجرئل الثاني بالمعايير الضمنية وهي تلك التي يعجردها الأفراد في انجاز أنشطتهم التي تتولد لدى المحللين عن طريق خبرتهم السابقة، لذا يعد هذا النوع الأكثر شيوعاً لدى محللي أنظمة المعلومات. اذ إن حل المشكلات تجرى بحسبما إقترحه العالم (Simon) لأنموذج صنع القرار على وفق مراحله الثلاثة(الادراك، والتصميم،

والاختيار)، ويمثل إتخاذ القرار المرحلة الأخيرة من مراحل صنع القرار والمجرئل باختيار البديل المناسب.

يتفق الباحثون ومنهم (Turban and Aronson, 2001, 11) على أن المشكلات على نحو عام والمشكلات الإدارية على وجه الخصوص تقسم إلى ثلاثة أنواع وهي المهيكلة وشبه المهيكلة وغير المهيكلة. ويقصد بالمشكلات المهيكلة تلك التي تتكرر على نحو دوري ولآماد زمنية قصير نسبياً، وسيركز البحث الحالي على المشكلات غير المهيكلة لاعتبارات تتعلق بانسجامها مع توجه البحث. وفي هذا السياق فإن المشكلات غير المهيكلة هي تلك التي لا تتوافر فيها إجراءات عمل قياسية، وتظهر على نحو غير متكرر، فضلاً عن أنها تتسم بالتعقيد، وإن قلة المعلومات المتوافرة تعد وثيقة الصلة بهذه المشكلات والتي يطلق عليها عملية إتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد (Jones and George, 2006, 227). إن محللي الانظمة غالباً ما يلجأون للتعامل مع المشكلات غير المهيكلة عندما يستلزم الامر تحديد المشكلات التي تواجه متخذ القرارات سعياً لنمذجتها.وإن مهارة حل المشكلات تتطلب القدرة على التشخيص، هي تعد مهارة ذهنية تستند إلى ما يلاحظه محلل النظم من إنحرافات في الأداء، وقد تأخذ هذه المشكلات صيغ متعددة لعل منها المشكلة المقترنة بحاجة متخذ القرار لتطوير العمل وتحديداً عند اللجوء لاستعمال أنظمة المعلومات للمرة الأولى، أو قد تأخذ شكل معالجة محددات تجرئل بإنخفاض فاعلية أداء أنظمة المعلومات الادارية وعلى نحو يحول دون تحقيق الاهداف التي صممت الانظمة من أجلها ، او لظهور تقنيات جديدة ،اذ يدعو ظهور تقنيات مُتقدّمة جديدة سواء في الأجهزة أو البرمجيات الإدارة إلى التفكير في الاستفادة من التقنيات الجديدة للمساعدة في سرعة ودقّة تحقيق أهدافها ،وان ظهور مُتطلبات جديدة في المنظمة يعجز النظام الحالي عن الإيفاء بها، مما يتطلب تحليل النظام للوصول إلى حل لهذه المشاكل حتى يُحقّق النظام الأهداف المرجُوّة.

عليه فان القدرة على حل المشكلات هي متطلب أساسي لمحللي النظم ، فكثير من المواقف التي تواجههم هي أساسا مواقف تتطلب حل المشكلات ، ويعد حل المشكلة أكثر أشكال السلوك الإنساني تعقيدا وأهمية ، اذ يتعلم محللو النظم حل المشكلات ليصبحوا قادرين على اتخاذ القرارات السليمة لتطوير أنظمة المعلومات الإدارية (ابراهيم، 2004، 334) .

مما تقدم يرى الباحثان ان حل المشكلة عملية يستعمل فيها محللو النظم معلوماتهم السابقة ومهاراتهم المكتسبة وقدرتهم على التحليل والتركيب لتلبية موقف غير عادي يواجههم وعليهم أن يعيدوا تنظيم ما تعلموه سابقا ويطبقوه على الموقف الجديد الذي يواجههم للانتقال بأنظمة المعلومات من تصميماتها التقليدية وأساليبها الإدارية التقليدية إلى تصميمات مبتكرة

تستوعب الاحتياجات المتغايرة للمستفيد النهائي.

اختبار فرضيات البحث

يجرئل المحور الحالي باختبار فرضيات البحث وعلى النحو الآتي:

الفرضية الاولى: (لا يتبنى محللي نظم المعلومات التفكير ما وراء المعرفي لحل المشكلات التي تواجههم في تطوير نظم المعلومات الادارية).

من معطيات الجدول (2) يتضح :

أ. إنَّ قيمة اختبار (كاي سكوير) المحسوبة للتفكير ما وراء المعرفي من وجهة نظر محللي النظم المبحوثين في المنظمة المبحوثة بلغت (32)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (31.410) وعند مستوى معنوية (0.05) .

ب. بلغت قيمة اختبار (كاي سكوير) المحسوبة لبعد التخطيط ما قيمتها (17) والتي جاءت على نحو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (11.070) وعند مستوى معنوية (0.05).

ت. كانت قيمة اختبار (كاي سكوير) المحسوبة لبعد التنظيم تبلغ (35.850) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (15.507) ، وعند مستوى معنوية (0.05) .

ث. إنَّ قيمة اختبار (كاي سكوير) المحسوبة لبعد الرقابة بلغت (18) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (16.919) وعند مستوى معنوية (0.05) .

ج. إنَّ قيمة اختبار (كاي سكوير) المحسوبة لمتغير التقييم ما قيمتها (15.600) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (14.067) ، وعند مستوى معنوية (0.05) .

عليه تشير نتائج الجدول (2) إلى رفض الفرضية الاولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أَنَّ محللي نظم المعلومات في المنظمة المبحوثة يتبنون التفكير ما وراء المعرفي لحل المشكلات التي تواجههم في تطوير نظم المعلومات الادارية، مما يدل على أهمية التفكير ما وراء المعرفي في عمل محللي نظم في المنظمة في مجال تطوير انظمة المعلومات الادارية اذ انها تتطلب من محللي نظم ان يمتلكوا التفكير ما وراء المعرفي لكي يجربكنوا من التطوير.

الجدول (2) اختبار (Chi-Square) للتفكير ما وراء المعرفي وابعاده

متغيرات الاختبار	التخطيط		التقييم		الرقابة		التنظيم		التفكير ما وراء المعرفي	
	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة
Chi-Square	17	11.070	35.850	15.507	18	16.919	15.600	14.067	32	31.410
Sig	0.044		0.000		0.035		0.029		0.044	

عند مستوى معنوية (0.05) N=40

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعجرباد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS .

الفرضية الثانية: (ليس هناك استعمال تام أو معدوم للتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في تطوير نظم المعلومات الادارية في المنظمة المبحوثة، ولكن يتراوح الاستعمال بين هذين المستويين).

لاختبار الفرضية الثانية : جرى استعمال أبسط الصور الرياضية لاختبار المنطق المضبب كي تتلاءم مع مقياس البحث (مقياس ليكرت الثلاثي), بااستعمال البرنامج (Excel), وقد مثلت نتائج تحليل (fuzzy) في الجدول(3)، إذ يمكن إعطاء تصور إجمالي عن نتائج اختبار (fuzzy), بجرئيل النتائج في شكل يبين نسبة التطوير وعدم التطوير في المنظمة المبحوثة لجميع أبعاد البحث الرئيسة شكل(2)،إذ تبين إجمالاً أن هناك استعمال للتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في حل المشكلات لتطوير أنظمة المعلومات الإدارية في المنظمة المبحوثة بنسبة (0,653) , في حين بلغت نسبة عدم التطوير(0,347).إن النتائج السابقة تؤكد صحة الفرضية الرئيسة الثانية القائلة:ليس هناك استعمال تام أو معدوم للتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في تطوير نظم المعلومات الادارية.

أما على مستوى الأبعاد فقد كانت مهارة التخطيط الاعلى, إذ بلغت (0,686), مما يدل على أهمية مهارة التخطيط لعملية التطوير في المنظمة المبحوثة, ثم جاءت مهارة التقييم في المرتبة الثانية؛إذ بلغت قيمتها (0,668) والتي تشير لجوء المبحوثين بوضع الخطط ثم العمل على تقييمها، اما مهارة الرقابة فقد حصلت على المرتبة الثالثة بقيمة بلغت (0,652)،في حين كانت مهارة التنظيم الاقل, إذ بلغت قيمتها (0,586) .

بعامة ... فإنه ليس هناك استعمال تام أو معدوم للتفكير ما وراء المعرفي لدى محللي النظم في تطوير نظم المعلومات الادارية في المنظمة المبحوثة ، ولكن يتراوح الاستعمال بين هذين المستويين ، عليه يجرى قبول الفرضية الرئيسة الثانية .

الجدول(3) نتائج اختبار المنطق المضبب (fuzzy)

المتغيرات	نتائج اختبار fuzzy	
	درجةالاستعمال	درجة عدم الاستعمال
التفكير ما وراء المعرفي		
التخطيط		
X1	0.717	0.283
X2	0.695	0.305
X3	0.738	0.262

X4	0.717	0.283
X5	0.626	0.374
X6	0.671	0.329
X7	0.617	0.383
المؤشر الكلي للبعد	0.686	0.314
التنظيم		
X8	0.731	0.269
X9	0.050	0.950
X10	0.695	0.305
X11	0.645	0.355
X12	0.654	0.346
X13	0.636	0.364
المؤشر الكلي للبعد	0.586	0.414
الرقابة		
X14	0.687	0.313
X15	0.703	0.297
X16	0.626	0.374
X17	0.553	0.447
X18	0.636	0.364
X19	0.645	0.355
X20	0.695	0.305
المؤشر الكلي للبعد	0.652	0.348
التقييم		
X21	0.654	0.346
X22	0.703	0.297
X23	0.679	0.321
X24	0.597	0.403
X25	0.679	0.321
X26	0.607	0.393
X27	0.738	0.262
المؤشر الكلي للبعد	0.668	0.332
المؤشر الكلي للنموذج	0.653	0.347

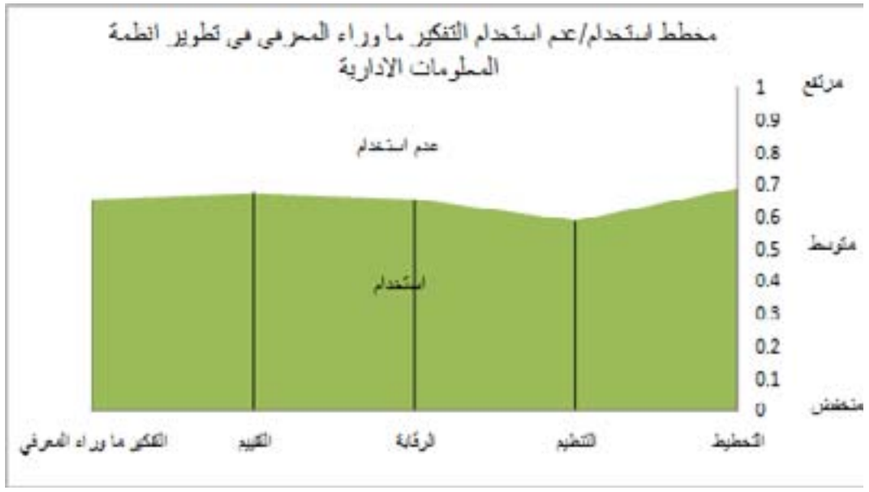

شكل (2) ااستعمال /عدم ااستعمال التفكير ما وراء المعرفي في تطوير انظمة المعلومات الادارية

الاستنتاجات

١. ان النتائـج التـي أفصحـت عنها عمليـة التحليل أوضحـت وجود ارتفاع نسـبي في عملية التخطيط بوصفها مهارة من مهارات التفكير ما وراء المعرفي بالمقارنة مع المهارات الاخرى ،ولعل السبب في ذلك يعود الى ان مهارة التخطيط تتضمن جانباً يتسم بمستوى عالٍ من الاهمية والمجرئلة بوضع الاهداف ،اذ قبل شروع المحلل بعملية التطوير فانه يلجا الى وضع الاهداف التي سيسعى الى تحقيقها لاحقاً.

٢. ان مهـارات التفكيـر ما وراء المعرفي الاربع (التخطيط، والتنظيم ،والرقابة والتقييم) لدى محللـي النظم عينة البحث كانت بدرجـات متفاوتة فيما بينيا، حيث كانت مهارة التخطيط أعلى مهارة مستخدمة في حل المشكلات التي توجه محللي نظم المعلومات لتطوير نظم المعلومات الاداريـة ، تليها مهارة التقييم لتلك الحلول، تليها مهارة الرقابة للرقابة على تنفيذ تلك الخطط ، واخيراً نرى التنظيم.

٣. ان اسـتعمال محللـي النظم مهـارات ما وراء المعرفيـة في التفكير والتأمـل في تفكيرهم، وممارسة الأنشطة العقلية المتعددة ، يؤدي الى مساعدتهم على استيعاب نظم المعلومات بشكل شـمولي وفـي صورة مقطوعات تتضح فيها كافة العلاقـات، والنظرة بهذه الصورة تعد جديدة بالنسبة للمحللين لأنهم تعودوا فيما سبق النظر للموضوعات نظرة جزئية منفصلة.

٤. كشفت نتائج التحليل الخاصة ببعد التفكير ما وراء المعرفي ان محلل النظم يستعمل مهارات التفكيـر ما وراء المعرفـي (التخطيط،والتنظيـم ،والرقابة والتقييم) بدرجة جيـدة في المنظمة المبحوثة إذ أنها تساعده على أنجاز تطوير نظم المعلومات الادارية ، اذ ظهر أَنَّ محللي النظم يتبنـون التفكير ما وراء المعرفي في عملهم وذلك عـن طريق قيم إختبار(Chi-Square) لها الذي أظهر وجود علاقة توافقية في إجابات الأفراد عينة الدراسـة بخصوص التفكير ما وراء المعرفي وابعاده الفرعية.

٥. تبين من تحليل نتائج اختبار المنطق المضبب، أن ان استعمال التفكير ما وراء المعرفي في المنظمة المبحوثة كان متوسطاً ، وقد تبين أن هناك ابعاد أخذت نسبا عالية في حل المشكلات لتطوير نظم المعلومات الادارية نسـبيا، إذا ما قورنت بالبعاد الاخرى في مسـاهمتها في عملية انجاز التطوير وهي :(التخطيط ، والتقييم)، في حين كانت هناك ابعاد أخرى كان اسـهامها في عملية التطوير منخفضة نسبياً وهي: (التنظيم ، والرقابة).

التوصيات

١. ضـرورة معرفة محللي النظـم بطبيعة المهام الملقاة على عاتقهـم، عن طريق التعايش مع المهام حال اختيار الهدف، ولعل من المناسب شروع المحلل بالتعرف على الاوصاف الوظيفية المتاحـة فـي المنظمة التي يعمـل فيها بوصفها الخطـوة الاولى للتفاعل مع المهـام الوظيفية، للحيلولة دون الرضى بتحقيق الحد الادنى من الفاعلية.

٢. ينبغـي على محللي النظم تحديد الأهداف على نحو واضح وقابل للتحقيق، وعلى الرغم من اهمية ذلك فان تحديدها من دون اللجوء لعملية تقويمها تعد عملية لا تتسـم بالتكامل، لذا ينبغي على محللي النظم اللجوء لبيان الجوانب الايجابية وتحديد جوانب الضعف وتحديد مسـتلزمات تحقيقها.

٣. على محللي النظم العمل على رقابة عملية تطوير انظمة المعلومات للحيلولة من دون ترك العملية تسـير على نحو غير منضبط، وفي هذا السـياق يجب على محللي النظم وضع معايير للأداء يجرى عن طريقها تنفيذ العملية الرقابية الذاتية للأنظمة قيد التطوير.

٤. الاهتمـام بتدريب محللي النظم على اسـتعمال مهـارات التفكير ما وراء المعرفي، عند حل المشكلات المختلفة لاسيما أن يكون هذا التدريب في سياق تعاوني.

٥. ضـرورة تزويد القائمين على تخطيط وتطوير نظم المعلومات بنتائج هذه الدارسـة لوضع ذلك في الحسبان أثناء تصميم وتطوير النظم .

٦. تشـجيع محلل النظم على أن يكتشـف قدراته الداخلية و إتاحة الفرصة له للبحث عما بداخله

من معارف وإمكانيات تؤهله لأداء المهمة التي يكلف بها لتطوير النظام.

٧. الاهجربام بإعداد محللين يؤمنون بأهمية استعمال مهارات التفكير ما وراء المعرفي في حل المشكلات، ويكون لديهم القدرة على استعمالها وتنميتها .

٨. تنميـة القـدرة لـدى محللي النظم علـى إدراك كيف يفكـرون ، وكيف يتوصلـون إلى حل المشكلات التي تواجههم ، وذلك يساعدهم على رسم مخطط واضح لمسار تفكيرهم مما يسهل عليهم عملية التطوير.

المصادر

١. ابراهيـم ، مجدي عزيز، ٢٠٠٤ ، اسـتراتيجيات التعليم وأسـاليب التعلم ،القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

٢. أبـو الغيط ،إيمان ،٢٠٠٩، فعالية برنامج مقترح قائم علي اسـتراتيجيات ما وراء المعرفة في تنمية مهارات الأداء ألتدريسـي والتفكير الناقد واتخاذ القرار لدي الطالبات المعلمات بكلية الاقتصاد المنزلي ،اطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،،كلية التربية ، جامعة الأزهر.

٣. البغدادي، محمد رضا، ٢٠٠٥ ، تعليم المعرفة ام تعلم ما وراء المعرفة، المؤجربر العلمي السـادس حـول التنمية المهنية المسـتديمة للمعلم العربي، كلية التربية بالفيـوم، جامعة القاهرة ،٢٣-٢٤ ابريل .

٤. بهلـول، إبراهيـم، ٢٠٠٤، اتجاهات حديثة في اسـتراتيجيات مـا وراء المعرفة في تعليم القراءة، مجلة القراءة والمعرفة، عدد ٣٠.

٥. تيغـزة ،أمحمـد بو زيـان ٢٠٠٤ ،إدارة مهارات التفكير في سـياق العولمة ، ندوة العولمة وأولويات التربية، ٢٠-٢١ابريل

٦. الجراح ،عبد الناصر ،عبيدات ،علاء الدين،٢٠١١،مسـتوى التفكير ما وراء المعرفي لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات ،المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد ٧، عدد٢.

٧. الجـراح, عبد الناصـر، ٢٠٠٣ ، أثر برنامج تدريبي في مـا وراء المعرفة الأخلاقية على تطوير المعرفة فوق الأخلاقية والسلوك الأخلاقي لدى فئة من طلبة جامعة اليرموك، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

٨. جروان, فتحي، ٢٠٠٥، تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات، الطبعة الثانية ، دار الفكر للنشـر والتوزيع ، عمان, الأردن.

٩. حسـين , محمـد ، ٢٠٠٥، الاكتشـاف المبكر لقدرات الذكاءات المتعـددة بمرحلة الطفولة

المبكرة، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان , الأردن.
١٠. زيتـون، حسـن ، ٢٠٠٣ ، تعليم التفكير : رؤيـة تطبيقية في تنمية العقول المفكرة ، عالم الكتب ،القاهرة.
١١. زيدان ،ندى فتاح ،٢٠٠٩ ،اثر برنامج تعليمي في تنمية اسـتراتيجيات ما وراء المعرفي لدى طلبة جامعة الموصل، مجلة دراسات موصلية ،عدد٢٤.
١٢. الشربيني، فوزي ، الطناوي، عفت، ٢٠٠٦ ، استراتيجيات ما وراء المعرفة بين النظرية والتطبيق .، المكتبة لعصرية للنشر والتوزيع ،مصر.
١٣. الشـريدة, محمد ،٢٠٠٣ ، أثر برنامج تدريبي وراء معرفي على التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة ، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
١٤. عبد القادر ،خالد، ٢٠١٢، أثر طريقة الاكتشـاف الموجه في تنمية التفكير فوق المعرفي والتحصيل الدراسـي في الرياضيات لدى طلبة الصف التاسع الاساسي بمحافظات غزة ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد ٢٦، عدد ٩.
١٥. عبد الرحيم، محمد عبد الله، ٢٠٠٧، حل المشاكل وصنع القرارات، الطبعة الاولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، جامعة القاهرة.
١٦. عبيد، وليم، ٢٠٠٤ ، المعرفة وما وراء المعرفة، المفهوم والدلالة، المؤجربر العلمي الرابع حـول رياضيات التعليم العام في مججربع المعرفة، الجمعيـة المصرية لتربويات الرياضيات نادي أعضاء هيئة التدريس، بنها 8-7 يوليو .
١٧. محسـن، رفيـق ، ٢٠٠٥ ، أثـر اسـتراتيجية مقترحة قائمة على الفلسـفة البنائية لتنمية مهارات ما وراء المعرفة وتوليد المعلومات لطلاب الصف التاسع من التعليم الأساسي بفلسطين، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأقصى.
١٨. يوسـف ،جيهان موسـى ، ٢٠٠٩، أثر برنامج محوسـب في ضوء نظرية جانبي الدماغ علـى تنميـة مهارات التفكير فوق المعرفي لدى طالبات الصف الحادي عشـر بمادة تكنولوجيا المعلومات بمحافظات غزة ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،الجامعة الاسلامية .

1. Costa, A. L., 2002, components of A Well Developed Thinking Skills Program Internet: www.newhorzones/org/strategies/thinking/costa2.htm

2. Flavell , H.J., 1979 , Metacognition and Cognitive Monitoring , A NewArea of Cognitive Developmental Inquiry , American Psychologist. 34 (10).

3. Fowler , D . A ., 2003 , Defining and Determining The Impactof a Freshman Engineering Student Approach to Learning , Surface Versus Deep , Doctor of Philosophy , Texas A&M University .

4. Guss, C., Wiley, B., 2007, Metacognition of Problem Solving Strategies in Brazil, India, and the United States. Journal of Cognition and Culture,7.

5. Jones, Gareth R. and George, Jennifer M., 2006, Contemporary Management, 4th edition, McGraw-Hill.

6. Nolan, m.b. ,2000, The role of metacognitive skills in learning with an interactive. from http://www.arches uga.edu/mnolan/prospectus.htm.

7. Pellingrino, A. ,2007, The manifestation of critical thinking and met cognition in secondary American history studies through the implementation of lesson plans and activities consistent with historical thinking skills. Ph.D, Florida State University.

8. Turban, Efraim and Aronson, Jay, 2001, Decision Support Systems and Intelligent Systems, Sixth Edition, Prentice Hall International, Inc.

جامعة الموصل ملحق (1)

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم نظم المعلومات الإدارية

استمارة الاستبـانة

السيـد المحلل المحتـرم

تحية طيبة:

إن الاسـتبيان الذي بين أيديكم هو جزء من بحث في نظم المعلومات الإدارية والموسـوم" دور التفكيـر ما وراء المعرفي في حل المشـكلات لـدى محللي نظم المعلومات الإدارية : دراسـة استطلاعية لآراء عينة من محللي نظم المعلومات الإدارية في عدد من كليات جامعة الموصل " الذي يتضمن مجموعة من المؤشـرات الخاصة بقياسـه، آملين التفضل بالإجابة عن فقراتها، علما بأنها تستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

مع وافر الشكر والتقدير

الأستاذ المساعد الدكتور المدرس الدكتور

بسام عبد الرحمن اليوزبكي أحمـد زهيـر توفيـق

نثمن ونقيم سلفاً آراءكم وتعاونكم معنا .

أولاً: بيانات تعريفية عن الكلية

الكلية ..... ، الشعبة الإدارية.....

ثانياً: بيانات خاصة بالمستجيب عن الاستبانة:

١. الجنس : ذكر( ) أنثى( )

٢. العمر : ٢٦-٣٠( ) ٣١-٣٥ ( ) ٣٦-٤٠ ( ) ٤١-٤٥ ( ) ٤٦-فأكثر( )

٣. الحالة الاججرباعية : متزوج ( ) أعزب( ) أخرى ( )

٤. التحصيل الدراسي : بكالوريوس( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير( ) دكتوراه ( )

٥. عدد سنوات الخدمة في الموقع الوظيفي الحالي:

٦. عدد سنوات الخدمة الإجمالية:

٧.الدورات التدريبية في مجال تقانة المعلومات :

أ. على الحاسوب ( ) وعددها ( )

ب. على الانترنت ( ) وعددها ( )

ثالثاً : التفكير ما وراء المعرفي:

وهو التفكير في التفكير الذاتي للمرء، وهو يسمح له بالتحكم في أفكاره الذاتيـــة وإعادة بنائها، كما يلعب دوراً مهماً في التعلم وحل المشـــكلات (Guss , Wiley, ٢٠٠٧,١٥)

المحور		العبـارة	مرتفع	متوسط	منخفض
التخطيط	١.	اتأكد من فهمي لمحتوى المشكلة .			
	٢.	اعيد صياغة محتوى المشكلة بالطريقة التي افهمها.			
	٣.	أفكر بطرق متعددة لحل المشكلة ثم اختار الأفضل.			
	٤.	احدد الهدف المطلوب تحقيقه لحل المشكلة.			
	٥.	استعمل الاستراتيجيات المفيدة في وقتها.			
	٦.	أجربهل قليلاً عندما أواجه معلومات هامة.			
	٧.	احدِّد الوقت اللازم لحل المشكلة.			
التنظيم	٨.	انظم أفكاري بشكل متسلسل.			
	٩.	استعمل البناء التنظيمي للمشكلة من اجل مساعدتي على الحل.			
	١٠.	أحاول تقسيم مهمة الحل للمشكلة بخطوات صغيرة.			
	١١.	احافظ على تسلسل خطوات الحل.			
	١٢.	أتوقف بانتظام لكي أتفحص استيعابي.			
	١٣.	التزم بالوقت المحدد لتنفيذ خطوات الحل.			

الرقابة	١٤.	اتّبع الخطة التي وضعتها لحل المشكلة.			
	١٥.	اراجع الحلول بعد كل نتيجة اتوصل إليها .			
	١٦.	اتحَقّق من االستعمالي أبسط طريقة لحل المشكلة.			
	١٧.	اتحَقّق من تنفيذي الحل ضمن الزمن المحدد.			
	١٨.	أعمل مراجعة دورية لأن ذلك يساعدني على فهم أي علاقات مهمة.			
	١٩.	أسأل نفسي فيما إذا أخذت بالاعتبار جميع الخيارات المتاحة بعد حل المشكلة.			
التقييم	٢٠.	أسأل نفسي عن مدى انجازي للأهداف عندما أنهي المهمة..			
	٢١.	أغير استراتيجياتي عندما لااستطيع فهم المشكلة بشكل جيد.			
	٢٢.	اتحقّق من وصولي إلى الحل الصحيح.			
	٢٣.	اقَيِم خطوات حل المشكلة خطوة خطوة.			
	٢٤.	اقَارن خطة الحل بخطط سابقة .			
	٢٥.	احدد ما استفيد منه عند قيامي بحل المشكلة.			
	٢٦.	أقوم بعملي بشكل مختلف في المرة القادمة.			
	٢٧.	اصَحِّح الأخطاء التي اكتشفها في حلولي للمشكلة.			

المجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات وإمكانية تنفيذها
دراسة مقارنة بين مركز الحاسبة والانترنت/ جامعة الموصل ومركز المحراب للاتصالات والانترنت

د. ليث سعدالله حسين( )
أستاذ مساعد
Asha.mustafa@yahoo.com

محمد مصطفى حسين حسن( )
مدرس
laythsad@yahoo.coom

المستخلص:

أصبحت المنظمات تعتمد بشكل كبير على تقنية المعلومات في ظل الاقتصاد المبني علــى المعرفة، اذ بدأت المنظمات تســتعملها فــي إدارة المعلومات إيصال بالجودة المطلوبة التي تؤثر في كفاءتها وفاعليتها وبالتالي نجاحها، لذلك تســعى المنظمات نحــو الاســتثمار في مجال تقنيــة المعلومات والتي تكلفها مبالــغ كبيرة، فضلا عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه التقنيات، لذلك لابد من رقابة هذه التقنيات ومحاولة السيطرة عليها، ومن هنا تظهر أهمية حوكمة تقنية المعلومات في المنظمة.

ومــن هنا يهدف الباحثان إلى التحقق من توفر بعض المجالات الإســتراتيجية التي يمكن بها تنفيذ أو تطبيق حوكمة تقنية المعلومات في المركزين قيد البحث، ولتحقيق ذلــك اعتمد الباحثان منهج دراســة مقارنة بين مركز الحســبة والانترنت، ومركز المحراب للاتصالات، جرى تصميم استمارة فحص تضمنت (34) فقرة للتحقق من توافر هذه المجالات في المنظمتين قيد البحث، لكي يمكن في ضوئها تحديد إمكانية تنفيذ حوكمــة تقنية المعلومات في هذه المنظمة، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والميدانية، وفي ضوئها قدما مجموعة من المقترحات.

الكلمــات المفتاحيــة: حوكمــة تقنية المعلومــات، المجالات الإســتراتيجية ، مركز الحاسبة والانترنت، مركز المحراب للاتصالات والانترنت.

Abstract:

Organizations have become highly dependent on information technology in a knowledge-based economy, where used in information management organizations for the delivery of the required quality and affecting the efficiency, effectiveness and success, for it organizations to invest in it and the large amounts, add to the risks of these techniques, from here you must control these techniques and try to control them, which highlight the importance of it governance in the organization.

Here the researchers aim to check the availability of some strategic areas in which the implementation or application of it governance in the centres in question, and that it had adopted a comparative study between the calculator and Internet Center, Center of the mihrab, the form has been designed to check the included (34) paragraph to check the availability of the two organizations in question, so as to determine the feasibility of implementing it governance of this organization, the researchers reached a set of theoretical and field findings, and in the light of Submitted a set of proposals.

المقدمة:

أن التغيـرات التي واجهتهـا المنظمات في العقود الأخيرة وجهت الانتبـاه نحو الاهتمام بنظم المعلومـات وتقانتهـا، ولقد اثبت حقـل تقنية المعلومات جدارته وفاعليتـه وحيويته عن طريق تداخله السـريع مع باقـي الحقول والعلوم المعرفية, وكان مؤثرا ومتأثـرا بها إلى الدرجة التي اعتمـدت عليه باقي العلوم خـارج الحقل الإداري, وأصبح من المتعذر عليها الاسـتغناء عنه، ولكـي تضمن المنظمة اسـتخدامها بالصـورة المثالية يتم مراقبتهـا ومتابعتهاعن طريق آليات الحوكمة اذ تضمن حقوق جميع الأطراف في المنظمة، إضافة إلى إمكانية إضافة قيمة للمنظمة بلاعتماد على هذه التقنية.

لذلك ومما لا شـك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مسـتوى العالم ، في ظل ما يشـهده اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسـمالي، وينبغي أن يُنظر إلى حوكمة تقنية المعلومات على أنها مجموعة فرعيَّة من العملية الأوسـع لحوكمة المنظمات. وتُشـير الحوكمة في حدِّ ذاتها إلى الوظيفة الإستراتيجية والسياسية والرقابية في المنظمة التي تضطلع بها مجالس الإدارة والمـدراء في المسـتويات العُليا في لضمان إدارة المنظمة بمـا تحقق مصلحة الجهات المعنية أو المسـتفيدين منها، وضمان تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات المُحدّدَة والموافق عليها بشـكل فعَّال. وعلاوة على ذلك، ستضمن وظيفة الحوكمة وضع الأنظمة والهياكل والسياسات والإجراءات التي تُترجِم الإسـتراتيجيات إلى أعمال مـن الإدارة، وتضمن كذلك توفر عمليتي الرصد والمراقبة المستمرين.

المحور الأول: منهج البحث

يتطلـب إكمال البحث العلمي رسـم منهج يمكن عن طريقه التوصـل إلى أهداف البحث، ولكي يكون هذا المنهج متكاملا فإنها لابد أن تتضمن الفقرات الرئيسة التي تغطي فكرة البحث، وكما يأتي:

أولا: مشكلة البحث

تواجـه المنظمـات في الوقت الحاضـر تحديات كبيـرة نتيجة تطورات متسـارعة في مجال المعلومات وتقنياتها ، إلا إن هنالك الكثير من المخاطر المتعلقة بهذه التقنيات والتي قد تتسـبب بتأثيـرات سـلبية في أعمال المنظمات وتهدد اسـتقرارها مما يتطلب الرقابـة عليهاعن طريق حوكمتها ، ولذلك فان محاولة الرقابة والسيطرة على تقنية المعلومات في المنظمة تعد جوهرية ، ويمكـن تحقيق ذلك عن طريق حوكمة هـذه التقنية، وذلك بالتركيز على بعض المجالات أو الحقول التي تعد إستراتيجية، ومن هنا يمكن طرح المشكلة البحثيةعن طريق التساؤل الأتي:-

١- هل هناك تصور واضح لدى المركزين قيد البحث عن مفهوم حوكمة تقنية المعلومات ؟

٢- هل هناك إمكانية لتنفيذ حوكمة تقنية المعلوماتعن طريقالمجالات الإستراتيجية الخاصة بها في المركزين قيد البحث ؟

٣- هـل هناك اختلاف بين المركزين من اذ مدى توافر المجالات الإسـتراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات؟

ثانياً: أهداف البحث

يسعى الباحثان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والميدانية من هذا البحث التي يمكن الإشارة إليهاعن طريقالأتي :-

١- التعـرف على مفهوم حوكمـة تقنية المعلومات، والعلاقة بين حوكمة المشـروع والمنظمة وتقنية المعلومات .

٢- الإشارة إلى المجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات .

٣- تقييم إمكانية تنفيذ حوكمة تقنية المعلومات في المنظمتين قيد البحث بالاعتماد على المجالات الإستراتيجية.

٤- المقارنـة بيـن المركزين من درجـة تطبيق حوكمة تقنيـة المعلومـات، وتوافر المجالات الإستراتيجية للحوكمة فيهما.

ثالثاً: أهمية البحث

تنبـع أهميـة البحث من أهميـة مضمونها إذ تعد تقنيـة المعلومات المحـرك الجوهري لانجاز الأنشـطة والعمليات فـي المنظمات في الوقت الحاضـر ، لذلك يعد الاهتمام والسـيطرة على هـذه التقنيات بمكوناتها كافـة ذا أهمية ، وتعد الحوكمة ضمانة حقيقية لتحقيق ذلك، ومما يزيد مـن أهميـة هذا البحث أيضا هي طبيعة الدراسـة التي اعتمدت في البحـث، اذ أن المقارنة بين المركزين يظهر الكثير من الملاحظات والجوانب، لاسيما أن كل منهما يعود إلى قطاع مختلف عن الأخر.

رابعاً: فرضية البحث

اعتماداً على المشكلة البحثية المطروحة وأهداف البحث وأهميته يمكن صياغة فرضية البحث الآتية:

١- لا يمتلك المركزان قيد البحث فكرة متكاملة عن مفهوم حوكمة تقنية المعلومات وأهميتها.

٢- هناك اختلاف بين المركزين من مقدار توافر المجالات الإسـتراتيجية فيهما لحوكمة تقنية المعلومات.

٣- هناك اختلاف في إمكانية تنفيذ حوكمة تقنية المعلومات في المركزين المبحوثين عن طريق

توافر مجالاتها الإستراتيجية على حد سواء.

خامسا: أداة البحث

بهدف إكمال الجانب الميداني للبحث واختبار الفرضيات فقد وقع الاختيار على مركز الحاسبة والانترنت في جامعة الموصل، ومركز المحراب للاتصالات والانترنت كعينتين للبحث ، وقد جرى اختيار المركز الأول لأنه تابع للجامعة أي القطاع الحكومي، وليس له أهداف ربحية، اما المركز الثاني فهو عائد إلى القطاع الخاص وهدفه الرئيسي هو تحقيق الأرباح، ولابد لهما من توفير السيطرة والرقابة الحقيقة لهذه التقنيات والمعلومات المتناقلة عبر شبكات الاتصالات.

ولانجاز الجانب الميداني للبحث فقد جرى استعمال أسلوب المقابلات الشخصية ، فضلا عن تصميم قائمة فحص كأداة رئيسة لجمع البيانات التي تشير إلى درجة توفر المجالات الإستراتيجية الخمسة في المركزين، كليهما وقد تضمنت القائمة (٣٤) فقرة، جرى استخدام المقياس الثنائي (متوفر ، غير متوفر)، مع إعطاء الوزن (٢) لفقرة متوفر، والوزن (١) لفقرة غير متوفر، أما احتساب معدل الايجابات في القائمة فقد جرى عن طريق الاعتماد على المعادلة الآتية:

المعدل = مجموع النتيجة / التكرارات

أما النسبة المئوية للايجابات في القائمة فقد جرى احتسابهاعن طريقالمعادلة الآتية:

النسبة المئوية = مجموع النتيجة / ن × أعلى وزن

اذ يشير ن إلى عدد الأسئلة

المحور الثاني: الجانب النظري

أولا : مفهوم حوكمة تقنية المعلومات

تعد تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لإدارة موارد المنظمات، وتربطها بالمجهزين، والزبائن، وتعزز انجاز الأنشطة بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة لذلك تؤثر في إضافة قيمة سوقية للمنظمة(Milton,٢٠٠٩,٣). فضلا عن ذلك أصبحت تقنية المعلومات تمثل ضرورة لكل منظمة ناجحة في العصر الرقمي والمتمثل بالثورة في مجال التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية (Gellings,٢٠٠٧,٢). كما يشير الاتحاد الدولي للمحاسبيين أن المنظمات تتجه نحو استعمال تقنية المعلومات على نحو متزايد من اجل تحقيق أهداف المنظمة وذلك عن طريق الاستثمار في البرامجيات والأجزاء المادية، وتنفيذ الأنظمة وتطويرها ، وإدارة ورقابة البيانات ومعالجتها وإنتاج المعلومات(Abo-Musa,٢٠٠٧,٧٦).

إن مصطلح حوكمة تقنية المعلومات على الرغم من انه يعد إضافة حديثة في الأدبيات،

فان(Fletcher) يرى أن الجوانب الأساسية لهذا المفهوم جرى مناقشتها في الستينات، ففي سنة ١٩٦٣ نشرت مجلة Harvard Business Review نتائج لاستبيان صممت لدراسة العوامل التنظيمية التي تؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار في تقنية المعلومات(Fletcher,٢٠٠٦,٢١)، إلا أن المصطلح الفعلي لحوكمة تقنية المعلومات لم يظهر حتى بداية التسعينات من القرن الماضي عندما استعمل كل من(Loh & Venkatraman) المصطلح لوصف العلاقة المعقدة والتوافق الاستراتيجي بين الأعمال و تقنية المعلومات، وتزود حوكمة تقنية المعلومات الفاعلة آليات تمكن إدارة تقنية المعلومات وإدارة نظام المعلومات من تطوير الأعمال المتكاملة، وتخطيط تقنية المعلومات، فضلا عن تحديد المسؤوليات(Weill & Woodham,٢٠٠٢,٢٩). ثم جرى تطويرها في العام (١٩٩٨)من قبل معهد حوكمة تقنية المعلوماتITGI (IT Governance Institute)(ITGI,٢٠٠٣,١١). إن حوكمة تقنية المعلومات هي كعامل نجاح حرج لتحقيق النجاح في المنظمةعن طريقت نفيذ التقنية لنشر المعلومات وإيصالها إلى المستفيدين منها بالصورة المطلوبة، وعلى ضوء نتائج أبحاث مجموعة (Garther) فان المنظمات الكبيرة تستثمر أكثر من ٥٠٪ من رأسمالها في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر، لذلك فان حوكمة تقنية المعلومات هي عنصر مهم في أية منظمة ولها تأثير كبير في كفاءتها وفاعليتها وأدائها(Ridley & Young &Carroll,٢٠٠٤,٧٦). ويجري عن طريقهاحوكمة تقنية المعلومات تشكيل إستراتيجية معلوماتية للمنظمة تتطابق مع الإستراتيجية العامة من هذه الأهداف، وتوفير الإجراءات الخاصة والقوانين والسياسات اللازمة لضمان أن فرق العمل التقنية تعمل ضمن تلك الإستراتيجية، بأن يتم تحقيق التجانس بين الأنظمة المعلوماتية المطلوبة وأهداف المنظمة(مركز دراسات الحكومة الالكترونية،٢٠٠٩، ١).

وقد قدمت الكثير من التعاريف الخاصة بحوكمة تقنية المعلومات من الباحثين والكتاب، اذ يعرفه معهد حوكمة تقنية المعلوماتITGI على أنها" مجموعة من العلاقات والعمليات التي صممت لضمان أن تقنية معلومات المنظمة تدعم استراتيجيات المنظمة وأهدافها وتحسنها ، وتحقق المنافع وتراقب المخاطر لإبقائها ضمن المستوى المقبول"(ITGI,٢٠٠٣,١٣)، ويذكر(Kan,٢٠٠٤,٢) على أنها" العملية التي تسعى نحو جعل الأعمال منتظمة بأن يجري تنفيذها من أفراد محترفين والاستعداد لتحمل المسؤولية الكاملة لإعمالهم". ويشير(Weill & Ross,٢٠٠٤,٨) أن حوكمة تقنية المعلومات" تحدد القرارات الصحيحة وإطار المسؤولية لتشجيع السلوك المرغوب في استخدام تقنية المعلومات"، في حين يؤكد كل من (De Haes,٢٠٠٥,٤ & Grembergen) و(Etzler,٢٠٠٧,١٨) على إن حوكمة تقنية المعلومات ترتبط بمجالات مجلس الإدارة والإدارة العليا إذ يعرفها على أنها" القدرة المنظمية

التـي تمارسـها مجلس الادارة والإدارة التنفيذية وإدارة تقنيـة المعلومات من اجل الرقابة على صياغة وتنفيذ إسـتراتيجية تقنية المعلومات وضمان التوافق بيـن هذه التقنية والأعمال، وهي عنصر مكمل لحوكمة المنظمة وتقترن بالقيادة وهيكل المنظمة وعملياتها التي تضمن إن تقنيات معلومات المنظمة يقدم الدعم لإسـتراتيجية المنظمة وأهدافها". ويشـير كل من(Simonsson & Johanson,٢٠٠٨,٣) إلى إن حوكمة تقنية المعلومات هي " التهيئة لصنع وتنفيذ القرارات الخاصة بالأهداف والعمليات والأفراد والتقنية في مسـتوى الادارة التكتيكية والإسـتراتيجية". وفـي السـياق ذاته يذكر(Help,٢٠٠٨,٢) إن جوهر حوكمة تقنيـة المعلومات هو" خلق قيمة للمنظمةعـن طريقإدارة المخاطـر الداخلية والرقابة عليها لان هدف تقنيـة المعلومات تتوافق مـع أهداف المنظمة، وتمكيـن المنظمة من تحقيق أهدافها هو من أهـم متطلبات المعلومات اذ تتعلـق هـذه المتطلبات بالكفاءة والفاعلية والسـرية والالتزام والثقة بمعاييـر المعلومات، لذلك يجـب أن تعمل الأعمـال وتقنية المعلومات سـوية لتحقيق الأهـدافعـن طريقمراجـعة وتدقيق الحسـابات والعمليات بشكل مستمر".ومن اجل تلبية التزامات الادارة التي تعد متجسداً ضمنياً في حوكمة تقنية المعلومات ينبغي على الادارة التركيز على مجالات عديدة منها(Turner & Weickgenannt,٢٠٠٩,٢١):

١- تحقيق الانسجام بين تقنية المعلومات مع إستراتيجية المنظمة.

٢- جعل إستراتيجية وأهداف تقنية المعلومات تتجهان نحو أهداف جميع المستويات في المنظمة.

٣- تأكيد تبني هيكل للرقابة على تقنية المعلومات وتنفيذها.

أما (Abu Khadra, et al,٢٠٠٩) فقد أشـار إلى أن حوكمة تقنية المعلومات هي "الطريقة التي يتم من خلالها تفاعل الادارة العليا مع إدارة تقنية المعلومات لضمان أن الاستثمار في هذه التقنية يساعد على انجاز إستراتيجية الأعمال بطريقة كفوءة وفاعلة".

أن جميـع التعاريف السـابقة تختلف عن بعضها حسـب رأي الباحثيـن وتركيزهم على بعض الجوانب، إلا أن جميعها تشترك في السمات الأساسية الآتية:-

١- أن حوكمة تقنية المعلومات هي مسؤولية مجلس الادارة والإدارة التنفيذية.

٢- أن الهدف الأساسـي لحوكمة تقنية المعلومات هو تحقيق التوافق بين إسـتراتيجية الأعمال وإستراتيجية تقنية المعلومات.

٣- تتضمـن حوكمة تقنية المعلومات الاسـتراتيجيات، والمسـؤوليات، والهيـاكل، والعمليات المستخدمة في تقنية المعلومات ضمن المنظمة.

٤- هناك اختلاف واضح بين حوكمة تقنية المعلومات وإدارة تقنية المعلومات.

٥- أن حوكمة تقنية المعلومات هي عنصر مكمل لحوكمة المنظمة.

إضافة إلى ما سـبق وكما اشـرنا في البداية إلى اهمية تحقيق أعلى درجات الرقابة على تقنية المعلومات لتوظيفها في خدمة المنظمة، ويوضح الشكل (١) ضرورة تبني إطار عمل لتحقيق هذه الرقابة، فالمنظومة المعلوماتية بمختلف مكوناتها من تجهيزات وموارد بشرية إضافة إلى إجراءات العمل الخاصة بها تصنع الفرق بين المنظومة المعلوماتية المتميزة والأخرى ضعيفة الكفـاءة، أن المنظومة المعلوماتية تعمل على توفير المعلومات للمسـتفيدين منها سـواء داخل المنظمة أو خارجها، كما أنها تضبط سير الأعمال وتقنيتها ضمن سياسات المنظمة واحتياجاتها ومـن ثم فان إطار الحوكمة يتعلق بالآليات والإجراءات التي تضمن قيام المنظومة المعلوماتية بذلـك خيـر قيام، ويمكن توضيح أهم مميـزات المنظومة المعلوماتية التـي تطبق الحوكمة أي تخضع للرقابة أو السيطرة بالاتي(عقل،١٨،٢٠١١-١٩)(Iliescu,٢٠١٠,٩٤)

١- دعم أعمال المنظمة بما يزيد الأرباح ويقلل الخسائر.

٢- بناء ميزة تنافسية مستمرة للمنظمة.

٣- تسهيل تحقيق أهداف الادارة من استخدام التقنية والاستثمار فيها.

٤- توفير معايير قابلة للقياس بين أهداف المنظمة وأهداف تقنية المعلومات.

٥- فتح أفاق جديدة للتوسع الأفقي والعمودي في المنظمة.

٦- حماية استثمارات المنظمة.

٧- وضع مخاطر تقنية المعلومات تحت السيطرة.

٨- دعم استمرارية الأعمال في جميع الظروف.

٩- تنظيم أنشطة ومهام الفريق التقني في إطار إجرائي واضح متفق عليه.

١٠- قياس أداء تقنية المعلومات والتعرف على أهم مواضع الضعف وفرص تحسينها.

١١- الالتزام بالمواعيد وتحسين سمعة المنظمة،و ارتفاع مستوى جودة المعلومات.

الشكل (١)

هيكلية المنظومة المعلوماتية وإطار عمل حوكمة تقنية المعلومات

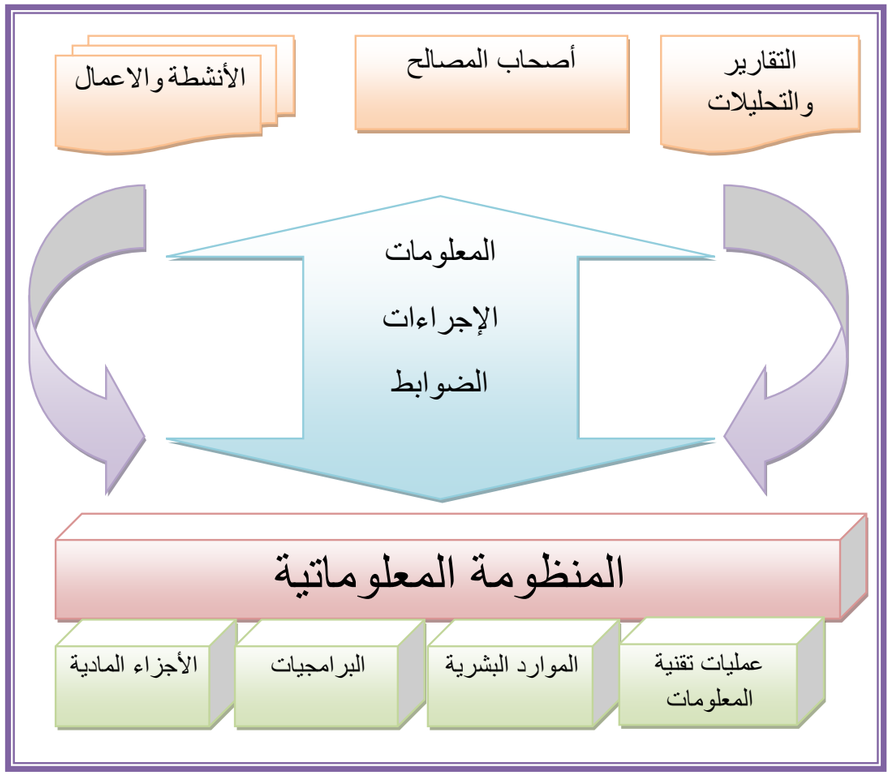

المصدر: عقل،محمد عقل،(٢٠١١)،"مقدمة في حوكمة تقنية المعلومات باستخدام نموذج كوبت الاصدار الرابع"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية. ، ص١٨

ثانيا: العلاقة بين حوكمة المشروع وحوكمة المنظمة وحوكمة تقنية المعلومات

أن حوكمة تقنية المعلومات هي العامل الحرج في حوكمة المشروع، اذ تساعد حوكمة تقنية المعلومات قادة المشروع على ضمان توافق أهداف تقنية المعلومات مع أهداف أعمالهم، وتضيف قيمة للمنظمة، إضافة إلى إدارة مواردها بكفاءة والسيطرة على مخاطرها لضمان تحسين أدائها(Grewal & Knutsson,٢٠٠٥,٤).

ويوضح (Weian & Delu,٢٠٠٥, ٢٨٥) أن حوكمة المشروع وحوكمة المنظمة

تركزان على حقوق ومصالح الادارة وحملة الاسهم وأصحاب المصالح الآخرين، وتتضمن سلسلة من المسؤوليات والتعليمات التي تنفذ من قبل المدراء والإداريين لتحديد التوجه الاستراتيجي، وضمان أن الأهداف يمكن أن تتحقق، أما (Hamaker & Hutton,٢٠٠٣,٢) و(Gheorghe,٢٠١٠,٣٣) فقد أشاروا إلى أن حوكمة المشروع هي إطار للمسؤولية الشاملة الذي ينسق بين جميع الأنشطة الإدارية المرتبطة بجميع أصحاب المصالح، والتي تمارس من قبل مجلس الادارة والإدارة التنفيذية من اجل دعم الإستراتيجية وتحقيق أهدافها، أما حوكمة المنظمة فترتبط بسلوك المنظمة الأخلاقيعن طريقالمدراء والأطراف الأخرى المكلفة بتنفيذ الحوكمة من اجل تعظيم ثروة أصحاب المصالح والحفاظ عليها، أما حوكمة تقنية المعلومات فتركز على استخدام تقنية المعلومات لانجاز أهداف المنظمة، وتشترك في آلاليات كالجان التنفيذية، وميزانية العمليات، وعمليات حوكمة الموجودات الأخرى، اذ لا يمكن اعتبار تقنية المعلومات معزولة عن المشروع لان تقنية المعلومات مرتبط بموجودات المشروع الرئيسية، كالموارد المالية، والبشرية، وحقوق الملكية وأخيرا فان حوكمة المنظمة وتقنية المعلومات تعدان من المكونات الرئيسة لحوكمة المشروع، وكما موضح في الشكل (٢).

الشكل (٢)

حوكمة المشروع وحوكمة المنظمة وحوكمة تقنية المعلومات

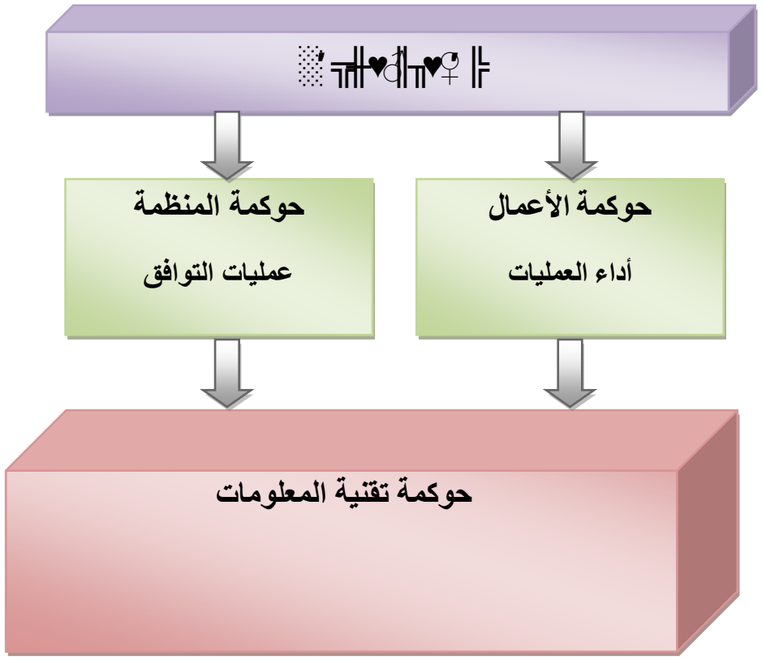

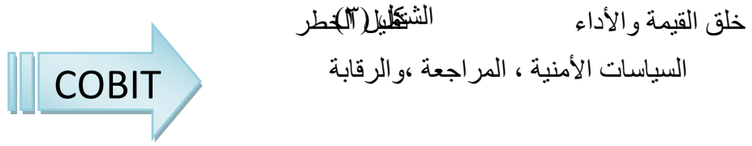

الشكل (٣)

Sources: Gheorghe, Mirela, (2010), "Audit Methodology for IT Governance ",Information Economic Juornal , Vol 14, No 1,P 33

ثالثاً: المجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات

أن حوكمة تقنية المعلومات تتعلق أساسا بفكرتين وهما تسليم تقنية المعلومات القيمة للأعمال، والتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تقنية المعلومات، الفكرة الثانية يتم تحقيقهاعن طريقالتوافق بين تقنية المعلومات والأعمال، أما الفكرة الثانية فيتم التوصل إليهاعن طريقتحديد المسؤولية في المنظمة، وكلا الفكرتين بحاجة إلى دعمعن طريقالموارد الكافية، وقياس الأداء لضمان تحقق الأهداف، وهذا يقود إلى خمسة مواضع أو مجالات رئيسية لحوكمة تقنية المعلومات، ثلاثة منها يجري التوجيه والقيادة عن طريقها وهي، التوافق الاستراتيجي، إدارة الموارد، قياس الأداء، أما المجالان الآخران فهما تسليم القيمة، وإدارة الخطر، وتعتبران نتائج يتم التوصل إليهما، وكما موضح في الشكل (٣).

أن حوكمة تقنية المعلومات هي في حقيقة الأمر عبارة عن دورة حياة مستمرة التي تبدأ من الإستراتيجية وتوافقها مع جميع أجزاء المنظمة، ثم يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية وتسليم القيمة الإستراتيجية، إضافة إلى وضع الخطط لمواجهة المخاطر والتقليل من أثارها، كذلك ضرورة متابعة الإستراتيجية وقياس الأداء لرفع التقارير واتخاذ ما يلزم من الإجراءات، أن دورة الحياة هذه لا تعمل في فراغ إنما في المنظمة وتتأثر بمكونات بيئتها التي تشمل:(ITGI,١٩,٢٠٠٣-٢٠)

* أصحاب المصالح وقيمهم.
* رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وقيمها.
* أخلاقيات المنظمة وثقافتها.
* القوانين والتعليمات والسياسات.

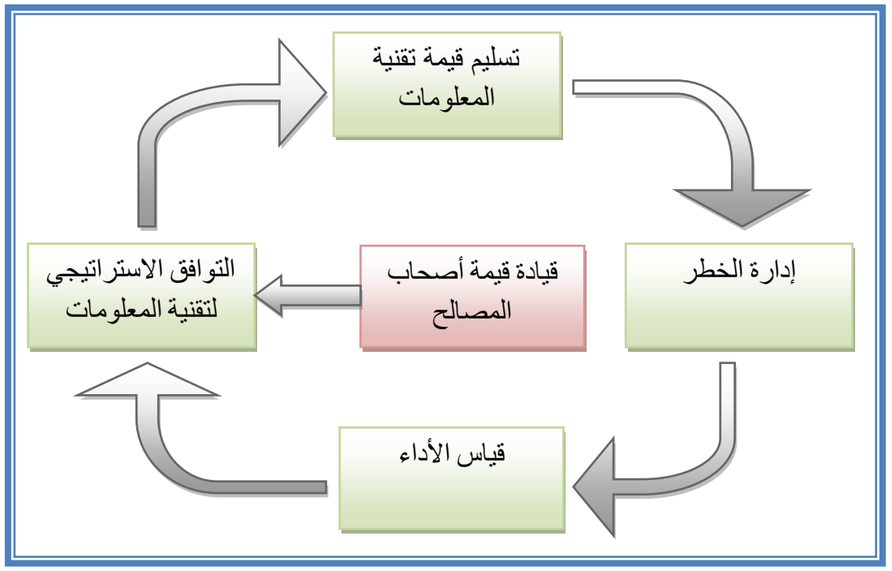

Sources: IT Governance Institute ITGI,(٢٠٠٣), "Board briefing on IT Governance", ٢ed , http:// www.itgi.org, P٢٠.

ويمكن الإشارة إلى المجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات بشي من التفصيلعن طريقالأتي:-

١- التوافق الاستراتيجي

يعد التوافق الاستراتيجي المجال الأول لحوكمة تقنية المعلومات، وهي نقطة البداية في تصميم إستراتيجية تقنية المعلومات التي تتوافق مع الإستراتيجية العامة للمنظمة وأهداف الأعمال(Gheorghe,٣٤,٢٠١٠). أن تقنية المعلومات تحقق للمنظمة الكثير من الايجابيات، اذ تساعد على تحسين الموقف التنافسي و إضافة قيمة للمنتجات والخدمات، فضلا عن تخفيض الكلف، وزيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية، لذلك تشمل التوافق الاستراتيجي لتقنية المعلومات جانبين توافق إستراتيجية تقنية المعلومات مع إستراتيجية المنظمة، كذلك توافق عمليات تقنية المعلومات مع عمليات المنظمة، وكما موضح في الشكل (٤)(ITGI,٢٢,٢٠٠٣).

الشكل (٤)

التوافق الاستراتيجي بين تقنية المعلومات والمنظمة

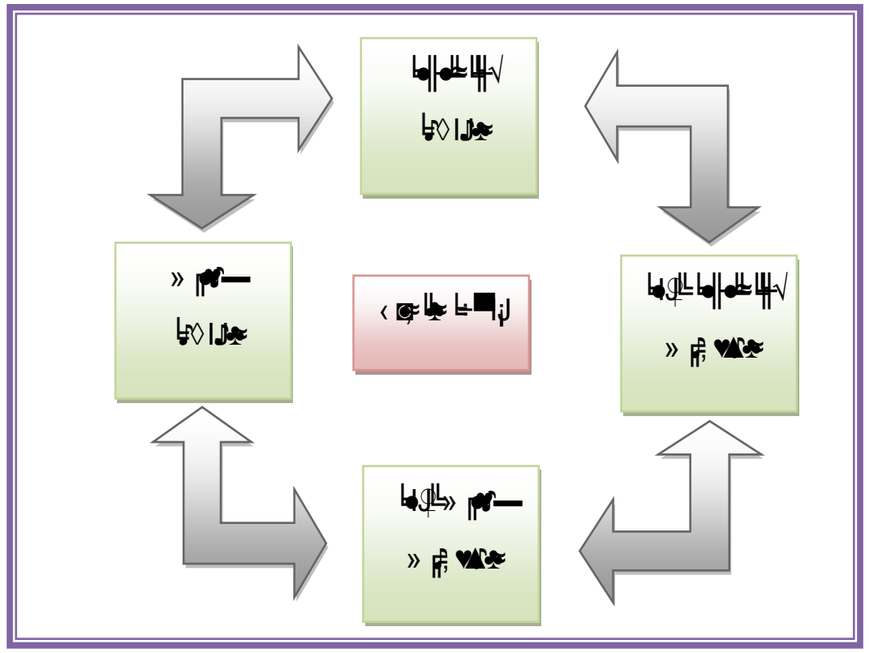

Sources: IT Governance Institute ITGI,(٢٠٠٣), "Board briefing on IT Governance", ٢ed , http:// www.itgi.org, P٢٢.

وقد أكد (Fletcher,٢٠٠٦,٣٩) أيضا أن التوافق الاستراتيجي لتقنية المعلومات يتضمن التوافق بين الاستثمار في تقنية المعلومات والأهداف الإستراتيجية، وتوافق عمليات تقنية المعلومات مع عمليات المنظمة، فضلا عن دعم إستراتيجية تقنية المعلومات لإستراتيجية المنظمة. لذلك يمكن القول أن أهم مجالات حوكمة تقنية المعلومات عن طريق التوافق الاستراتيجي وحسب ما جاء به (Gheorghe,٢٠١٠,٣٤) هي الأتي :-

١- ضمان أن إستراتيجية تقنية المعلومات هي متوافقة مع إستراتيجية المنظمة.

٢- ضمان أن تقنية المعلومات تسلم مقابل إستراتيجيةعن طريقالتوقعات والمقاييس الواضحة.

٣- تحديد ميزانية الاستثمار في تقنية المعلومات بالتوافق مع أهداف المنظمة.

٤- التركيز على إنشاء مزايا التنافسيةعن طريقعمليات التزام متوازية.

٥- التأكيد على نشر ثقافة الانفتاح والتعاون بين وحدات الأعمال المختلفة في المنظمة.

ويشير(Duffy) إلى أن التوافق الاستراتيجي يمكن أن تحقق الميزة التنافسيةعن طريقتطوير وإسناد العلاقة المتبادلة بين الأعمال وتقنية المعلومات (Grembergen & De Haes & Guldentops,٢٠٠٤,٧)، أن التوافق الاستراتيجي لتقنية المعلومات يضمن بان خدمات واستثمارات تقنية المعلومات تحقق أهداف الأعمال والخطط الإستراتيجية، وتتحقق التوافق عندما تخصص إدارة تقنية المعلومات الموارد وتوجه المنظمة نحو تنسيق الخطط الإستراتيجية للأعمال وأهدافها والرؤية الإستراتيجية. ويشير(Potter & et al,٢٠٠٥,٧)إلى أن أفضل المجالات في مجال التوافق الاستراتيجي هي:

١- الاعتماد على المجلس الاستشاري لتقنية المعلومات للإشراف على إستراتيجية تقنية المعلومات والسياسات والقرارات.

٢- استناد قرارات تقنية المعلومات على الخطط الإستراتيجية.

٣- ضمان أن مدراء خدمة زبائن تقنية المعلومات يمتلكون مهارات في مجال الاتصالات وتقنياتها.

٤- المراقبة وإعداد التقارير عن مدى تقدم الخطط الإستراتيجية لتقنية المعلومات.

٢- تسليم القيمة

أن المنظمة يجب أن تفكر في تعظيم قيمة أسهمها في المدى البعيد، وان تنفيذ تقنية المعلومات يجب أن يضيف قيمة إلى المنظمةعن طريقجودة الخدمات، تخفيض النفقات، تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المطلوب، أن تسليم قيمة تقنية المعلومات تعرف على انه"التسليم في الوقت المطلوب، وبالكلفة المناسبة وضمن الميزانية ومع المنافع المرجوة، وفي مصطلح الأعمال تترجم هذه إلى المزايا التنافسية، انجاز الخدمات في الوقت المطلوب،رضا الزبون، تقليص وقت انتظار الزبون، تعظيم الربحية " (Gheorghe,٢٠١٠,٣٤). لذلك فان عمليات تقنية المعلومات يجب أن تصمم وتعمل بطريق فاعلة وكفوءة لكي تقابل توقعات وأهداف تسليم القيمة، ولابد أن تسهم الاستثمار في تقنية المعلومات في عملية خلق قيمة للمنظمة (Kordel,٢٠٠٤,٢). كما أشار(Potter) إلى أن مجالات الحوكمة لتسليم قيمة تقنية المعلومات تهدف إلى ضمان أن خطط تقنية المعلومات تنفذ في الموعد المحدد، كذلك التأكيد على الإستراتيجية المثلى للأعمال والاستثمارات في تقنية المعلومات وضمان تكاليف تقنية المعلومات وطرق تحسينها، الانتفاع من خدمات تقنية المعلومات من قبل المستفيدين كالبريد الالكتروني، والاتصال بالانترنيت بشكل مثالي (Potter & et al,٢٠٠٥,١١)، وفي اغلب الأحيان تولي الادارة أو مجلس الادارة اهمية كبيرة للاستثمار في تقنية المعلومات بسبب حجم هذا الاستثمار وعدم التأكيد العالي في النتائج المتوقعة، ولابد من إدارة التكاليف الفعلية

والعائد على الاستثمار من اجل تسليم قيمة فاعلة لتقنية المعلومات، أن قابلية تسليم القيمة لتقنية المعلومات تتضمن سلامة ودقة المعلومات، فضلا عن سهولة استخدام وأوقات استجابة ملائمة وتلبية المتطلبات (ITGI,٢٠٠٣,٢٤).

٣- إدارة الموارد

تعتبر إدارة الموارد مجالا حرجا في حوكمة تقنية المعلومات، اذ تهتم بإدارة موارد تقنية المعلومات واستخدامها والإشراف على تمويل البنية التحتية لتقنية المعلومات في المنظمة لدعم المتطلبات الحالية والمستقبلية(Hardy,٢٠٠٣,٣٢). أن مفتاح نجاح أداء تقنية المعلومات هو الاستثمار المثالي كما تم ذكره ، واستخدام موارد تقنية المعلومات لخدمة احتياجات المنظمة، لان الكثير من المنظمات تخفق في تعظيم كفاءة موجودات تقنية معلوماتها وتحسين تكاليفها (ITGI,٢٠٠٣,٢٨). لذلك لابد من إدارة موارد تقنية المعلومات بصورة مثالية لتحسين قيمتها، إضافة إلى إدارة علاقات الزبائن والمجهزين والأفراد العاملين وأفضل المجالات في هذا المجال هي تطوير الأفراد ومهارتهم، وإدارة الموجودات التقنية، واعتبار الزبون مورد مهم للمنظمة (Potter & et al,٢٠٠٥,٢٣). أما (Gheorghe,٢٠١٠,٣٤) فيشير إلى أن أهم مجالات إدارة الموارد تتركز بالاتي:

١- تخصيص موارد تقنية المعلومات في تحقيق الارتباط بين أولويات الأعمال.

٢- تنفيذ الرقابة الكافية التي يسهم في تمييز البنية التحتية المنجزة لتقنية المعلومات.

٣- الاستثمار في تعليم الأفراد العاملين، وتدريبهم وتطوير مهاراتهم في مجال تقنية المعلومات وعملياتها.

٤- إدارة المخاطر

في حين ا يركز تسليم القيمة على توليد القيمة فان إدارة الخطر تركز على الحفاظ على هذه القيمة، وان تزايد حجم المنظمة ومتطلبات الرقابة الداخلية سوف تزيد من أنشطة إدارة الخطر (Kordel,٢٠٠٤,٢). ويوضح (Solms & Solms,٢٠٠٩,١٠) أن الخطر وإدارة الخطر هما السبب الأساسي لحوكمة المنظمة، وان استخدام تقنية المعلومات يسبب مخاطر جدية للمنظمة، لذلك من المهم متابعة وإدارة هذه المخاطر والتي تعد من أهم مجالات حوكمة تقنية المعلومات، وعند استخدام المنظمة نظام المعلومات الإدارية فان هذا النظام يصبح بيئة لخزن الموجودات الالكترونية للمنظمة والتي تتضمن:-

١- خزن جميع المعلومات الكترونيا في ملفات قواعد البيانات.

٢- أن معظم البيانات والمعلومات قد ترسل الكترونيا على الشبكة.

أن الخطر موجود دائما في المنظمة وان الإدارة هي المسؤولة عن تقليل مستوى الخطر إلى

أدنى حد، وهي عملية مستمرة التي تبدأ من تقييم مستوى الخطر الذي يهدد المنظمة وتمييز المخاطر الرئيسية، واتخاذ بعض إجراءات الرقابة والسيطرة عليها للوصول إلى المستوى المقبول من الخطر، لذلك تعرف إدارة الخطر أنها عملية تمييز نقاط الضعف والتهديدات في المنظمة، فضلا عن تصميم الإجراءات التي يمكن أن تقلل من تأثير هذه المخاطر على موارد تقنية المعلومات، وان الخطر موجود دائما على مستوى المنظمة (Gheorghe,٢٠١٠,٣٤). ويشير (Iliescu,٢٠١٠,٩٥) إلى أنها المسؤولية التي يجري عن طريقها إدارة المخاطر، وتحليل هذه المخاطر، ثم تحديد الإستراتيجية الملائمة لمعالجة الخطر، فضلا عن الرقابة المستمرة للتهديدات والحوادث وتأثيراتها. أما (Potter & et al,٢٠٠٥,١٩) فيؤكد على أن الرقابة والسياسة الداخلية تمكن قسم تقنية المعلومات من التقييم والسيطرة على الكثير من المخاطر المتعلقة بمشاريع تقنية المعلومات، أما أفضل المجالات في هذا المجال فهي:

١- تنفيذ المبادئ الموجودة في أفضل مجالات تقنية المعلومات.

٢- استخدام السياسات والإجراءات والمصادر الواضحة لإدارة التغيير.

ويوضح (Fletcher,٢٠٠٦,٣٩) أن إدارة خطر تقنية المعلومات تتضمن تحديد ومراقبة الخطر المتوقع، والسيطرة على الخطر، من ثم محاولة تحويل الخطر أو تجنبه. أن الحاجة إلى الحوكمة الجيدة للمنظمة هي التزايد المستمر للمخاطر خاصة في المنظمات الكبيرة والتي تعمل في بيئة ديناميكية، وتأتي مخاطر المنظمة بأنواع عديدة فهي ليست المخاطر المالية فقط، فالمنظمات قلقة بشأن مخاطر العمليات والتي تقع بضمنها الخطر التقني وقضية امن المعلومات (ITGI,٢٠٠٣,٢٦). أما أهم مجالات حوكمة تقنية المعلومات في مجال إدارة الخطر وكما أشار إليها (Gheorghe-٣٥,٢٠١٠,٣٤) فهي كالأتي:-

١- تحليل وتدبير مخاطر تقنية المعلومات.

٢- مراقبة كفاءة السيطرة الداخلية.

٣- تنفيذ الرقابة الضرورية لتقليل مخاطر تقنية المعلومات إلى أدنى الحدود.

٤- وضع الإجراءات قيد التنفيذ لتحقيق الشفافية حول المخاطر المهمة للمنظمة.

٥- اعتبار إدارة المخاطر كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية.

٦- التأكيد على أن إدارة المخاطر هي من ضمن عمليات المنظمة.

٧- التحقق من أن الإدارة وضعت العمليات والتقنيات اللازمة لحماية امن المعلومات، ولضمان ذلك لابد من تأمين الصفقات في المنظمة، وتكون خدمات تقنية المعلومات صالحة للاستخدام، وقادرة على مواجهة التهديدات، وكشف مواطن الفشل، كذلك أن يجري حجب بعض المعلومات عن الأفراد الغير المخولين بالاطلاع عليها.

٥- قياس الأداء

يتضمن قياس الأداء متابعة تنفيذ الإستراتيجية، واستكمال المشروع، واستعمال الموارد، وأداء العملية وتقديم الخدمات، وذلك باستخدام بعض الأدوات لقياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن، ويشير كل من (Gheorghe-٣٥,٢٠١٠,٣٤) (Potter & et al,٢٠٠٥,٢٥) إلى أن قياس أداء تقنية المعلومات يظهر كيفية انجاز تقنية المعلومات للأهداف الموضوعة من قبل الادارة، واستخدام الموارد بكفاءة، وتشخيص مواطن الخلل فيها، ويشمل هذا المجال بعض مجالات حوكمة تقنية المعلومات، كتحديد ومراقبة المقاييسعن طريقالتحق من الأهداف ومدى انجازها، والاستفادة من النتائج في التحسين المستمر والتغيير عند الحاجة لذلك. لذلك يؤكد (Kordel,٢٠٠٤,٢) أن المجالات الأربعة السابقة تركز على انجاز النتائج المطلوبة، أما مجال قياس الأداء فيغلق الحلقة ويزود التوافق الاستراتيجي بالتغذية العكسية التي تبرهن درجة صحة حوكمة تقنية المعلومات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، ويوضح (www.cigre.fr,٢٠٠٢,١٢) أن البيئة المحيطة والمتميزة بالتغير السريع قد شكلت ضغطا كبيرا على المنظمات مما دفعها نحو تغيير أسلوب عملها في كافة المجالات، وتوجه الاقتصاد العالمي نحو المنافسة على أساس الموجودات الغير الملموسة وهي المعلومات، وان وسائل خلق القيمة قد تحولت من الموجودات الملموسة إلى موجودات غير ملموسة معنوية الغير القابلة للقياسعن طريقأدوات قياس تقليدية، وبالتالي تغيير كافة الأساليب والأدوات التي تضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، مما دفعها نحو تطوير أدوات وأساليب تقييم أدائها بما يلاءم هذه التغييرات خاصة أن المعايير المالية لم تعد كافية لوحدها في عملية التقييم، مما دفع للبحث عن أدوات ومقاييس غير مالية تتعلق بالجودة والمنافسة والعمليات.

المحور الثالث : تحليل البيانات الميدانية

يناقش هذا المحور تحليل معطيات قائمة الفحص الخاصة بالمجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات وذلكعن طريقتحليل البيانات التي تم الحصول عليهاعن طريق المقابلات التي أجريت مع مدير مركز الحاسبة والانترنت، ومركز المحراب للاتصالات والانترنت، وعدد من المتخصصين في مجال تقنية المعلومات في المركزين، ويمكن استعراض هذا المحورعن طريقتحليل كل مجال من هذه المجالات ولكل شركة على حدا، إذ سيجري توضيح ذلك عن طريق التكرارات، والمعدلات، والنسب المئوية لجميع المجالات وكما يأتي:

أولا: التوافق الاستراتيجي

يشير مجال التوافق الاستراتيجي إلى تحقيق الانسجام والتوافق بين تقنية المعلومات والمنظمة من اذ الإستراتيجية والأهداف، وذلك من اجل تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وبالتالي تحقيق

أهداف المنظمة الشاملة، واستنادا إلى تحليل نتائج قائمة الفحص الخاصة بالتوافق الاستراتيجي يتضح أن مركز الحاسبة والانترنت قد حقق نسبة جيدة في توفير هذا المجال، والتي بلغت (٩٠٪)، وبمعدل قدره (١,٨)، وكما موضحة في الجدول (١)، اذ أن لإدارة المركز رؤية واضحة عن إستراتيجية تقنية المعلومات، ومراقبة خطط وقرارات هذه التقنية وتوافقها مع الخطط العامة للمركزعن طريق لجنة استشارية تتابع ذلك، فضلا عن اعتماد هيكل تحقق التوافق بين قرارات المركز وقرارات تقنية المعلومات، فضلا عن الامتثال إلى التعليمات لدعم تقنية المعلومات، وتحديد ميزانية للاستثمار في هذه التقنية تتوافق مع ميزانية المركز بشكل عام، والجدول (١) يوضح هذه النتائج.

الجدول (١)

المعدلات والنسب المئوية للتوافق الاستراتيجي في مركز الحاسبة والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١-	الرؤيا الواضحة عن إستراتيجية تقنية المعلومات من قبل إدارة المنظمة.	*	
٢-	اعتماد منهج خاص لتحقيق التوافق بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية تقنية المعلومات.		*
٣-	التقارير الخاصة بإعداد ومراقبة الخطط الإستراتيجية لتقنية المعلومات.	*	
٤-	اللجنة الاستشارية المشرفة على إستراتيجيات وقرارات تقنية المعلومات.	*	
٥-	اعتماد هيكل لاتخاذ القرارات يضمن التوافق بين قرارات وأهداف المنظمة وقرارات تقنية المعلومات.	*	
٦-	اتخاذ قرارات تقنية المعلومات مستمدة من الخطط الإستراتيجية للمنظمة.	*	
٧-	اعتبار تقنية المعلومات عامل حرج لدعم أهداف المنظمة وبنائها.		*
٨-	الامتثال إلى التعليمات ومستويات الخدمة لدعم تقنية المعلومات في المنظمة.	*	
٩-	تحديد ميزانية الاستثمار في تقنية المعلومات بالتوافق مع أهداف المنظمة.	*	
١٠-	التأكيد على نشر ثقافة الانفتاح والتعاون بين وحدات الأعمال المختلفة في المنظمة لدعم التوافق.	*	
الأوزان		٢	١
التكرارات		٨	٢
النتيجة		١٦	٢
المعدل		١,٨	
النسبة المئوية		٩٠	

اما ما يتعلق بمركز المحراب فأن نسبة التوافق الاستراتيجي فيه بلغت (٧٠٪)، وبمعدل قدره (١,٤)، ويتضح ذلك عن طريق تحليل نتائج البيانات في قائمة الفحص والموضحة في الجدول (٢)، وتأتي هذه النسبة المنخفضة مقارنة مع مركز الحاسبة والانترنت نتيجة لعدم الالتزام ببعض الفقرات الخاصة بهذا المجال، اذ لا توجد هناك لجنة مشرفة على قرارات وخطط تقنية المعلومات، فضلا عن عدم الاعتماد على هيكل لاتخاذ القرارات يعتمد كمعيار لتحقيق التوافق بين قرارات المركز العامة وقرارات تقنية المعلومات الخاصة كما هي الحال في مركز الحاسبة والانترنت، والجدول (٢) يوضح هذه النتائج.

الجدول (٢)

المعدلات والنسب المئوية للتوافق الاستراتيجي في مركز المحراب للاتصالات والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١-	الرؤيا الواضحة عن إستراتيجية تقنية المعلومات من قبل إدارة المنظمة.	*	
٢-	اعتماد منهج خاص لتحقيق التوافق بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية تقنية المعلومات.		*
٣-	التقارير الخاصة بإعداد ومراقبة الخطط الإستراتيجية لتقنية المعلومات.		*
٤-	اللجنة الاستشارية المشرفة على إستراتيجيات وقرارات تقنية المعلومات.		*
٥-	اعتماد هيكل لاتخاذ القرارات يضمن التوافق بين قرارات وأهداف المنظمة وقرارات تقنية المعلومات.		*
٦-	اتخاذ قرارات تقنية المعلومات مستمدة من الخطط الإستراتيجية للمنظمة.	*	
٧-	اعتبار تقنية المعلومات عامل حرج لدعم أهداف المنظمة وبنائها.	*	
٨-	الامتثال إلى التعليمات ومستويات الخدمة لدعم تقنية المعلومات في المنظمة.	*	
٩-	تحديد ميزانية الاستثمار في تقنية المعلومات بالتوافق مع أهداف المنظمة.		*
١٠-	التأكيد على نشر ثقافة الانفتاح والتعاون بين وحدات الأعمال المختلفة في المنظمة لدعم التوافق.		*
الأوزان		٢	١
التكرارات		٤	٦
النتيجة		٨	٦
المعدل		١,٤	
النسبة المئوية		٧٠	

ثانيا: تسليم القيمة

إن تنفيذ تقنية المعلومات يجب أن يضيف قيمة إلى المنظمةعن طريق جودة الخدمات، وتخفيض النفقات، وتقديم المعلومات المفيدة في الوقت المطلوب، وبالكلفة المناسبة وضمن الميزانية ومع المنافع المرجوة، إضافة إلى انجاز الخدمات في الوقت المطلوب، ورضا الزبون، وتقليص وقت انتظار الزبون، وتعظيم الربحية، وفي مصطلح الأعمال تترجم هذه إلى المزايا التنافسية، عن طريق ملاحظة معطيات الجدول (٣) يظهر أن مركز الحاسبة والانترنت تولي أهمية كبيرة لهذا المجال، ويتضح ذلك عن طريق النسبة العالية التي حققته المركز في مجال تسليم القيمة، والتي بلغت (٩٣٪)، وبمعدل قدره (١,٨)، اذ يجري تصميم عمليات تقنية المعلومات بالشكل الذي يحقق القيمة للمركز، كذلك تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة، إضافة إلى التركيز على الجودة في الخدمات المقدمةعن طريق تقنية المعلومات، وكما موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣)

المعدلات والنسب المئوية لتسليم القيمة في مركز الحاسبة والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١١-	تصميم عمليات تقنية المعلومات بصورة تحقق القيمة العالية للمنظمة.	*	
١٢-	تنفيذ خطط تقنية المعلومات في الموعد المحدد.		*
١٣-	اهتمام الإدارة العليا بالاستثمار في تقنية المعلومات.	*	
١٤-	التأكيد على تقديم خدمات بجودة عالية بالاعتماد على تقنية المعلومات.	*	
١٥-	تحقيق تقنية المعلومات تخفيضاً ملموساً في التكاليف.	*	
١٦-	الحصول على المعلومات في الوقت المطلوب.	*	
١٧-	انجاز الخدمات في الوقت المطلوب بالاعتماد على تقنية المعلومات لتحقيق رضا الزبائن.	*	
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٦	١
	النتيجة	١٢	١
	المعدل	١,٨	
	النسبة المئوية	٩٣	

أما مركز المحراب فقد حقق فيه هذا المجال نسبة قدرها (٧٩٪)، وجاءت هذه النسبة بمعدل قدره (١,٥)، إذ تصمم المركز عمليات تقنية المعلومات بصورة تحقق قيمة عالية للمركز، وتقوم بتنفيذ الخطط في الوقت المحدد، فضلا عن التأكيد على جودة الخدمات المقدمة، وتقديمها في الوقت المحدد، إلا إن ضعف الاستثمار في تطوير هذه التقنية كان أيضا السبب الرئيسي في إضعاف هذا المجال كما هو الحال في المجال السابق وذلك بالمقارنة مع مركز الحاسبة والانترنت، والجدول (٤) يظهر هذه النتائج.

الجدول (٤)

المعدلات والنسب المئوية لتسليم القيمة في مركز المحراب للاتصالات والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١١-	تصميم عمليات تقنية المعلومات بصورة تحقق القيمة العالية للمنظمة.	*	
١٢-	تنفيذ خطط تقنية المعلومات في الموعد المحدد.	*	
١٣-	اهتمام الإدارة العليا بالاستثمار في تقنية المعلومات.		*
١٤-	التأكيد على تقديم خدمات بجودة عالية بالاعتماد على تقنية المعلومات.	*	
١٥-	تحقيق تقنية المعلومات تخفيضاً ملموساً في التكاليف.		*
١٦-	الحصول على المعلومات في الوقت المطلوب.		*
١٧-	انجاز الخدمات في الوقت المطلوب بالاعتماد على تقنية المعلومات لتحقيق رضا الزبائن.	*	
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٤	٣
	النتيجة	٨	٣
	المعدل	١,٥	
	النسبة المئوية	٧٩	

ثالثاً: إدارة الموارد

تهتم هذا مجال بإدارة موارد تقنية المعلومات التي تشمل الأجهزة والمعدات، والبرمجيات، والمعلومات، والموارد البشرية، واستخدامها والإشراف على تمويل البنية التحتية لتقنية المعلومات في المنظمة لدعم المتطلبات الحالية والمستقبلية، واستخدام هذه الموارد لخدمة احتياجات المنظمة. ويتضح من نتائج تحليل البيانات في قائمة الفحص أن نسبة توفر هذا المجال في مركز الحاسبة والانترنت بلغت (٦٧٪)، وجاءت بمعدل قدره(١,٣)، اذ إن اهتمام الإدارة العليا بالإدارة موارد تقنية المعلومات بكفاءة غير متوفرة ، فضلا عن قلة الاهتمام في تطوير مهارات وخبرات الأفراد العاملين. فضلا عن عدم الاهتمام بإدارة علاقات الزبائن والمجهزين في المركز. وكما موضح في الجدول (٥).

الجدول (٥)

المعدلات والنسب المئوية لإدارة الموارد في مركز الحاسبة والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١٨	اهتمام الإدارة العليا بإدارة موارد تقنية المعلومات بكفاءة.		*
١٩	الاستثمار في موارد تقنية المعلومات وتطويرها في المنظمة.		*
٢٠	تطوير مهارات وخبرات الأفراد العاملين كمورد مهم لتقنية المعلومات.		*
٢١	الاهتمام بإدارة علاقات الزبائن والمجهزين في المنظمة.		*
٢٢	الجرد المنتظم لموارد تقنية المعلومات في المنظمة.	*	
٢٣	موارد تقنية المعلومات التي تكفي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.	*	
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٢	٤
	النتيجة	٤	٤
	المعدل	١,٣	
	النسبة المئوية	٦٧	

أما نسبة توفر هذا المجال في مركز المحراب للاتصالات والانترنت فقد أظهرت نتائج التحليل أنها بلغت (٧٥٪)، وبمعدل قدره (١,٥)، وهي نسبة جيدة مقارنة مع مركز الحاسبة والانترنت، إذ تهتم الإدارة العليا بإدارة تقنية المعلومات، وتطوير مهارات الأفراد العاملين في المركزعن طريق اشاركهم في دورات تدريبية في داخل القطر وخارجها، إضافة إلى نقطة مهمة جدا وهي الاهتمام بالزبائن المشتركين لدى المركز اذ يراعي المركز من اجل الاحتفاظ بالزبائن الحاليين، وجدب اكبر عدد ممكن منهم في المستقبل من العلاقة الجيدة مع الزبائن والمجهزين. والجدول (٦) يوضح ذلك.

الجدول (٦)

المعدلات والنسب المئوية لإدارة الموارد في مركز المحراب للاتصالات والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
١٨	اهتمام الإدارة العليا بإدارة موارد تقنية المعلومات بكفاءة.	*	
١٩	الاستثمار في موارد تقنية المعلومات وتطويرها في المنظمة.		*
٢٠	تطوير مهارات وخبرات الأفراد العاملين كمورد مهم لتقنية المعلومات.	*	
٢١	الاهتمام بإدارة علاقات الزبائن والمجهزين في المنظمة.	*	
٢٢	الجرد المنتظم لموارد تقنية المعلومات في المنظمة.		*
٢٣	موارد تقنية المعلومات التي تكفي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.		*
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٣	٣
	النتيجة	٦	٣
	المعدل	١,٥	
	النسبة المئوية	٧٥	

رابعاً: إدارة المخاطر

أن الخطر وإدارة الخطر هما السببان الأساسيان لحوكمة المنظمة لان استخدام تقنية المعلومات يسبب مخاطر جدية للمنظمة، لذلك يتم تصميم الإجراءات التي يمكن أن تقلل من تأثير هذه المخاطر على موارد تقنية المعلومات والتركيز على الحفاظ على القيمة التي تضيفها تقنية المعلومات، من ملاحظة نتائج تحليل البيانات التي جمعت أن المركزينكليهما لديهما الاهتمام الكافي بالمخاطر التي يمكن أن تواجه تقنية المعلومات في المركز، اذ بلغت نسبة هذا المجال (٩٢٪) وبمعدل قدره (١,٨) على التوالي في كلا المركزين ، وذلك لما لتلك المخاطر من تأثير مباشر على عمل المركز ونجاحها، اذ يتم وضع الخطط اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، فظلا عن متابعة ومراقبة المخاطر المتوقعة ومحاولة تجنبها ومعالجتها في حالة وقوعها،عن طريق الإجراءات والسياسات التي يمكن إن تحد من الوصول إلى بعض المعلومات الحساسة، على الرغم من عدم توفر نقطة جوهرية في كلا المركزين وهي تثقيف الأفراد العاملين ونشر الوعي لديهم حول أهمية هذه المخاطر وإمكانية تشكيلها تهديداً للمركز. وكما موضح في الجدولين (٧) (٨) على التوالي.

الجدول (٧)

المعدلات والنسب المئوية لإدارة المخاطر في مركز الحاسبة والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
٢٤	الاهتمام بإدارة المخاطر التي تهدد تقنية المعلومات.	*	
٢٥	الخطط الموضوعة لمواجهة المخاطر التي تواجه تقنية المعلومات.	*	
٢٦	مراقبة ومتابعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تقنية المعلومات.	*	
٢٧	الإجراءات والسياسات التي تحدد الوصول إلى المعلومات الحساسة.	*	
٢٨	الأجهزة التي تحمي تقنية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية.	*	
٢٩	تثقيف الأفراد العاملين عن أهمية إدارة مخاطر تقنية المعلومات وحمايتها.		*
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٥	١
	النتيجة	١٠	١
	المعدل	١,٨	
	النسبة المئوية	٩٢	

الجدول (٨)

المعدلات والنسب المئوية لإدارة المخاطر في مركز المحراب للاتصالات والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
٢٤	الاهتمام بإدارة المخاطر التي تهدد تقنية المعلومات.	*	
٢٥	الخطط التي توضع لمواجهة المخاطر التي تواجه تقنية المعلومات.	*	
٢٦	مراقبة ومتابعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تقنية المعلومات.	*	
٢٧	الإجراءات والسياسات التي تحدد الوصول إلى المعلومات الحساسة.	*	
٢٨	الأجهزة التي تحمي تقنية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية.	*	
٢٩	تثقيف الأفراد العاملين عن أهمية إدارة مخاطر تقنية المعلومات وحمايتها.		*
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٥	١
	النتيجة	١٠	١
	المعدل	١,٨	
	النسبة المئوية	٩٢	

مساً : قياس الأداء

أن قياس أداء تقنية المعلومات يظهر كيفية انجاز تقنية المعلومات للأهداف الموضوعة من قبل الادارة، واستخدام الموارد بكفاءة، وتشخيص مواطن الخلل فيها، ويشمل هذا المجال بعض مجالات حوكمة تقنية المعلومات، كتحديد ومراقبة المقاييس من التحقق من الأهداف درجة انجازها، والاستفادة من النتائج في التحسين المستمر والتغيير عند الحاجة لذلك. عن طريق ملاحظة نتائج تحليل إن قياس أداء تنفيذ خطة تقنية المعلومات ومدى تحقق الأهداف المرجوة متوفر في مركز الحاسبة والانترنت، وتظهر النتائج كذلك إن هناك متابعة ومراقبة لاستخدام موارد تقنية المعلومات وأداء عملياتها وجرى التخطيط لها ، فضلا عن دعم تلك المتابعة بإصدار تقارير خاصة عن تقدم الخطة الإستراتيجية لتقنية المعلومات، لذلك فقد بلغت نسبة توفر هذا المجال (٨٠٪)، وبمعدل قدره (١,٦). والجدول (٩) يوضح تلك النتائج.

الجدول (٩)

المعدلات والنسب المئوية لقياس الأداء في مركز الحاسبة والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
٣٠	قياس أداء تنفيذ خطة تقنية المعلومات ومدى تحقق الأهداف المرجوة.	*	
٣١	متابعة استخدام موارد تقنية المعلومات، وأداء عملياتها.	*	
٣٢	الاعتماد على أدوات خاصة لقياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن.		*
٣٣	مراقبة وإصدار التقارير عن تقدم الخطة الإستراتيجية لتقنية المعلومات.	*	
٣٤	اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة المشاكل ونقاط الضعف في خطة تقنية المعلومات.		*
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	٣	٢
	النتيجة	٦	٢
	المعدل	١,٦	١
	النسبة المئوية	٨٠	

يظهر الجدول (١٠) أن مجال قياس الأداء في مركز المحراب جاءت بنسبة (٦٠٪) فقط، وبمعدل مقداره (١,٢)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع مركز الحاسبة والانترنت، اذ لا يلاقي هذا المجال الاهتمام الكافي من قبل المركز، نتيجة عدم توفر متابعة لمدى تنفيذ تقنية المعلومات، كذلك الأدوات التي يمكن أن تعتمد في قياس هذا الأداء، ومعالجة الانحرافات والأخطاء في الخطة.

الجدول (١٠)

المعدلات والنسب المئوية لقياس الأداء في مركز المحراب للاتصالات والانترنت

ت	الفقرات	متوفر	غير متوفر
٣٠	قياس أداء تنفيذ خطة تقنية المعلومات ومدى تحقق الأهداف المرجوة.		*
٣١	متابعة استخدام موارد تقنية المعلومات، وأداء عملياتها.	*	
٣٢	الاعتماد على أدوات خاصة لقياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن.		*
٣٣	مراقبة وإصدار التقارير عن تقدم الخطة الإستراتيجية لتقنية المعلومات.		*
٣٤	اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة المشاكل ونقاط الضعف في خطة تقنية المعلومات.		*
	الأوزان	٢	١
	التكرارات	١	٤
	النتيجة	٢	٤
	المعدل	١,٢	١
	النسبة المئوية	٦٠	

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

بعد مناقشة الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع البحث والتوصل إلى النتائج الميدانية لابد من استعراض أهم الاستنتاجات الخاصة به، فضلاً عن تقديم بعض المقترحات الهامة في مجال حوكمة تقنية المعلومات.

أولا: الاستنتاجات

يمكن استعراض بعض الاستنتاجات النظرية والميدانية وذلك اعتماداً على النتائج الميدانية التي تم التوصل إليهاعن طريققائمة الفحص، والدراسات النظرية التي اعتمدت في الجانب النظري للبحث وكما يأتي:

♦ **الاستنتاجات النظرية**

١-أن تبني حوكمة تقنية المعلومات أصبحت حاجة ملحة للمنظمات في الوقت الحاضر،

وخاصة المنظمات التي تعتمد في عملها على تقنيات المعلومات وشبكات الاتصالات التي تشهد تطوراً مستمراً.

٢- تعد حوكمة تقنية المعلومات كمنهجية يمكن اعتمادها من قبل المنظمة لتحقيق الرقابة الداخلية لتقنية المعلومات والسيطرة عليها، خاصة في ظل تزايد حجم الاستثمار في هذه التقنيات.

٣- يلاحظ الباحثان أن معظم الدراسات والبحوث تركز بشكل خاص على المجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات، ضمان حماية امن وسلامة تقنية المعلومات في المنظمة من المخاطر والتهديدات المختلفة، والتي تضمن عن طريقها تحقيق العوائد المتوقعة من الاستثمار في هذه التقنية، والأداء المتميز للمنظمة.

٤- أن مجالات حوكمة تقنية المعلومات تشمل الإجراءات والسياسات والعمليات التي تحقق النتائج المثالية، لذلك تعد هذه المجالات هي الأفضل والتي يجب أن تدركها مجلس الادارة في المنظمة من اجل إعداد برنامج ناجح لحوكمة تقنية المعلومات.

♦ الاستنتاجات الميدانية

١- اتضح للباحثان ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المدراء والمتخصصين في المركزين قيد البحث أنهم لا يمتلكون معلومات وأفكار واضحة عن حوكمة تقنية المعلومات ومجالاتها الإستراتيجية التي ناقشها البحث، إلا أنهم يطبقون معظم الفقرات التي تضمنتها هذه المجالات بشكل غير مباشر وليس تحت مسمى مجالات حوكمة تقنية المعلومات، وبهذا فقد تحققت الفرضيتين الأولى والثانية للبحث.

٢- لقد أظهرت النتائج أن مركز المحراب لا تولي الاهتمام المطلوب لمجال التوافق الاستراتيجي، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم التمييز بين إستراتيجية المركز بشكل عام ووجود إستراتيجية خاصة بتقنية المعلومات، ومن ثم تحقيق التوافق بينهما. كذلك أظهرت النتائج انه لا توجد هناك ميزانية محددة ومدروسة للاستثمار في تقنية المعلومات، وهذا قد يدل على إدارة المركز لا تحدد المبالغ الخاصة بكل مجال في المركز، ومن ثم لا تحدد الاستثمارات والنفقات الخاصة بكل منها.

٣- أن التأخر في تقديم الخدمات إلى الزبائن، والانخفاض الملموس في تكاليف استخدام تقنية المعلومات، قد يكون سببه ضعف الاستثمار في تقنية المعلومات وتطويرها، وهذا ما ظهر في نتائج قائمة الفحص الخاصة بمركز المحراب.

٤- استنادا إلى نتائج تحليل البيانات الخاصة بمجال إدارة الموارد، فلقد لاحظ الباحثان أن هذا المجال يعاني من قصور واضحعن طريقفقراتها في مركز الحاسبة والانترنت، والسبب قد

يكون في ذلك أن المركز ليس ربحيا بالدرجة الأولى وعائدة للجامعة أي القطاع العام، لذلك لا تولي الإدارة في المركز الاهتمام الكافي لإدارة وتطوير موارد تقنية المعلومات كالأجهزة، والأفراد العاملين، بعكس مركز المحراب الذي إلى تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، اذ يهتم بهذه الموارد وتطويرها.

٥- إن كلا المركزين يتوفر فيهما مجال إدارة المخاطر النسبة نفسها، وقد يكون السبب في ذلك هو تخوف الإدارة فيهما من تهديدات هذه المخاطر، وضرورة عدم التهاون في توفير الإجراءات والسياسات التي تحد أو تقلل من هذه المخاطر، أي إن هذا المجال تلقى نفس النسبة من الأهمية من قبل كلا المركزين.

٦- تظهر النتائج أن المركزين لا يعتمدان على أدوات خاصة لقياس الأداء ، وهذا قد يؤثر على كفاءة متابعة وقياس أداء تقنية المعلومات، نتيجة عدم الاعتماد على طرق أو أدوات علمية في ذلك، كذلك اتضحت أنه لا يتم إجراء العمليات التصحيحية في الخطط عند ظهور انحراف أو أخطاء في تنفيذها.

٧- اعتمادا على ما سبق من الاستنتاجات يمكن القول أن مركز الحاسبة والانترنت يعد الأفضل والأكثر تطبيقاً للمجالات الإستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات مقارنة مع مركز المحراب، وهذا ما أثبتته نتائج التحليل والاستنتاجات السابقة، أي أن إمكانية تنفيذ أو تطبيق حوكمة تقنية المعلومات في مركز الحاسبة والانترنت أكثر من مركز المحراب، وهذا ما يثبت الفرضية الأخيرة للبحث التي تشير إلى وجود اختلاف بين المركزين في إمكانية تنفيذ الحوكمة.

ثانياً: المقترحات

١- اعتمادا على ما جاء في الفقرة الأولى من الاستنتاجات فانه من الضروري تحقيق التوافق الاستراتيجي بين أهداف وخطط واستراتيجيات وسياسات المنظمة وتقنية المعلومات، وتحديدا في مركز المحراب، وذلك لضمان استخدام موارد تقنية المعلومات بصورة مثالية، والاستفادة من خدماتها من قبل المستفيدين منها.

٢- يقترح الباحثان ضرورة إدارة موارد تقنية المعلومات بكفاءة من قبل إدارة مركز الحاسبة والانترنت، اذ أن هذا المجال الوحيد الذي حقق نسبة توفر منخفضة مقارنة مع المجالات الأخرى في المركز، ولابد من معالجة هذه المشكلة من اجل ضمان تحقيق النجاح في حوكمة تقنية المعلومات بالاعتماد على المجالات الإستراتيجية للحوكمة.

٣- يرى الباحثان أهمية توعية الأفراد العاملين ونشر ثقافة إدارة مخاطر تقنية المعلومات بينهم في كلا المركزين، اذ أظهرت نتائج التحليل إن هذه الفقرة هي الوحيدة التي لم تتوفر في مجال إدارة الخطر في كلا المركزين قيد البحث.

٤- ضرورة الاعتماد على بعض الأدوات التي تستخدم في قياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن، من اجل ضمان تحقيق المجال الأخير وهو قياس الأداء في كلا المركزين. فضلا عن أهمية الاهتمام باتخاذ الإجراءات التصحيحية عند ظهور انحرافات وأخطاء في تنفيذ خطط تقنية المعلومات.

٥- يقترح الباحثان ضرورة وجود إدارة مسؤولة عن تقنية المعلومات في المنظمة، تتولى مهمة توفير وإدارة ورقابة تقنية المعلومات في المنظمة بجميع تفاصيلها لضمان الاستفادة الكاملة منها.

٦- أهمية وضع الخطط الاستثمارية في مجال تقنية المعلومات من قبل إدارة تقنية المعلومات، ومحاولة تحقيق التكامل والتوافق مع الخطة الإستراتيجية للمنظمة والأطراف ذات العلاقة، وتحديداً في مركز المحراب اذ يعاني من ضعف في هذا المجال.

٧- أن الحصول على دعم الإدارة للخطط الإستراتيجية لتقنية المعلومات يعد امرأ جوهريا لضمان نجاح هذه الخطط، وتحقيق الرقابة عليها، لذلك لابد للإدارات المسؤولة سواءا في مركز الحاسبة والانترنت، أو مركز المحراب، ومن اجل دعم خطط تقنية المعلومات والاستثمار فيهما قدر الإمكان لضان النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١- عقل،محمد عقل،(٢٠١١)،"مقدمة في حوكمة تقنية المعلومات باستخدام نموذج كوبت الاصدار الرابع"، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.

٢- مركز دراسات الحكومة الالكترونية،(٢٠٠٩)، "أهمية الحوكمة للحكومة الالكترونية".

ثانيا: المصادر الأجنبية

1- Abo Khadra, Husam & Zuriekat, Majdy & Alrmahi, Nidal,(2009), An Empirical Examination of Maturity Model as Measurment of Information Technology Governance Implementation, The International Arab Journal of Information Technology, Vol 6, No 3.

2- Abo-Musa, Ahmad A,(2007),Exploring Information Technology Governance(ITG) in developing Countries: An Empirical study, The international Journal of Digital Accounting Research, Vol 7, No 13-14, ISSN:1577-8517.

3- Etzler. Joel,(2007),"IT Governance According to COBIT", Master

Thesis, Stockholm, Sweden.

4- Fletcher, Matthew,(2006), Five Domains of Information Technology Governance for Consideration by Boards of Directors, Presented to the Interdisciplinary Studies Program: Applied Information Management and the Graduate School of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Science.

5- Gellings, Cornelia,(2007), Outsourcing Relationship:The contract as IT Governance Tool, proceedings of the Hawaii International Conference on System Sciences.

6- Gheorghe, Mirela, (2010), "Audit Methodology for IT Governance ",Information Economic Journal , Vol 14, No 1.

7- Grembergen Wim & De Haes Steven,(2005),"Measuring and Improving IT Governance Through the Balanced Scorecard", Information Systems Control Journal, Vol 2.

8- Grembergen, Wim & De Haes, Steven & Guldentops, Erik ,(2004)," Structures, processes and relational mechanisms for Information Technology Governance: Theories and Practices", ITAG Research Institute, University Antwfrpfn Management School, www.uams.be/itag.

9- Grewal, peter & Knutsson, Fredrik, (2005), "IT Governance In Globel Logistics Company", Master Thesis, Goteborg University, Department of Information, Sweden.

10- Hannker , Stacey & Hutton , Austin,(2003),"Principles of Governance", Information System Control Journal ,Vol 3.

11- Hardy, G,(2003)," Coordinating IT Governance - A new Role for IT strategy committees", Information Systems Control Journal, Vol 4.

12- Help, Tuulikki,(2008)," Better to Prevent Than Cure—A New Way to Enhance IT and Business Governance Collaboration", Information Systems Control Journal, Vol 2.

13- Iliescu, Florin,(2010)," Auditing IT Governance ", Informatica

Economică Journal ,Vol 14, No 1.
14- IT Governance Institute ITGI,(2003), "Board briefing on IT Governance", 2ed Edition , http:// www.itgi.org .
15- Kan Rinnooy A.H.G,(2004)," IT Governance and Corporate Governance at ING", Information Systems Control Journal, Vol 2.
16- Kordel, Luc, (2004), "IT Governance Hands-on: Using COBIT to Implement IT Governance ", Informatica Systems Control Journal, Vol 2.
17- Milton Nick ,(2009), "Governance framework for Knowledge Management", Knoco stories: Governance framework for Knowledge Management http://www.nickmilton.com,governance-framework-for knowledge.
18- Potter & et al,(2005)," Five Areas of Information Technology Governance", City of Portland, Oregon, Office of the city Auditor, www.portlandonline.com/auditor/auditservices.
19- Ridley, Gail & Young, Judy & Carroll, Peter,(2004), "COBIT and Its Utilization:
A Framework from the Literature", Proceedings of the 37th Annual Hawaii International Conference on System Sciences, USA, 5-8 January.
20- Simonsson Marten & Ekstedt Mathias,(2008)," Getting the Priorities Right: Literature vs Practtice on IT Governance", http://www.ics.kth.se.
21- Solms, S. H & Solms, R. Von,(2009), "Information Security Governance", Springer ScienceBusiness Media, New York, USA.
22- Turner, Leslie & Weickgenannt, Andrea, (2009), Accounting Information Systems: Control and Processes, Wiley Instructor Companion site.
23- Weian Li & Delu Wang,(2005),"The Review of IT Governance and the Comparative Analysis of Two Model ",Capital University of eco-

nomics and Business Journal ,Vol 7, No 5.
24- Weill, Peter, Woodham, R., (2002)," Don't just lead, govern: Implementing effective IT Governance", MIT Sloan Management Review.
25- Weill, Peter & Ross Jeanne,(2004),"IT Governance- How Performers Manage IT Decision Rights for Superior Results", Boston, Harvard Business School.